ستران عبدالله

بحل كردستاني على ضفاف دجلة

ستران عبدالله

بحل كردستاني على ضفاف دجلة

ولأن مكر التأريخ أشد من مكر الدكتاتورية وتدابيره فقد تسنى في الاخير للرئيس طالباني أن يطل على نهر دجلة كما أطل في السياق نفسه تلميذه الفقير داعيكم الحالي على ضفاف دجلة متأملاً و مستمتعاً بحقه الدستورى في الكتابة والخوض في السجال الجديد و القديم عن الكرد و ملفهم العراقي أو العراق في بعده الكردي. فكان هذا الكتاب وتلكم الكتابات التي تعود الى أوقات مختلفة والى قناعات مرهونة بتوقيتاتها الخاصة رغم أقتناعي التام بما ورد فيها في خطها العام.

جدل كردستاني على ضفاف دجلة

المسرى
ALMASRA

ستران عبدالله

جدل كردستاني على ضفاف دجلة

2023

جدل كردستاني على ضفاف دجلة

تأليف: ستران عبدالله

الاخراج الفنى: هريم عثمان

الطبع: مطبعة كارو

سنة الطبع: ٢٠٢٣

عدد النسخ: ٥٠٠

رقم الايداع: لسنة ٢٠٢٣

المسرى ALMASRA

almasra.iq المسرى Almasra Almasra Tv Almasra Tv المسرى Almasra

تذكير

ورد ذكر دجلة الحبيبة مرتين في ما طاب لي من الشعر الكردي أو ما قرأته منه. مرة في قصيدة وجدانية لشيخ الصحفيين الكرد بيرميرد يناجي فيها دجلة ويعاتب البحر والبشر على ما أصاب أمته من قمع و قهر وقنوط. ومرة أخرى في غزل نشره الشاعر و السياسي الشهيد صالح اليوسفي عنونه (ليلة دجلة) التي أحبها كما أحب كردستان والوطن العراقي كله ولطالما أجتهد في أن يخدم قضية شعبه الكردي مقروناً بخدمة الوحدة الوطنية العراقية بأجتهادات خاصة عرف بها و دفع حياته شهيداً، ثمناً لنصرة قضية عادلة و شاهداً على قسوة الدكتاتورية أيام حكم البعث. ودجلة الخير كما تغنى بها شاعر العرب الاكبر الجواهري أسم رطب و قدر ملازم للكرد و مسألتهم القومية، فقد أصدر رئيس النظام البعثي صدام حسين يوماَ ما عفوا شاملاً عن كل الكرد (المتمردين) على سلطته القمعية مذيلاَ قراره بأستثناء المرحوم جلال طالباني صديق الجواهري و الرئيس اللاحق للعراق الفدرالي حيث ورد فيه حرفياً ((يحرم عليه ماء دجلة). ولان مكر التأريخ أشد من مكر الدكتاتورية وتدابيره فقد تسنى في الاخير للرئيس طالباني أن يطل على نهر دجلة كما أطل في السياق نفسه تلميذه الفقير، داعيكم الحالي، على ضفاف دجلة متأملاً و

مستمتعاً بحقه الدستورى في الكتابة والخوض في السجال الجديد و القديم عن الكرد و ملفهم العراقي أو العراق في بعده الكردي. فكان هذا الكتاب وتلكم الكتابات التي تعود الى أوقات مختلفة والى قناعات مرهونة بتوقيتاتها الخاصة رغم أقتناعي التام بما ورد فيها في خطها العام وهو ما يجب أن يشكل ديدن كتابات جامعة مجتمعة.

واليكم تلكم الكتابات

ستران عبدالله

ايلول عام ٢٠٢١

الفصل الاول
كردستان و بغداد وما بينهما

استفتاء في ذمة التاريخ

أجرى الشعب الكردستاني استفتاءً لتقرير مصيره في الخامس والعشرين من أيلول الماضي، صوّت فيه بأغلبية مطلقة على استقلال كردستان وفك الارتباط مع العراق.

كان ذلك اليوم يومًا مميزًا في التاريخ، لم يعقبه إجراء عملي لتحقيق نتيجة الاستفتاء، ولم يسأل أي من أفراد الشعب ممن صوت وممن لم يصوت وممن رفع أعلام المقاطعة للعملية برمتها عن توقيت إعلان الاستقلال.

انتهى كل شيء عند لحظة إعلان النتائج، ولكن ومنذ تلك اللحظة تجري حكومة السيد حيدر العبادي استفتاءًا يوميًا لاستقلال كردستان، وطرد الكرد من جنة العراق الحالي.

ومنذ تلك اللحظة نشهد استفتاءًا عراقيًا لإهانة كردستان وتهميشها واتهامها بشتى النعوت والتسميات.

فمنذ الخامس والعشرين من أيلول، فإن كردستان ليست أكثر من محافظات متشرذمة لا يتم تجميعها في إقليم الا تسهيلاً لإجراءات عقابية من مجلس النواب أو إيجازًا لمؤتمرات صحفية يتم فيها إطلاق وعود غامضة مطعمة بالوعيد والاشتراطات العصية التي

تفرغ مبادرات حسن النية من أي مضمون وتقربها من الاستحالة.

كان للكرد يوم واحد ليقولوا فيه كلمتهم، أو الأصح ليعلنوا عن رغبتهم الخفية التي هي مثل قصة موت معلن في رواية غابريل غارسيا ماركيز، فالكل طالبوا الكرد ألا يفعلوها، والكل كان يدرك أن الكرد سيفعلونها، وكان الأمر بالنسبة للصديق أشبه بإتمام الحجة وللعدو كشفًا للحجاب حيث ظلوا يشكون في النية الكردية حتى وهو يطالب بأبسط الحقوق من مرحلة الحقوق الثقافية إلى مرحلة الحكم الذاتي وصولاً للفدرالية المثبتة في الدستور.

لا يجوز لوم الكردستانيين شعبًا وأفرادًا على تصويتهم بنعم المدوية لاستقلال كردستان، فهذه تشبه سؤال المؤمن فيما إذا كان يؤمن بالله! فإزاء هذا السؤال يتساوى المؤمن العادي المنشغل بملذات الحياة والمؤمن الغارق والمتدين الأصولي المسيس و(المؤمن) الداعشي والعياذ بالله.

وفي كل الأحوال فإن الاستفتاء الكردي، هو حدث في الماضي ببساطة لأنه أجري في الماضي، والماضي لا يمكن اعادته سواءً كان قبل شهرين أو قبل قرنين.

ولا يمكن العودة إلى الرابع والعشرين من أيلول الماضي، أي قبل يوم واحد من إجراء الاستفتاء لا بقرار من المحكمة الاتحادية ولا بقرارات عقابية من مجلس نواب يفتقر إلى التمثيل الوطني بسبب إقصاء الكرد ومحاصرة نوابهم بإجراءات بيروقراطية وفي ظل المماطلة في إنشاء المجلس الاتحادي كغرفة ثانية للبرلمان تعترض فيه الأقاليم والمحافظات على القرارات التعسفية لأغلبية طائفية ولا بممارسات

الحشد الشعبي، بل وحتى قدوم جيوش العالم كله.

إن إعادة عقارب الساعة إلى الوراء ضد المنطق وطبيعة الأشياء ولكن يبدو أن النخبة الحاكمة في بغداد تبغي من وراء ذلك امتلاك المستقبل الكردي حتى لا يحلم الكردي مجرد الحلم بخيار سياسي آخر يومًا ما وكأنها تقوم بذلك نيابة عن الحكومات المستقبلية والمنظومة الإقليمية المسقبلية التي تعادي كل حضور كردستاني على مسرح السياسة وليس خيار الاستقلال فقط، وفي حرب النيابة هذه تقوم بغداد بسلسلة إجراءات عقابية ضد كردستان تتجاوز قلم أظافر النخبة الكردستانية التي تعتبرها مسؤولة عن رفع منسوب المطالب الكردية فيما تغض النظر عن مسؤوليتها هي في نشر فضاء من الإحباط المبطن تجاه المسار الدستوري في كل ما يخص الملف الكردستاني وفي تجاهل الثقل النوعي للكرد والتعامل معه من منظور أغلبية تخلت شيئًا فشيئًا عن التوافقية على الأقل في القضايا الجوهرية.

وفي حين أن الكرد أقدموا على استفتاء يميزهم عن باقي العراق، فإن بغداد تقوم بعمل استفتاء يومي بتلك الإجراءات يزيد من الشحن الطائفي ضد الكرد ويباعد بينهم وبين الانتماء العراقي والشعور بالمواطنية الاتحادية.

إن هذا الاستفتاء العراقي اليومي يدق إسفين التمزق والفرقة بين العراقيين ويغذي الشعور الكردي بالمهانة القومية والوطنية وكم ثورة قامت بدافع الانتصار للكرامة الإنسانية وليس شرطًا أن تشكل المظلومية القومية أو الطبقية أساس الثورات.

واذا كانت بغداد الرسمية تتحجج بالفساد والتجاوزات من قبل

السلطة السياسية والنخبة الحاكمة في كردستان فإن اصطباغ مكافحة الفساد والتجاوزات على سلطة الحكومة الاتحادية بصبغة العداء لكل ما هو كردستاني يفقد الحكومة الاتحادية كل مصداقية.

فالفساد والتجاوزات حالة عراقية كردستانية عامة. ومن سخريات القدر، فربما هي الرابط المشترك بين الجميع و(اللحمة الوطنية) التي عززت العلاقة بين نسبة ١٧ بالمئة ونسبة ٨٣ بالمئة من الميزانية العراقية، وبين ماض لاستفتاء مضى ومستقبل لا يمكن السيطرة عليه، كان على بغداد أن تتبنى سياسة حاضرة وواقعية جاذبة للكرد ملهمة للمستقبل العادل والجامع.

فالحاضر أولى بالاهتمام لبناء وطن تغنينا به كثيرًا في الاحتفالات ولكننا أمعنّا في إبعاده عن حلم التحقق.

وبدلاً من الإيغال في تكبيل المارد الكردي عن حدث أصبح من الماضي جريًا وراء سراب القبض على المستقبل فإن الكرة الآن في ملعب الشركاء ومن واجبهم الوطني أن يتباروا في صناعة حاضر جاذب للكردستانيين بدلاً عن سياسة طاردة تكرر أخطاء الدكتاتورية المقبورة.

وإذ تقوم بغداد بانتهاج سياسة الجذب تجاه الكرد فإن ارهاصات الواقع الكردستاني ستنتج حركته الإصلاحية الخاصة التي ستقوم مسار السياسة الكردستانية تعبيرًا عن حاجة كردستانية داخلية ولكن في نفس الوقت حليفة لمسار الإصلاح في السياسة العراقية.

*نشر في ٢٠١٧/٢/٢

يتبغدد علينا وإحنا من بغداد

تمادي حكومة العبادي في إجراءاتها العقابية ضد كردستان سيكون النبتة الأولى لاستنهاض الهمة الكردستانية من جديد. وتكاسل أولي الامر في إقليم كردستان في معالجة جراحات مابعد الاستفتاء وتقاعسهم عن رص الصفوف بتجديد الفريق الكردستاني دليل أولي أن الفصل الجديد لحركة التحرر الكردستانية سيكون حراكًا مختلفًا سيعتمد على المطالب التاريخية و حتمًا لايشرعن للتكالب الإقليمي الموقت وإن كان يعتمد على الحكمة والسياسة والتشارك الدستوري.

من الواضح أن بغداد تمادت كثيرًا مزهوةً بنصرها الذي هو هدية الأجنبي بحسب وصف المفكر فؤاد عجمي. وفي ظل مباركة إقليمية وصمت دولي إزاء محاصرة كردستان هو نفس الصمت الدبلوماسي إزاء الاستحقاقات الديمقراطية من تعطيل للبرلمان و تمديد مبتذل للرئاسات في إقليم كردستان بحجة أولوية المعركة ضد إرهاب داعش.

كردستان لاتستحق هذا العقاب الجماعي بحجة معاقبة الخطأ في حسابات القيادة الكردية. فدائمًا كان هناك حراك سياسي محلي

يقارع مظاهر الاستبداد في كردستان يوم كانت بغداد تسكت عن حقها الدستوري في الانتصار لاستحقاقات الكردستانية وتعزيز تداول السلطة بدل الاتكال على الصفقات السياسية فلماذا يعاقب هذا الشعب الذي قال كلمته حول تقرير المصير بطريقة سلمية متحضرة كما نشط في حراكه الجماهيري في أكثر من محطة للدفاع عن حقوقه المعيشية والديمقراطية يوم كانت بغداد تغازل المنتهية شرعيتهم.

ربما كان الاستفتاء من جانب واحد قفزًا على سقف الدستور بحسب النظرة البغدادية ولكن تحت سقف هذا الدستور نفسه ماذا فعلت بغداد العبادي لتكسب ود شعب إقليم كردستان؟ هل نفذت المادة ١٤٠ من الدستور؟ هل قدمت حلولًا لملف النفط والشراكة والمجلس الاتحادي ؟

وهل طيبت خاطر الكرد في جراحات حلبجة والأنفال والتطهير العرقي؟

وهل الحشر المذهبي أيضًا التزام بسقف الدستور وتسمية كردستان التي اعترف بها صدام نفسه بشمال العراق هو أيضًا التزام بالدستور الذي يقال أن الكرد تجاهلوه ؟

وهل التطهير العرقي في طوز خورماتوو هو جزء من الدستور والوطنية العراقية وهل الجولات المكوكية لعواصم لاتعترف بكردها لاحياء سعد آبادات قديمة هي جزء من مشروع احتضان الشعب الكردستاني بعد الكبوة الأخيرة؟

إن معالجة الأزمة في كردستان لايتم فقط بالحل العسكري المجتزأ وإبقاء الحبل السياسي على الغارب دون طرح مبادرة سياسية تعزز السلم الاجتماعي في كركوك. وبالمناسبة فإن هذا الحل السياسي لم يقدم في الموصل وكل المنطقة الغربية بعد طرد داعش أيضًا رغم اختلاف ملف داعش عن ملف إقليم كردستان الدستوري فهل سياسة بغداد هي دخول الجيش وأي جيش مشفوعًا بظهير طائفي الى كل مكان دون غطاء سياسي يشمل حلاً عقلانيًا لايستوجب عودة الجيش في قادم الأيام على أنقاض ترقيع الحلول القائمة على الغلبة العسكرية.

يكفي التلويح بالعقاب الجماعي و التمادي في إهانة الكرد. يكفي الغرور والتطاول على شعب يعيش على أرضه التاريخية ولم يعتد على أحد. فمعالجة غرور بعض القيادات الكردية لايتم برفع منسوب الغرور البغدادي ضد شعب قارع دكتاتورية البعث وكان شريكًا في بناء الديمقراطية العراقية على علاتها وسيقارع مشروع أية نزعة ديكتاتورية قادمة أيضًا في العراق كله وفي إقليم كردستان أيضًا لأنه جبل على مقارعة الظلم.

وربما ستكون هذه خدمة أخرى للشركاء العراقيين الذين لانحملهم مايجري ولكننا ننتظر منهم أن يقولوا معنا: كفى.

*نشر في ٢٠١٧/١٠/٢٨

سـقط سـهوًا

كانت الإمبراطورية السوفياتية المترامية الأطراف تتكون من قوميات وشعوب متعددة تتوزع على جمهوريات سيادية وتشكيلات هرمية معقدة، تبدأ بجمهوريات ذات حكم ذاتي مرورًا بالحكم الذاتي العادي وإدارات ذات صلاحيات أقل، بحسب حجم وثقل الشعوب والقوميات، وأحيانًا بحسب سلوكها الانضباطي في أوقات الأزمات التي تحيط بالاتحاد السوفياتي. فمثلًا أثناء الحرب العالمية الثانية حيث تربصت ألمانيا الهتلرية بجغرافيا السوفيات و وقعت شعوب صغيرة من آسيا الوسطى في فخ الدعاية النازية، من حيث كانت تسعى للتخلص من الحكم السوفياتي فوقعت في المحظور، مما استدعى عقابًا سوفياتيًا صارمًا من قبل «الرفيق» ستالين، فتشتت شعوب ورحلت قوميات إلى سيبيريا أو إلى جمهوريات متناثرة على طول الحدود السوفياتية وأنفل بضعة آلاف من كرد الاتحاد السوفياتي على اعتبار أن الأنفلة قدر الكرد باشتراكيهم ورجعييهم على حد سواء.إلا أن أخطر ما يمكن أن يتعرض له شعب من شعوب الإمبراطورية، وخصوصًا الكبيرة منها، ممن هم دون تشكيلة جمهورية من الجمهوريات الثماني عشر، هو أن يتم تجاهلهم في المراسلات

الرسمية ذكرًا بالاسم أو تلميحًا بالعنوان، مثل أن يقال: يتكون الاتحاد السوفياتي من شعوب وقوميات ومنها القوميات الفلانية والعلانية و..إلخ، وكانت إلخ.. التي هي في المعتاد مجرد تسمية للتعدد ووصفة للتراتبية البريئة، في الحالة الستالينية هذه ايذانًا بالتغييب والتجاهل ومقدمة للغرق في بحر القوميات المتلاطمة الأمواج داخل الجغرافيا السوفيتية.

ويبقى على شعوب فئة الخ والقوميات المغضوب عليهم أن تنخرط في يوغا تحسين السلوك ومشقة إعادة التأهيل السوفياتية أو أن تنتظر حقبة تصحيح مسار من قبل زعامة جديدة مما تفرزه التصارعات الداخلية في موسكو.

لن أتوسع في نقد التجربة السوفياتية احترامًا لعمق التجربة على اختلافنا في تقييم موقفها من المسألة الكردية وأيضًا رهبة من ملاحظات أستاذي الكبير البروفيسور عزالدين مصطفى رسول.

وما اعتبرناه تجربة عتيقة من القرن الماضي نراه يتكرر في العراق الجديد برعاية إقليمية وبغض الطرف أمريكيًا، ويبدو أن لا فرق بين الحكم الذاتي على الطراز البعثي الذي هو نسخة رديئة من النموذج السوفياتي لحل قضايا القوميات وبين الفدرالية الكردستانية في العصر الأمريكي الحالي، فهناك حزمة إجراءات عقابية ضد كردستان تبدأ بتجزئة المحافظات مخاطبة رسمية ويمر بالتلاعب بتسميات شمال العراق ويعرج على تشبيهات غير موفقة في المقارنة بين معالجة ملف الاستفتاء الكردستاني الذي تم في أجواء سلمية وديمقراطية

مهما كانت مسوغات الحديث عن دستوريته من عدمه، وبين ملف مجابهة الإرهاب الداعشي الذي هو إنجاز كردستاني مثلما هو إنجاز عراقي بمعناه الوطني الأوسع، ولكن الأمر التبس سهوًا أم عمدًا على السيد رئيس الوزراء العراقي، فقارن مقارنة مجحفة بين الملفين في تطابق مع الوصف الخاطئ لرئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم حيث قال: «إن مصير قرار الرئيس الأمريكي ترامب حول القدس مثله مثل مصير الاستفتاء الكردي».. فتمعنوا في الوصف وتأملوا في التطابق بين موقف الصدرين الأعظمين!!.

في ظل هذه الأجواء الملبدة بغيوم سوء النية، فمن الطبيعي أن يسقط اسم البيشمركة عمدًا أو سهوًا من خطاب النصر طالما أن النصر نفسه وظف في مقارنات غير موفقة يجرح الشعور الكردستاني مثلما يلثم في عظمة الانتصار الوطني المعمد بالدماء الذكية.

فهذا يشبه العقاب اللفظي السوفياتي «إلخ» معبرًا عن تذمر حكومة المركز من سلوك القوميات والشعوب، وإن لفي التاريخ السوفياتي أو الأمريكي أو العراقي لعبرة لأولي الألباب.

*نشر في ٢٠١٧/١٢/١٣

العودة إلى المسار الحزبي

تشكل الأحـزاب فـرصـة عـظيمـة من أجـل اتحـاد قـوة الأفـراد والجماعات في مشروع وهدف عام لا يمكن تحقيقه من قبلهم على انـفـراد مهما كانت قـوتهم ومهما كان الـفضـاء الـديمـقراطي وحجم الحرية المطلوبة لإنجاز الأفكار والمشاريع.

إن نـشـوء الأحــزاب وتـطـورهـا وتـوسـعـها في بـنـاء المجتـمـعـات الديمقراطية ليس فقط منجزًا سياسيًا لجهة الانفتاح السياسي و إقرار شروط العداالة والحق ورفع منسوب الحرية السياسية في أي مجتمع يتخذ من حرية التنظيم والنظام الحزبي سبيلًا للمشاركة السياسية وتعزيز المسؤولية الجماعية في التصدي للشأن العام، بل هـو منجـز إداري وتنظيمي من الـطـراز الأول، فـقـوة الجماعـة واتحـاد الإرادات والأمزجـة في تنظيم وهيكلية مناسبـة يتفق عليها بين المتصدين لمهمة أو وظيفة مجتمعية أيًا كان نوعها هـو اختراع بشـري وجـهـد تنسيقي عـظيم وخلاصـة للتجربـة التنظيمية يقف خلفها أطنان من الكتابات في علم الادارة قبل أن يتم استنساخه ونقله لميدان السياسة متمثلًا بأحزاب وتشكيلات سياسية تلجأ إلى نتاج الإدارة المعاصرة من أجل تعزيز الـقـوة وتوفير الجهد وتوحيد

الارادات في الصراع السياسي، سواء بين الاحزاب المنافسة أو بين الأحزاب وتشكيلات السلطة والدولة إذا كانت ممن تضيق بالمشاركة وبالتنوع السياسي.إن الأفراد والجماعات المختلفة تتحد فيما بينها في شكل تنظيمي طوعي مرن أو فضفاض أو مبني على قواعد وأصول ونظام داخلي يعرف ويحدد الحقوق والواجبات ويوسع من مجالات العمل ومستويات المشاركة والمبادرة السياسية وفقًا لتراتبية هرمية واضحة من أجل أهداف ستراتيجية بعيدة المدى للنفع العام وعلى أسس تقاليد عمل رصينة مأخوذة من التجربة العميقة أو حتى من الخطأ والصواب، و بالطبع فهي في هذا السياق تتخلى عن بعض من امتيازات الفردانية والمصلحة الذاتية وترضى ببعض التقنين الذي يوفر القوة والأمان كديدن أي تقنين يسلب بعضًا من الحرية الشخصية والفئوية من أجل كثير من القوة والجهد الجماعي المطلوب لإنجاز الأهداف.

وأيا كان حجم وثقل التقنين أو مديات الحرية الشخصية داخل الاطار التنظيمي، فإن العقد التنظيمي الذي يصل إليه الأفراد والجماعات فيما بينهم من خلال مؤتمرات التأسيس أو المؤتمرات المحددة في توقيتاتها أو الاجتماعات الدورية الموسعة كل بحسب القوانين النافذة لقانون الأحزاب في كل بلد يقف على عتبة موازنة دقيقة من أجل الحفاظ على الخيار الطوعي في الانتماء وتوحيد الجهد الجماعي من أجل حرق المراحل على حسب تسمية الأدبيات اليسارية أو مضاعفة الجهد بحسب الاستدراك الغربي، ومهما كان

موقع ومرسى التطبيق العملي فإن التجارب السياسية تبرهن على صواب الرؤية الحزبية المنبثقة والتجارب المختلفة على مستوياتها في البلدان التي خاضت التجربة الحزبية المستقرة أو شهدت مراحل من الانفراج السياسي يسمح بنوع من النشاط الحزبي، وتجربة كردستان والعراق بشكل عام تكشف صوابية هذه التجربة فيما مضى من مراحل يوم كانت التجربة النضالية الحزبية المتجذرة لها دورها في قيادة دفة النشاط الحزبي، الا أن الزمن الرديء الذي نعيش تجاذباته وإرهاصاته الحالية هو زمن أصبح فيه العمل الحزبي يفتقد إلى جاذبية العمل الجماعي الذي تتوحد فيه قوة الأفراد والجماعات نحو الهدف الستراتيجي المعين، بل أصبح فيه الإطار الجماعي وكأنه قيد يدمي المعصم السياسي للأفراد ويستنزف القوة الجماعية بل ويطيح بالجهد الفردي للأفراد والمجموعات لأنها تنهكهم في صراعات داخلية جانبية بدلًا من توحيد الجهد في الصراع مع التنظيمات الأخرى أو القوى المناوئة لبرنامج الحزب المذكور.

ولا شك أن مبعث هذا التراجع والسلبية في نتاج العمل الجماعي الحزبي ليس بسبب فشل الإطار الحزبي كوعاء ذهبي لايمكن الاستغناء عنه لقوة العمل الجماعي بل بسبب الخروج عن الأطر التنظيمية المنسقة، والديناميكية العضوية للحياة الحزبية الداخلية، فرداءة التركيب الحزبي الداخلي و كسر شوكة الالتزام بالنظام الداخلي كدستور للحياة الداخلية الحزبية، يسبب تصدعًا للبنيان الحزبي بوصفه كتلة من النشاط الجماعي المكثف و

المضاعف من قوة الأفراد حيث تتطغى المحسوبية والفساد والزبائنية في النشاط الحزبي، ويصبح كل ذلك معول هدم للحياة الحزبية وبالتالي هي قنبلة موقوتة لتشظي أذرع الجهد الجماعي وتسخيف النشاط الحزبي سواء الفردي أو الجماعي وتسخير الجهد الجماعي من أجل مصلحة فئات أو مجموعات مختلفة، وهي تصبح عناوين سلبية لأفراد سيئين ورموز فاشلة لا يمكن لأي فرد أو مجموعة داخل الإطار التنظيمي أن تدافع عنها وعن مثالبها المكشوفة للقاصي و الداني، فكيف أن تتوحد معها في جبهة؟!

إن إصلاح المسار الحزبي في كردستان كما في الإطار العراقي الأوسع بوصفه ملمحًا ديمقراطيًا و قاعدة للحياة الديمقراطية المعاصرة يتم فقط بالوفاء للمبادئ والتقاليد الحزبية والأسس التنظيمية التي تعيد العافية والهمة للجهد الجماعي للأفراد من أجل تحقيق الستراتيجيات البعيدة خدمة للصالح العام في المجتمع والوطن.

*نشر في ٢٠١٨/٨/٦

التجديد السياسي لا ينفصل عن المعركة الوطنية

معركة التجديد السياسي لاتنفصل عن المعركة الوطنية من أجل استنهاض الهمة الكردستانية في إقليم كردستان..

يتحرك الجميع من حولنا ويستجيبون لمعطيات الواقع الجديد الا نحن، حتى بغداد الرسمية التي انتشت لما يقارب الشهر بانتصارها المدعوم إقليميًا على كردستان بدأت تستجيب لضغوطات الحراك الجماهيري واستحقاقات التغيير، وأيضًا لاستحقاق التصارع الانتخابي المبكر، إلا نحن، فقد انطبق علينا المثل الكردي بحق «نه باي ديوه نه باران». بل أن الخليج والسعودية تغيرتا أيضًا وبدأت الرياض تستوعب تلاطم الأمواج في القرن الواحد والعشرين، نعم السعودية التي كانت عنوانًا للتقوقع والانعزالية في كل ما يخص التجديد والتحول السياسي والاجتماعي، بدأت تدرك مخاطر التعامل مع تأثيرات المحيط، وكأنه شر مطلق ينوي فرض أجنداته على فسطاط الركود فيها، وما يجري في الرياض من تحولات دراماتيكية لهو خير دليل على أن المارد السلماني خرج من قمقمه ولن يعود إلى المربع الأول، بل أن مملكة المطلق تتجه إلى ملكية تنفر من أمرائها الكثر ومن التزاماتها الثقيلة تجاههم.

نبقى نحن في كردستان نقاوم حركة التاريخ، ولا نستجيب لمتطلبات المرحلة، رغم أننا أحوج ما نكون إلى انعطافة تاريخية تعوض ما فاتنا في ظل تصلب وجمود السياسة الكردستانية وقلة حيلتها في تنويع الخيارات وتقويم الاعوجاج الخطير في مسار التجربة الكردستانية مع ظهور طروحات انهزامية تشكل تراجعًا دراماتيكيًا في التطلعات القومية والديمقراطية لشعبنا. ورغم كل هذا التراجع السياسي ما زلنا نتشبث بصولجانات الحرس القديم ونحتفظ بصور من المعركة بدعوى الوفاء للتراث القديم، ونحن أبعد ما نكون عن روح هذا التراث، وبدلًا من أن نستلهم الروح الايجابية من ماضي شعبنا وحركته التحررية الثورية نتوقف عند أطلال الأمجاد القديمة التي هي بنت ظروفها ومعطياتها السابقة. يتغير الجميع من حولنا بينما أحزابنا وتياراتنا السياسية العتيقة تجتر كل عناصر الفشل وتتفاجأ بأن النتائج لا تتوافق مع الحسابات الكردستانية!.

هذا الجمود الفكري والسياسي والتنظيمي لا تنتج غير الخذلان تلو الخذلان، فمتى نعي أننا نسير في الجانب الخاطئ من التاريخ وأن ما يعتبره البعض مسلمات لا يأتيه الباطل لا من الخلف ولا من الأمام ما هي إلا مجرد أوهام لا نحصد منها سوى الريح؟ كيف يمكن أن نتصور أن مَن تسبب بركود التجربة الكردستانية وانحرافها عن مسارها الديمقراطي والواقعي بل وصور الانعزالية القومية وكأنها الخيار الوحيد أمام الشعب ونسج من الانفراد بالحكم والاستفراد بالاستحاقات الديمقراطية والانتخابية صورة

للاستقلال الكردستاني والاستقلال كالحق المبين بالضد من هذا التهافت السلطوي وبريء من كل هذا براءة الذئب من دم يوسف. بل أن هذه الطبقة السياسية المتذبذبة، أو أطياف منها هي التي أعطت الذريعة لسياسات بغداد الشوفينية وممارسات حشدها الشعبي اللادستوري وهي التي ما زالت تهادن السياسات الشوفينية طمعًا في مكاسب حزبية تعيدها إلى مربع المساومة والزبائنية السياسية التي تعرف عراقيًا بالمحاصصة وتتوسل العفو عما بدر منها من أجل العودة الى احتفالية المحاصصة الخاصة بنخبة العلوج العراقية. وهي نفسها التي تطلق لغة التخوين تجاه رفقاء السلاح. وبعد هذه الصدمة الوطنية ما زال البعض من أولي الأمر في اقليم كردستان يعولون على الذاكرة الضعيفة للشعب وطيبة قلبه من أجل انعطافة مخجلة في المغامرة غير محسوبة العواقب، ويتبارون في إرضاء غرور الأغلبية المذهبية في بغداد ممن لم تقدم خدمة نوعية لجمهورها المظلوم فكيف نتوسم منها أن تقدم ما يثلج قلب الشعب الكردي بعد النكسة؟.

إن حركة شعبنا وعدالة قضيته التحررية الوطنية تتطلب من الجميع أن يكونوا بمستوى المسؤولية الوطنية الملقاة على عاتقهم، وأن يأخذوا بمبادرة التجديد الحزبي كل من داخل حزبه وتياره السياسي وصولًا إلى مجمل الحركة الوطنية. فمعركة التجديد لا تنفصل عن معركة الإصلاح السياسي والديمقراطي، وعن معركة تصحيح المسار الحزبي ضد مظاهر الجاهلية السياسية المتمثلة

في التهميش والإقصاء للكوادر الوسطية والدماء الجديدة كما هي لا تنفصل عن معركة الاستنهاض بالحركة الوطنية من حيث أنها معركة حق تقرير المصير، بحسب المعطيات التاريخية والفرص التاريخية المتاحة أمام الشعوب ومنهم الشعب الكردستاني.

*نشر في ٢٠١٧/١١/٢٦

العربة قبل الحصان

عملية الإصلاح في كردستان تبدأ بإصلاح الحياة الحزبية وتنقية بيئة التنافس الحزبي ونعني بالحياة الحزبية المدخلات والمخرجات من مفاهيم وستراتيجيات وصنع قرار وتنفيذ نسبة معتبرة من كل ذلك وفق الإمكانيات المتاحة ومراحل تقدم المجتمع وتطور العملية السياسية.

وأبسط مراجعة لسير العملية السياسية في كردستان تكشف لناأ المسار والمسيرة شابهما الكثير من الأخطاء منذ أن انتشرت مفردة الإصلاح كالنار في الهشيم في الخطاب الإعلامي والسياسي دون أن نتوقف طويلًا و بتعمق عند المعنى الشامل للإصلاح وعن معنى المراد منه في الحالة الحزبية وفي مجمل العملية السياسية ومحطاتها المختلفة. وأصبحت هذه المفردة شفرة مجازية للنشاط الانشقاقي ولكل طماع طموح للوثوب على مراكز النفوذ والسلطة، سواء بحرق مراحل التراتبية في المسؤولية أو اتخاذ وحدة الحزب التنظيمية كرهينة بحد السكين عند المنعطفات الحساسة كالانتخابات أو في ذروة المهام الوطنية للحزب المعني.

ولو أخذنا مثالًا للمسارات السياسية من تجربة الشعوب المجاورة ربما أمكننا تقريب الصورة لتجربتنا الوطنية. فرغم كل الانتقادات المصرية للتجربة الناصرية بقيادة الرئيس الراحل جمال عبدالناصر حزبيًا وتنظيميًا فإن قصة خلاف ناصر مع رفيق سلاحه المشير عبدالحكيم عامر فيها حكاية يمكن سردها كعبرة لكل من يتعض من تجربة القريب والبعيد. فكل زعل و تقاطع للمشير مع ناصر كان يسبقه ويلحقه كلامه عن وجوب تبني الديمقراطية والإصلاح و المؤسساتية ثم سرعان مايخبو هذا الحديث ويتم رفعه من مسرح الأحداث بعد تصالح الصديقين والتفاهم بينهما على إعادة توزيع جديدة لمساحة السلطة والنفوذ وكأن شيئًا لم يكن و كأن المشير لم يقل شيئًا.ولمن يريد أن يستزيد فعليه بقراءة القصة كاملة في كتاب شخصيات لها العجب لصلاح عيسى.

تكشف هذه القصة و قصص غيرها أن وراء الأكمة ماورائها والأمر الخلافي داخليًا يختلف عن ما يظهر على السطح و في وسائل الإعلام و وسائل التواصل الاجتماعي.

إن تدني مستوى التقاليد الحزبية فقر الثقافة السياسية والانحراف في المسار الفكري يصبح عدوًا لاستمرارية الحياة الحزبية في بيئة صحية ونظيفة، بل ويصبح عدوًا لا تصالح معه لدمقرطة الحياة الحزبية والالتزام بتوقيتات تداول المسؤلية و الالتزام بنهج وبرامج الحزب. فكل شخصنة للصراع الحزبي وتغول الشخصيات وحصر الإصلاح في الصف الأول للمسؤولية هو شرخ في روح الرفاقية

والمساواتية و العدالة التنظيمية التي هي أساس الدعوة للإصلاح مهما تم تزويق الخطاب السياسي للإصلاح بكلمات جميلة ومنمقة.

إن نقل معركة الإصلاح من التنظيم الحزبي إلى الجمهور أو إلى فضاء مؤسسات الشأن العام كالحكومة والبرلمان يحدث بلبلة مجتمعية وينتج عنه حرب صليبية بين الرفقاء تستخدم فيها مؤسسات الشأن العام بدعوى وتحت غطاء توسيع المشاركة السياسية، بينما الأمر لا يعدو أكثر من توسيع الصراع كحرب شوارع لا ضابط لها ولا قوانين تنظمها أو تلجمها إن انحرفت عن المسار.

وبدلًا من ذلك على العقلاء تنشيط الحياة الحزبية وإحياء التقاليد الديمقراطية الحزبية حزبيًا قبل التصارع على الإصلاح العام للعملية السياسية، ولو قيمنا التجربة الحزبية في كردستان وفي عموم العراق مرتبطًا بمحطات الانتخابات النيابية وانتخابات مجالس المحافظات وبرلمان كردستان، فإننا نلاحظ الثقل السياسي الذي نوليه للانتخابات العامة دون أن يرافق ذلك التزام بالحياة الحزبية وتوقيتاتها الديمقراطية لجهة الانتصار للاستحقاقات الحزبية أو عقد المؤتمرات أو توسيع قاعدة صنع القرار. فكيف يمكن توقع تطور ديمقراطي وإصلاح للشأن العام فيما أدوات العملية الديمقراطية وأبطالها من أحزاب متنافسة ومسار الحياة الحزبية تعاني من الترهل والمحسوبية وتكدس الأجيال والعنوسة الحزبية؟

وهذا شأن غالبية أحزابنا العراقية والكردستانية منها طبعًا، مضافًا إليها نقطتي ضعف أريد أن أنهي بهما حديثي بشرح واحدة منها والذي أرجو لها أن لاتكون ثرثرة فوق النيل فيما لدي عودة أخرى لشرح النقطة الثانية منهما وللتحاور مع المختلفين إن طاب لهم التحاور.

نقطة الضعف الأولى تتعلق بمسار التجربة الحزبية داخليًا فيما يخص الاستحقاق الديمقراطي الرفاقي فبدلًا من تنشيط التداول الداخلي للمسؤلية وتأهيل أجيال جديدة و تطوير المسار بحسب استحقاقات الحياة والجمع بين قوة التغيير وقوة الاستمرارية، فإن ما نشهده هو التحول الديمقراطي الأفقي بالانشقاقات وشرذمة الاتحاد الحزبي وزيادة الأحزاب عدديًا، مع ما يرافق ذلك من تنابذ على التركة الحزبية ماديًا ومعنويًا بدل المسار الصحيح بتوسيع التجربة الحزبية عن طريق التحول الديمقراطي العمودي في بيئة حزبية تحفظ للحزب وحدته و قوته وتحفظ لقادته وناشطيه مكانتهم السياسية، وحقهم الديمقراطي في لعب أدوار خدومة للمجتمع والوطن كما تحفظ للحزب دوره المفترض في الإصلاح السياسي العام بدلًا من أن تتحول إلى قوة طاردة وليس جاذبة لطالبي الجهد السياسي الموحد، إذا ما ثبتنا في قناعتنا السياسية أن أساس الدافع الحزبي هو اصطفاف القوة المختلفة و مضاعفة النشاط الجماعي.

فقادة الإصلاح العام الناجحين هم قادة الإصلاح الحزبي الصبورين المارين بماراثونات التصارع الحزبي، وهم ممن خبروا

الوئام المبدئي ومروا بفلترات حزبية لتعلم الصبر والتحمل والتعايش الرفاقي وليس التخندق لأتفه الأسباب.

رمضان كريم يا رفاق ولنا عودة في الحديث عن الائتلافات الانتخابية بوصفها عدوة للديقراطية العراقية.

*نشر في ٢٠١٨/٥/٢٢

ويفضل أن يكون خليجيًا

حال الخطاب السياسي في العراق وسقف المواصفات المطلوبة في شخص رئيس الوزراء المقترح لقيادة المرحلة الانتقالية تمهيدًا لانتخابات مبكرة يشوبه الغموض وتلبيته تقترب من المستحيل.

فالمطلب الجماهيري المعلن يؤكد على الهوية الوطنية والنزاهة والحيادية في الوقوف على مسافة واحدة من كل القوى السياسية. ويؤكد من بين مايؤكد على مبدأ المجرب لايجرب، على اعتبار أن سجل العملية السياسية في العقد السابق لايبشر بخير ولايشجع على التكرار.

والتقييم في هذا الصدد وإلى هذا الحد تقييم لا شائبة فيه ولكن الشيطان يكمن في التفاصيل كما يقال.

فمن هو هذا الوطني النزيه والتكنوقراط الذي يملك كل تلك الخبرات المطلوبة لانتشال العراق من واقعه المزري دون أن يكون قد اكتسبها من واقع حال التجربة وفي مجريات التعثر والنهوض من جديد أو حتى اعتمادًا على خوض التجربة والخطأ مع ما في ذلك من مثلبة تتعلق بالتعاطي مع الأحوال والأهوال بمنطق المختبر والاحتمال.

ويبقى السؤال الحساس يفرض نفسه ولو باستحياء رغم أن لا حياء في السجال الوطني: ياترى هل المواصفات الوطنية العالية لشخص رئيس الوزراء تبقى حكرًا على المكون الشيعي على غلبتهم وأيضًا على ما فيهم من طاقات مؤهلة عرفوا بها؟ ماذا لو كان المطلوب المؤهل لا سمح الله كرديًا أو سنيًا أو تركمانيًا أو وطنيًا قحًا من قوم عيسى أو حتى سيدة عراقية أصيلة مجبولة بالمعاناة الوطنية على ماعرفت به المرأة العراقية من صبر وتجلد؟

ربما يشكل الجواب على هذا السؤال الافتراضي امتحانًا قاسيًا لادعائنا الجميل بأن المزاج العراقي تجاوز خطوط الطائفية والمحاصصة نحو وطنية خالصة ستكون عنوان المرحلة القادمة كما يتمنى الجميع.

أقول قولي هذا وأنا أتذكر التعليق اللاذع لصديقي التركماني في مرحلة الإعدادية في ثمانينيات القرن الماضي، في مدينة كركوك، حيث كان يعلق على أبواب الزواج والتعارف في صفحات المجلات العربية، فيقول مكتوب هنا: فتاة مغتربة في الخارج متحررة، تعشق الحرية، ترغب في الزواج من شاب عربي مثقف يقدس الحياة الزوجية وو... ويفضل أن يكون خليجيًا.

وكان صديقي يقول هل تقديس الحياة الزوجية حكر على كرام الخليج أم أن وراء الأكمة ما وراءها؟! ما يوحي ذلك من غنى ويسر الحال في أيام العز الخليجي أدامها الله عليهم من يمن وخير وشمل عراقنا المنكوب ببعض من تلك البركات.

*نشر في ٢٠٢٠/٢/٨

رسالة الناخب العراقي

برغم كل المثالب فإن الانتخابات البرلمانية الأخيرة قدمت مؤشرات إيجابية يمكن البناء عليها إذا ما أحسن أولو الأمور وأولو الألباب التصرف وعززوا هذه المؤشرات بمبادرات لاتترك الأمور الجوهرية للصدفة، وأحد أهم هذه المؤشرات هو سقوط الاستقطاب القومي عراقيًا، فكل من عول على جني الأصوات اعتمادًا على لغة تحريضية ضد الكرد وملفاتهم المختلف عليها من الاستفتاء إلى المادة ١٤٠ والحصة الكردستانية من الموازنة العامة. فقد سقط معظم الرموز السياسية الذين اعتمدوا على لغة قومية متعالية تثير النعرات القومية بحجة إثارة النخوة العربية عند العرب من الشيعة والسنة و لم يحصلوا على ثقة الجمهور سواء لجهة انتخابهم مرة أخرى للبعض منهم أو لجهة تأمين كتلة انتخابية تؤمن البعض الآخر منهم التنازع على امتيازات الحكم و مسك خيوط العملية السياسية عن طريق احتكار تمثيل مكونات بعينها او الظهور بمظهر حامي حمى الوطنية. والوطنية الحقة من سير و تحركات البعض منهم براء.

لقد رفع البعض من هؤلاء من منسوب الحقد واختصروا الوطنية العراقية في إعلان العداء الصريح لقضايا الشعب الكردستاني و

لكل شاردة و واردة كردية. وتفننوا في ابتداع الاجتهادات القانونية والإدارية إمعانًا في إيذاء المواطنين الكرد اقتصاديًا وسياسيًا، وهم فعلوا ذلك اعتمادًا على موقعهم في الدولة أو في أروقة صنع القرار و ماكنة التجاذبات السياسية. إن عملية شيطنة الكرد وإيهام الجمهور العربي بأن الشركاء الكرد ليسوا بشركاء بل الجيب العميل والشوكة التي في خاصرة العرب و غيره من مفردات الترسانة البعثية التي شرعنت لإقصاء الكرد من العملية السياسية رغم أن النخبة الكردستانية وبرغم كل أخطائها السياسية فيما مضى كانوا من فرسان العراق الجديد و مارافق ذلك من تدشين مؤسسات جديدة. ولولا دورهم كصانع ملوك لعملية التغير منذ سقوط الدكتاتورية لما ترسخ العهد الجديد ولما أمكننا الحديث عن الانتخابات و تداول السلطة (والذي منه) كما يقول المصريون. ومن ثم ماكان بأمكان هؤلاء أن يمسكوا بخيوط النفوذ والنقود والنفوس في بيئة كانت فيها الثقافة الصدامية تكبس على أنفاس الشعب بكل تلاوينه السياسية، بديمقراطيه و بأصحاب الحقوق التاريخية فيه وبأعدائهم من حارقي البخور من سدنة الشوفينية والمركزية المقيتة. لقد اتخذ هؤلاء من خطوة الاستفتاء الكردستاني ذريعة ما بعدها ذريعة من أجل الحد من التطلعات الديمقراطية للكرد في العراق واعتبروه قميص عثمان من أجل تجييش الاستقطاب القومي والمذهبي ضدهم. ويقال أن البعض من الأفاقين الذين لا يراعون لا ذمة ولا ضمير في تعاملاتهم خلوا إلى معابدهم متمنين أن لايتراجع الكرد عن خطوة الاستفتاء

حتى يكون ذلك حجة من أجل لثم المكاسب الكردية في العراق الجديد وتصفير تلك المكاسب في لعبة أواني مستطرقة إقليمية ومحيط من المجاورة العراقية لا تستسيغ المكانة السياسية للكرد في العراق الدستوري أو في بلدانهم. تلك المجاورة التي لم تكن ضد الحضور الكردي فقط بل كانت ضد مجمل التحولات الديمقراطية والدستورية التي صبت في صالح الشعب الراقي منذ سقوط الصنم في ربيع ٢٠٠٣. لقد تورط بعض هؤلاء ممن لفظتهم الانتخابات الأخيرة و عاقبهم الناخب العراقي الواعي بأسقاطهم ديمقراطيًا،ارتبطوا بمخططات إقليمية بحجة تحت غطاء الحرص الوطني ووقف المد الكردي المفترض مع أن عناصر من التجاذبات الإقليمية هم نفسهم أبطال المخططات الإرهابية ضد الشعب العراقي وأبطال التنكيل والتهميش الطائفي و دق إسفين الخلافات بين العراقيين.

ولانريد قط أن نذكي الفائزين الجدد وبرامجهم وهم في أول الطريق ولكن من نافلة القول في اللعبة الديمقراطية أن بعض من صور المفاجأت الانتخابية هو أن الجمهور يعاقب المجربين والمعروفين بفشلهم بغض النظر عن من يجني ثمار مصائب القوم الخاسر. والشئ المفرح أن الناخب العراقي صوت لبرامج انتخابية تركز على الهم الخدمي والعمراني والوطني دون اعتبار لخطاب الدم بالدم و ياحوم إتبع لو جرينا وغيرها من الأدبيات البعثية التي (ماتوكل خبز) كما يقول العراقيون.

وبعد هذه الرسالة العراقية في عدم الانجرار مع نغمات الجوقة

الشوفينية وتغليب القائمة التي تقدم عهود الخدمات والعمران لمدن العراق بدلًامن قوائم تتباهى بمحاصرة كردستان وقطع الأرزاق عنهم يجب على الكردستانيين أن يتعاطوا بأيجابية عميقة مع هذا الحس الوطني العالي للجمهور الناخب ممن لم ينجروا إلى قاع الشيطنة والاستقطاب الطائفي ونبذ الكردي الشريك في المصير. وعلى الكردستانين أن يرحبوا بهذا المخرج ويبنوا عليه بما يعزز اللحمة الوطنية والحس الديقراطي والمدني العالي و يبادروا إلى الاصطفاف مع دعاوى التجديد والتغيير من أجل انتشال العملية السياسية في العراق من واقع متردي أنتج كل هذا الخراب العنصري وعطل روح المبادرة في حل الملفات الكردية المتراكمة كما في حل كل الملفات العراقية الأخرى. وبمثل هذا التعاطي البناء فقط نكشف للعراقيين الشركاء أن بعضًا من الخطوات الكردية من التورط في التقوقع السياسي إلى خطوة الاستفتاء هو نتيجة خوف من تداعيات خطاب الشيطنة ضد الكرد، أكثر مما هو خطوة لممارسة حق تقرير المصير وهو حق تاريخي كان و مازال من الممكن ممارسته في بيئة أقل عدائية من البيئة الإقليمية الحالية التي تعادي أبسط معاني الاستقرار العراقي وحق العراقيين في الإمساك بمصيرهم، فكيف لاتعادي مكون منهم لقضيته الكردية امتدادات إقليمية وأبعاد تاريخية.

وبعد هذه الرسالة العملية ياجماعة الخير ردوا التحية بأحسن منها.

*نشر في ٢٠١٨/٤/٢٠

الحياة الحزبية أساس العملية الديمقراطية

لا حياة ديمقراطية بدون أحزاب سياسية، هذا هو الدرس البليغ الذي يجب أن يتعلمه رئيس الوزراء المكلف علاوي، فلا عرس ولا فرح ولا شربت حامض دون توفر شروط العرس الحقيقية ألا وهو أبطال العرس الحقيقيين: العروس والعريس ولا خلاف حول تسلسل الأسماء، فالمهم أن يكتمل هلال العيد والعرس الديمقراطي.

لا حياة ديمقراطية ولا عملية سياسية أصيلة ومنتظمة دون عماد هذه الحركة وضابط نبضها وإيقاعها ألا وهي الأحزاب السياسية وبرامجها وسياساتها. فالديمقراطية الفاعلة هي التي تتبارى فيها الاحزاب وتتنافس وتراقب بعضها البعض، لتصحيح المسار حين تتجاوز وتخطئ.

إن فعاليات ومراكز النشاط المدني ، السياسي منه والاجتماعي، سيتظل غير فاعلة ومجرد نشاط تبشيرى إذا لم يكن مرافقًا لدعم حياة حزبية نشطة تدفع باتجاه إحلال الحزبية المستقيمة محل الحزبية المشوهة ومراكز القوى الهجينة والمصلحية، تلك التي تلبس لبوس الحزبية فيما هي تشوهها الحياة الحزبية وتدفع الجماهير المتذمرة نحو صب جام غضبها على أحزاب بعضها هي ليست أحزابًا

ولكن طردها خارج العملية السياسية ليس حلًا، بل إصلاح الحياة الحزبية وتصحيح مساراتها هو الطريق الأمثل لإصلاح العملية السياسية ومن ثم استقراها عند قدر من الديمومة والاستمرارية. فتجارب الشعوب تكشف عن الدرس البليغ وهو أن الأحزاب المتبارية تنتج آلية من المراقبة الذاتية لإدارة بعضها البعض بينما لا يمكن لجماعات الضغط المدنية القصيرة النفس أن تنتج حالة دائمة من المراقبة وتصحيح المسار.

إن القول بلا حزبية الحكومات هو إعادة إنتاج حكومات باهتة لا تملك من أمر مسارها السياسي شيئًا مثل حكومة العهد الملكي وحكومات العهد الستيني في عراق الأخوين عارف وحكومات ما قبل الربيع العربي في مصر وسوريا، حكومات تسلم قيادها الظاهري لشخصيات متعلمة أو تكنوقراط تدور حول فتات الإصلاحات الجزئية بينما تقف عند عتبة السلطة السياسية التي تظل خاضعة لنخبة قليلة من المتسلطين أو نخبة تأتمر بأمر الدولة العميقة.

فهل يريد السيد علاوي وزارة بحقائب دبلوماسية وأربطة عنق أنيقة أو مثلما يقال في لغة أهل بشدر من أعمال مدينة قلعة دزه: أفندي سرجَور، لا يمكن أن يأخذوا باليد ملف إصلاح العملية السياسية والملف الاقتصادي التي هي بالأساس المطلب الملح والآني للحراك الجماهيري.

*نشر في ٢٠٢٠/٢/٢٢

الفدرالية من مدريد إلى الرمادي

كلما ترسخت الديمقراطية في العراق، وثبتت أركانها، وأصبح تقاسم السلطات تقليدًا سياسيًا في البلاد، ازداد دعاة الفيدرالية ومساندوها. وبعد فصل من التردد ها هم السنة أيضًا، بدأوا يفكرون في إقليم خاص بهم في المنطقة الغربية كما تواترت الأنباء، وهكذا فإن الفيدرالية في العراق، سرعان ما تحولت من فكرة طرحت ضمن محاضرة للرئيس طالباني في العاصمة الإسبانية مدريد عام ١٩٨٧، إلى خيار سياسي لمكونات الشعب العراقي.

لقد طرح الرئيس الفكرة قبل ٢٣ عامًا، وهي مدة زمنية تعتبر قصيرة قياسًا بعمر التاريخ، ولا تكفي كي يتمكن زعيم ما خلالها من تحويل فكرة إلى ستراتيجية سائدة، في بلد متعدد المكونات كما فعل ذلك طالباني، حينما تبنى الفيدرالية في محاضرته المشار إليها، التي أصبحت ستراتيجية لدى الحركة الكردية، حيث أعلنها البرلمان الكردستاني في ١٩٩٢/١٠/٤ حلًا لعلاقة الكرد مع المركز، ثم تبنتها المعارضة العراقية لتثبتها فيما بعد (أي الفيدرالية) في برامج مؤتمراتها في نيويورك ولندن، كمشروع وطني عراقي إلى أن تم في نهاية

المطاف ضمان أرضية قانونية لها، عندما تم تثبيتها في الدستور الدائم عام ٢٠٠٥.

ومنذ ذاك، أخذ طيف واسع من الشيعة يبدي رغبة في تطبيقها، كما في محافظة البصرة التي تشهد حراكًا «فيدراليًا» مستمرًا، كما أن المنطقة الغربية بدأت أخيرًا تتحرك بهذا الاتجاه. والواقع أن تأخير تطبيق الفيدرالية، مرده أن الأرضية القانونية سبقت الرضا الشعبي عن الفيدرالية لدى العراقيين.

تأريخيًا فإن المكون الشيعي الذي تعرض للظلم الطائفي، وكذلك تعرضت مناطقه إلى الإهمال التنموي المتعمد، من قبل سلطة مركزية غارقة في الطائفية السياسية، كان ولا يزال أكثر تقبلًا لفكرة الفيدرالية، ذلك لأن الظلم والتعسف ينتج على الأغلب وعيًا سياسيًا مركبًا لبلورة الحلول للمعضلات السياسية. ولكن ما أخر تطبيق الفيدرالية في الجنوب، سببه عاملان اثنان:

* اختلاف أولويات الشيعة، أو بالأحرى أولويات القوى الشيعية الرئيسية، مقارنة مع أولويات الكرد، حيث كان وما زال الهدف الرئيسي لتلك القوى هو العمل على إعادة هيكلية الدولة العراقية بما يضمن عدم تكرار هيمنة فئوية، كانت على الأغلب هيمنة سنية.

* ظهور ما يمكن أن يطلق عليه نزعة «الأكثرية» بين أوساط كثيرة منهم، يعتقدون بأنه لا حاجة إلى إقامة أقاليم فيدرالية في الجنوب، طالما أنهم أكثرية وأن صولجان الحكم بداهة سيكون معقودًا لهم.

والآن يبدو أن تغييرًا قد طرأ على هذه التوجهات، وذلك نتيجة عاملين اثنين:

- ظهور قيادات محلية في المحافظات الجنوبية تطمح إلى تشكيل فيدراليات في المناطق الشيعية، منها القيادات المناطقية للأحزاب، ومسؤولو المؤسسات الإدارية في حدود تلك المحافظات.

- بقاء نزعة المركزية على حالها داخل الوزارات ومؤسسات الدولة في العاصمة، هذه النزعة التي أدت إلى تلكؤ المشاريع والإيفاء بمتطلبات التنمية الإقليمية، لأن ثقافة البيروقراطية ظلت أقوى من القاعدة القانونية التي دفعت باتجاه اللامركزية، مما أدى إلى تبلور الحاجة إلى الفيدرالية من جديد.

إن التقاليد المركزية المتجذرة في الإدارة المعمول بها في العراق، دفعت بعض المحافظات إلى إعادة النظر في الخيارات المطروحة أمامها، وخصوصا في خضم سجالات تشكيل الحكومة، التي لم تصب الحكومة وحدها بالشلل بل أصابت سير الإدارة والخدمات أيضًا، لأن النخب السياسية في بغداد فشلت في فصل المسار السياسي عن المسار الإداري والخدماتي.

أما بالنسبة للسنة، فإن ثمة عوامل أخرى جعلتهم يقتربون من خيار الفيدرالية شيئًا فشيئًا في هذه الظروف بالذات، إذ إنهم يتوجسون من تكريس الهيمنة السياسية للشيعة على العاصمة، وربما يؤدي في المستقبل إلى امتداد نفوذ تلك الهيمنة إلى مناطقهم خاصة أنهم يعرفون قبل غيرهم تاريخ العراق الحديث، والاستخدام

المفرط لسطوة الدولة باتجاه تغييرات ديموغرافية وإدارية، لعدد كبير من المناطق التي ما زالت تعاني من تداعيات تلك السياسات. وفي الواقع فإن المادة (١٤٠) من الدستور الدائم، إنما أتت لمعالجة آثار مثل هذه التغييرات، التي حولت الدولة من جهاز محايد فوق المكونات إلى قوة ضاربة لصالح هذا الطرف أو ذاك. من هنا فإن السنة استذكارًا لهذه السيرة المنحازة للدولة، لا يريدون أن يصبحوا كالكرد والشيعة، مرة أخرى ضحايا ممارسات كهذه.

لقد أضاع هذا المكون المهم فرصة أمدها سبع سنوات، كانوا غارقين خلالها في وهم الحفاظ على المركزية، التي كانت بلا شك المركزية المطواعة لهم، ولكنهم الآن باتوا يتوجسون خيفة منها، لأنها ببساطة شديدة إن تحققت، فيفترض أن تكون شيعية هذه المرة. وطبيعي جدًا، أن الخوف يلعب في بعض الأحيان دورًا في تأطير الخيارات السياسية لمكون أو طائفة ما، وربما يكون هذا الأمر ينطبق على السنة في هذه المرحلة من ناحية توجههم نحو الفيدرالية على مضض. ولكن الطرح السياسي الناجح والمثمر، ينبغي أن يكون طرحًا من أجل نقلة في النجاح والتقدم، وليس خيارًا دفاعيًا لدفع الأذى أو الخوف. وبمعنى آخر، ينبغي أن يخطو السنة خطوة أخرى نحو الأمام، ليصبح خيار الفيدرالية لديهم طريقًا للتنمية وترسيخ الديمقراطية وسقفًا أعلى لإنجاز الحقوق والمطالب المشروعة لهم، لا أن يكون آخر وسيلة للحد من تراجع مفترض في العملية السياسة.

وعلى هذا الأساس، فإن الفيدرالية ستصبح الترياق الشافي لجميع مكونات الشعب العراقي، وإن القبول الشعبي بها في كل من البصرة والكوت، وتنامي النزعة اللامركزية في النجف، والخصوصية التاريخية للتفرد التي يتصف بها المجتمع الموصلي، كل هذه الأمور ليست إلا سبلًا لتنفيذ دستور البلاد الدائم، ولا يستدعي ذلك أن يتقبل السنة هذا الأمر على مضض أو أن يرفضوه مكابرة.

فلو سلكت هذه المسيرة طريقها الحقيقي، فإن كرد إقليم كردستان في صراعهم القادم مع المركزية في بغداد لن يكونوا وحيدين، بل سيجدون الكثيرين من العراقيين حلفاء موضوعيين لهم.

*نشر في الشرق الاوسط ٢٠١١/١/٦

في الدعوة لأن يكون العراق وطنًا دائما لكل العراقيين

ليس هناك من عراق أخر ينهل منه العراقيون ويحصل من فاته الوليمة على مايشتهي. هناك عراق واحد بحدود جغرافية محدودة ناقصًا تلك النتؤات التي باعها صدام تخلصًا من مشاكل سببها هو للعراق وللمنطقة. هناك عراق واحد فقط بالأمكانيات التي يزخر به وبالمعوقات التي تعتري طريق تقدمه. هناك عراق واحد لاغير بعمقه الحضاري والنكبات التي تعرض لها خلال العهود المختلفة جراء الغزوات والاحتلالات ومعارك (التحرير) وماأكثرها. وحده هذا (العراق) يمثل كفاية العراقيين وكيانهم المعترف به وساحتهم في النجاح والفشل.

وعلى هذا (العراق) فليتصالح العراقيون وهو مالم يفعلوه الى الآن أو يتقاتلوا كعهدهم منذ تأسيس الدولة الحديثة.

توفر لهذا العراق بعراقييه فرصة نادرة لإعادة صياغة التشكيلة بما يؤمن قاعدة متينة للاستمرار إلى آجال بعيدة بعمر الحياة في الدنيا الفانية. بدا لحين إقرار الدستور وكأن هذه الصياغة قد اكتملت وهذه القاعدة قد تصلبت.. ولكن التأكلات المتتالية على

امتداد قصة الدولة العراقية الحديثة أصابت قاعدة العراق الذي شرّع فيه حمورابي أول قانون لتنظيم العلائق بين الجماعة، بالرخاوة والهوان ماجعل الدستور نفسه بحاجة إلى دستور آخر يحميه من الذين جعلوه بقرة حلوب تدر عليهم الخيرات ومن الذين اعتبروه شاهد زور على ترتيبات حدثت في غفلة من مشاركتهم. ولايحتاج المتابع إلى الكثير من المعاناة والبحث ليكتشف أن كل الموضوعات المختلف عليها بين المجموعات السياسية وفي مطبخ التعديلات الدستورية هي نفس الموضوعات التي تشكل جوهر المعضلة العراقية:السلطة، الأرض، الثروة. ولمن يحب قراءة اليوم من الزمن العراقي بمنظار التاريخ (الأمس) فإنه سيصادف الثالوث نفسه على القارعة. ولمن تستهويه لعبة البراغماتية التي جاءت مع قوات جون أبي زيد ولايريد الاستغراق في التاريخ (كما قالت كونداليزا رايس للكركوكين في زيارتها العاجلة إلى المدينة) فإنه مطالب بفك العقد الثلاث بطريقة براغماتية كما يشاء. ومن يريد موعدًا مع المستقبل فإن عليه أن لايغفل الثغور الخفية الثلاث التي تصادف مسيرته كي لا يلاقي مصير الجيش الذي يزحف نحو العاصمة فيما نتوءات الأقاليم تشكل قوة ارتداد قوية إن اجتمعت من جديد.

ليس هناك من عراق آخر يتم فيه حسم الثالوث المعضلة، على حسابه. هناك هذا العراق الذي ورثناه بحدوده الحالية التي تظهر في كتبنا المدرسية وعلى الكبار في البلد والفقهاء في مطبخ التعديلات أن يصفوا حلولًا مركبة تأتي على مقاس الوطن (لا أفراط فيه

ولاتفريط). كفانا مكابرة في مواجهه الحقيقة العراقية. فلا يجب أن نخجل من القول أننا عدنا إلى المربع الأول في العملية السياسية،بل في صناعة الكيان نفسه، فالعيب في الهرب من المعضلة وليس الإقرار بها كمقدمة للبحث عن منفذ الخلاص. ولمن لا يقر بهذا التشخيص عليه أن يسمي عناوين الموضوعات المختلف عليها كي نصنفها له على الحقول الثلاث.

أو ليس المأزق في المشاركة السنية هو حجم السلطة والمشاركة في صناعة القرار؟ ماذا يريد الكرد في حسم مسألة كركوك سوى تحديد حدود الأرض الكردستانية ضمن الكيان العراقي؟ وماذا تعني دعوة الشيعة إلى إقليم الوسط والجنوب سوى حسم بعبع السلطة المركزية عن طريق تفتيته ودمقرطته فدراليًا؟ والأمر نفسه ينطبق على أدراج الصراع حول العقود النفطية بين بغداد وإقليم كردستان في حقل الثروة. وللتذكير فإن هذا الثالوث كان حاضرًا خلف الستار في الصراع البرلماني على إقرار الميزانية، الانتخابات المحلية، قانون المساءلة والعدالة والعفو العام. مااضطر البرلمان إلى حسمه برزمة تصويت واحدة.

ولاضير في معارك النفوذ بين العراقيين سوى أن يبقى هذا التصارع في دهاليز السياسة ولا ينتقل مرة أخرى إلى الشارع ليخلق كانتونات فدرالية محلية على أساس الفرز الطائفي. بدلًا من الفدراليات المعتبرة على أساس الدستور وأن يدرك العراقيون أن إدارة التصارع في الحقول الثلاث ينبغي أن يكون بأدوات السياسة وفي

العراق نفسه. ففيه حصتنا جميعًا. ومن يبحث عن حصة فقدت منه فليبحث جيدًا عند أخيه لعله أخذها مع ماأخذ من حصته ولا يبحث عند الجيران فحصتهم هم أيضًا محدودة لا تكفي أطراف المتصارعين عندهم. فحين تبغي منح وزارات أخرى للسنة فليس هناك من بلد عربي سني مستعد أن يمنحنا من حصته في كابينة بلاده. ولكي تمنح وزارة للمسيحيين أو التركمان فعليك أن تحجب واحدة عن الكرد. فلا لبنان مستعده أن يعطي من حصة مسيحيه ولا تركيا التي تخلت عن تفردها ونفوذها في الحوزة السوفيتية التركية عن طيب خاطر تمنح شيئًا للتركمان. ولكي ترضي الكرد في المادة (١٤٠) فإنك مضطر أن تراعي الشيعة في الحدود الإدارية لكربلاء والنجف وكي تفعل ذلك فإنك مطالب أن تعوض غبن الأنبار بالتعاطي البناء مع مجلس صحوتها وليس باقتراض الأرض من الجوار. ولاعزاء لشيعة أهل البيت في الظلم التاريخي الذى تعرضوا له سوى فتح آفاق المستقبل العراقي أمامهم وهو مايتماشى مع تاريخهم المشرف ووطنيتهم الوثابة.

أذًا هو صراع السلطة والثروة والأرض في إطار (العراق) وحده والتأقلم مع هذا هو دعوة للمعالجة وليس رغبة في التذاكي أو التشفي. هو دعوة للشراكة وليس للاحتكار. ومع الأسف فإن خطاب النخبة العراقية على اختلاف الأطياف تتحاشى الإشارة إلى هذا الثالوث رغم ارتباطه بـ (ثالوثين) آخرين أحدهما يأتي ذكره في الخطاب الإعلامي المباشر وهو ثالوث أبطال هذا الصراع نفسه (السنة، الشيعة والكرد) والآخر حاضر بقوة في التفسيرات التي تقدم للحالة العراقية

(عـراق الماضي، عـراق الحاضر وعـراق المستقبل) وهذا ماعنينا به القراءات بمنظار الأمس واليوم والغد.

فهناك من يشدد على ماضي العراق الأزلي الذي لا يأتيه الباطل من خلفه ومن أمامه. (وطنًا أزليًا غير قابل للتغيير في مواجهة كل العاتيات) وهناك (عـراق الحاضر) الذي ينظر إليه جمع من العراقيين كمحطة نحو آفاق لكيانات أخرى تشطب عمليًا الخصوصية العراقية.

ربـما يظن البـعض أنني أقـصد بهذا الجـمع القـوميين الكـرد المتهميين دومًا بالعمل على تقسيم العراق والاستقلال بإقليمهم. لا! لا أقصد القوميين الكرد الذين يأتون في ذيل قائمة طويلة من الراغبين في جعل العراق محطة لكيان قومي أو إسلامي أو عالمي أكبر. وهؤلاء الجمع ينظرون ألى كل التركيبات الحالية للحالة العراقية وكأنه أسباب العدة لاستراحة محارب سرعان ماينطلق من جديد لخوض معارك عروبة العراق أو أسلاميته أو حتى أمميته بحسب التعبير اليساري. رغم أن التيار اليساري قدم في العهود الماضية جهدًا متميزًا في الوطنية العراقية نحن الآن أحوج مانكون إليه: وطنية عراقية تحتضن الهم الكردستاني.

وهناك (عـراق المستقبل) الـذي يبدو أن الطريق إليه مازال محفوفًا بالمخاطر طالما أن أدواتنا في العمل تفتقر إلى الكفاية والمنعة التي نحتاج إليهما في الصراع.

والسؤال الذي يجب أن نعمل من أجل الحصول على أجابته هو: هل نعتبر نحن العراقيين، كل العراقيين، العراق وطنًا دائمًا

لنا ونعمل على التصدي لثالوث الصراع وفقًا لهذا التصور، أم نظل أسرى الماضي المجيد والحاضر الذي نتحاشى فيه مواجهة الاستحقاقات الوطنية؟ وطبعًا دون هذا لا مستقبل نذهب إليه.

إن العراق قديم قدم الحضارة البشرية ولكن ليس إلى درجة (الأزلية) التي تحميه من مواجهة إشكالات (الهوية). عظمة الأولوية التاريخية لقانون حمورابي ليست غطاءً كافيًا لحل الإشكالات الدستورية و لاتنفع في التغطية على دورات العنف والإبادة والتطهير العرقي في مسيرة العراق الحديث. كما أن مشكلاته في اليوم ليس مسوغًا كافيًا لتقسيمه من قبل من يرغب فيه. والإشكال العراقي لمن يرغب في خوض مغامرة المستقبل هو مدعاة للعمل والمثابرة نحو (وطن دائم) نحن معنيون بجعله وطنًا أزلياً برسم أزلية الحياة على البسيطة طالما لم نكابر في مواجهة واقعه. والبداية لكل هذا الجهد أن نكف عن احتكار الوطنية وجعله حكرًا على هذا الطيف دون غيره. ولأنني أكتب بالعربية فخطابي موجه إلى الشركاء العرب في الوطن بأعتبار أنني أتكفل ببني جلدتي بمخاطبتهم كرديًا: لا مستقبل لاحتكار الوطنية بل ولا خير في وطنية عراقية لاتحمل في ثناياها مكانًا للهم الكردستاني.

ولأقلها بصراحة لانجد في معظم الخطاب العراقي الحالي وعدًا يغري بالتواصل. والاستثناء الوحيد هو ما ورد في الدستور الذي يحاول الكرد إبقاءه كما هو منعًا للردة والارتجاع. وفي هذا المجال يبدو وكأننا بحاجة إلى تعديل برامج الأحزاب والتيارات العراقية قبل

الحاجة إلى تعديل الدستور. نحن بحاجة إلى لجنة لتطوير الأدبيات السياسية العراقية لتكون بمستوى المعضلات العراقية.

ليست العلة في (العراق) بكيانه الحالي باعتباره مركبًا من جزء من وطن الكرد وجزء من (الوطن العربي). فإلى جانب الأوطان التى تتحد فيها الجغرافيا مع التاريخ هناك أوطان حديثة ومصطنعة ولكنها تتطلع إلى المستقبل بزخم الأوطان التي تلتفت إلى الوراء لأنها أسيرة ماضيها العريق،ولكن العلة في افتقارنا إلى الخيال، العلة في افتقارنا إلى إرادة ابتكار الحلول المركبة التي تجمع مابين الهوية الوطنية الشاملة والخصوصيات الفرعية.

*نشر في الزمان ٢٠٠٨/٣/٧

الفصل الثاني
الكرد في خلافاتهم

أصدقاء مضرون بالصحة

هناك أصدقاء للقضية الكردية من شتى الملل والاتجاهات، منهم من له نظرة فلسفية لحق الشعب الكردستاني في تقرير مصيره بالمطلق، بغض النظر عمن يقود الحركة الكردستانية. منهم من يربط تأييده بتبني الكرد لوجهات نظره السياسية والفكرية وقبول الحركة الكردستانية بنوع من الأبوة الفكرية حتى يستمر تأييده لها. ومن هؤلاء من هو حريص جدًا على تجاوز الكرد لهفواتهم في مراحل النضال الكردستاني ومحطاته المتعرجة طوال عقود من السعي لنيل الحقوق.

وأفضل هؤلاء من كان صديقًا مؤيدًا للمسألة الكردستانية أثناء الشدائد والمحن، وهم مثل جبال كردستان راسخون شامخون في مواقفهم الإنسانية المشرفة رغم اختلافهم في وجهات النظر ونقدهم لهذا الموقف الكردستاني وتلكم المعالجة السياسية لطاريء ما في زحمة النضال ضد القمع والاستبداد.

وهناك أصدقاء طارئون ظهروا في عز النعمة الكردستانية وطفرة العوائد النفطية (أفادوا) القضية الكردستانية بقدر (الإفادة) التي نالها الكرد أنفسهم من طبقة مخملية كردية تجمّلت

بغطاء الأفندية والتكنوقراط وهي أقرب في موقعها الاجتماعي والوطني من طبقة الانفتاح المنفلت من عقاله، أي طبقة السداح المداح بحسب التسمية الشعبية لأغنياء عهد الرئيس الراحل أنور السادات في مصر الشقيقة.

ولكن حتى هؤلاء الطارئين مقدور عليهم ويعرف الكرد قبل غيرهم أنهم ليسوا بأصدقاء الشدة وآخرها الشدة التي لحقت بنا بعد محطة الاستفتاء الكردستانية ومنسوب العسكرتارية التي رفعها رئيس الوزراء العبادي بنفسه ضد شعب كردستان.

هناك أصدقاء سوء يظهرون في أوقات الأزمات ممن لا يصمتون مثل الطارئين المار ذكرهم فيكفون شرهم، بل يلبسون لبس المؤيدين الصادقين، وهؤلاء من رجسهم براء براءة الذئب من دم يوسف.

أصدقاء السوء هؤلاء يتغذون على الخلافات الكردستانية الأصلية منها نتيجة اختلاف الرؤية والتوجهات السياسية والطارئة منها، وقت الانكسارات السياسية والانكماش الكردستاني، يتغذون على تفسير الانكسارات وتأويل الاتهامات المتبادلة بين أولي الأمر في الشأن الكردستاني ويغذون التفرقة والتنابذ بين المختلفين في تفسيرهم لسبب النكسة ومسببيها.

وبين هؤلاء من أصدقاء السوء من يدفع باتجاه تغول بعض القيادات وتقزيم بعضها الآخر، والدفع باتجاه استمرار التعنت والمكابرة بدلًا من تشجيع القيادة الكردستانية للملمة الجراحات تمهيدًا لاستنهاض الهمة الوطنية داخل حركة التحرر الكردستانية

وتجاوز المحنة التي لها أسبابها الداخلية إلى جانب التكالب الإقليمي ومنسوب التجييش المذهبي والقومي التي اتبعته بغداد بحجة الاستفتاء.

ولا أريد أن أذكر اسم بعينه لأن ما أود إيصاله ليس التشهير بقدر ما أود إيصال التشخيص. وأحد هؤلاء ممن بدأ منذ فترة ليست بالقصيرة يكتب في الشأن الكردستاني ولكنه يدق إسفينًا في الخلافات بين الأحزاب الكردستانية، فتارة يمدح هذا الحزب ويغمز من قناة هذا الحزب تارة أخرى، يتغاضى عن عيوب البعض ويلفق الاتهامات للبعض الآخر، هؤلاء ليسوا بأصدقاء للشعب الكردي ولا حركته التحررية، بل وليسوا من أصدقاء العراق الديمقراطي الفدرالي، بل هم يتغذون كالطفيليات على الجراحات الكردستانية وعلى التصارع المزمن بين كردستان وبغداد، ويزيّنون لبعض القيادات الكردية أخطاءها الفادحة من أجل الاستمرار فيها وبالتالي استمرار المعاناة تحت غطاء دعم القضية الكردية العادلة، نقول لهؤلاء لا تتغطوا برداء أصدقاء الشعب الكردي، ونقول لهم كما قيل في التراث الشعبي (يا غريب خليك أديب).

*نشر في ٢٠١٧/١١/١

حلقة مفرغة من التشرذم الكردستاني

من جديد عدنا الى متلازمة التفرقة الكردية والتشرذم السياسي في مواجهة استحقاقات العملية السياسية في العراق. عدنا إلى حرب داعس والغبراء، رغم أن الأخوة العرب تخلوا عن هذا التراث، وهم إن كانوا متشرذمين فهم ليسوا على حبل الخطر كمشروع سياسي وكمكون الأغلبية العددية.

عدنا إلى الحدية في التصارع باسم الندية بينما اختلافاتنا في الرؤى واختلافاتنا في سردية التراجع الكردي لا تتعدى الفاصل والفارزة، ولا تتجاوز تسلسل الرواية حول ما حدث في طول التجربة الكردستانية وفي منعطف استفتاء أيلول الماضي وتداعيات أحداث السادس عشر من أكتوبر.

عدنا والعود هنا ليس أحمدًا الى التنابذ بألقاب الفساد والخيانة وغيرها من الاتهامات الخطيرة التي لا يمكن إثبات صحتها من عدمها في أوقات الهدوء والتريث، فما بالك في أجواء مؤبوءة بالشك والتربص.

وتفرقتنا ليست فقط في اصطفافات التسميات الحزبية والتشكيلات الانتخابية وما أكثرها في توقيتات الانتخابات، بل هو في السير في اتجاهات متصادمة فيما يخص الأولويات وإدراك مخاطر

وضع الطائفية الملتهبة في العراق ومخاطر الاستقطاب الإقليمي على مستقبل المشروع الوطني الكردستاني، واذ ننوهه كرديًا إلى ظاهرة فقر الدم السياسي فيما يخص المشروع لجهة تأمين الترابط بين الحاجة الديمقراطية واشتراطات مشروع التحرر الوطني فإننا لا نعلن عن اكتشاف عظيم بقدر ما نكرر الإشارة إلى ألم عظيم ظل في السنوات الأخيرة يقض مضاجع السياسة الكردستانية يتم دفعه إلى دائرة النسيان تيمنًا باحتواه وتخفيف مضاره المدمرة على مستقبل إقليم كردستان.

نحن قضينا شطرًا عظيمًا من جهد الحركة القومية في التنابذ حول أولوية التحرر القومي وثانوية التحرر الاجتماعي والديمقراطي وقضينا شطرًا آخر من النشاط الفكري المكثف في أهمية الاختيار بين الانخراط في المشروع الوطني العراقي أو تركيز الجهود على الملف القومي وشطرًا آخر في التلاسن بين الطبقية واليسارية وبين أحقية المشروع الكردستاني في التحقق.

وفي كل مرحلة من مراحل تطور الحركة الكردستانية كانت تلك المفاهيم تتصارع في جغرافيا كردستان حربًا أهلية طاحنة وصراعًا عنيفًا في أروقة الأحزاب والتيارات بدلًا من أن تتجذر في صراع فكري داخل منشور أو مجلة أو ندوة فكرية تخرج بطروحات جديدة تجمع بين ديناميكية الواقع وضرورة التأطير النظري لاحتياجات الحركة الوطنية وإستراتيجياتها المتعددة نحو الهدف الأسمى: حق تقرر المصير. وظل البعض من فاعلي الحركة الوطنية الكردستانية

(الكردايتي) يصورون هذا التصارع العنيف الذي لا طائل من ورائه وكأنه حراك مجتمعي فاعل بينما المحصلة النهائية لمكاسب هذا الصراع يكشف عن عبثية مقيتة تشتت جهود الشعب الكردستاني مع استمرار الفقر النظري، وما يحيط بالمشروع الوطني من شوائب فكرية يسهل للآخر إمكانية اختراق المشروع ودس السم بالعسل تحت مسمى تعدد الخيارات إلى درجة أصبحت فيه خيانة القضية وجهة نظر على حد قول الشهيد غسان كنفاني في وصفه لبعض تجليات القضية الفلسطينية. وها قد عدنا كردستانيًا وفي غمرة التصارع حول محطة الانتخابات القادمة إلى الاتهام الرنان لبعضنا بعضًا من أجل شرعنة افتراقنا على قوائم تلعب على وتر اختلاف الأولويات بل وتصادمها وكأننا لم نكتف بهدر الوقت والجهد في القرن العشرين.

فمتى نتعظ؟

*نشر في موقع سارا بريس في يوم ٢٠١٩/٦/١٨

جلـد الـــذات و تلمـــيع صـــورة الدكـــتاتـــوريـــة

تنشغل الغالبية بالبقع الغامقة في قميص الثورة العظيمة ضد الدكتاتورية بدعوى كاذبة حول اعادة كتابة التاريخ والتقييم النقدي للحدث الجلل الذي قضّ يومًا ما مضاجع البعث. مع العلم أن خطاب إعادة كتابة التاريخ هو خطاب صدامي بامتياز كان الغرض منه سرقة الماضي بعد أن أحكمت الدكتاتورية قبضتها على حاضرنا وأعدت الخطط الشيطانية للإمساك بأرض المستقبل.

تتميز الدكتاتورية بغبائها المفرط في أنها لاتترك خيار الممر الآمن للمهزوم كي يجر اذيال الهزيمة ويترك أرض المعركة غير المتكافئة، بل تكتم على نفس خريطة الحياة و خياراتها المتعددة بحيث لا تعتبر مواجهة القمع مكابرة وعنادًا ولم يخطيء العرب حين قالوا: مكره أخاك لا بطل! فإذ يكتم الدكتاتور على أنفاس الضحايا لا تملك الا ان تقول كما قال محمود درويش من منبر المربد المثير للجدل:

حاصر حصارك لا مفر.

ولكن كحال تسريبات تشرنوبل في أواخر التقويم السوفيتي فإن عادات الدكتاتورية و خصالها هي عدوى تنتقل بحكم العادة

و النوستاليجيا إلى القادم من الأزمنة فينفرط عقد خطاب الإدانة والإشادة ويتحول إلى كوميديا الأخطاء حيث تكافأ الدكتاتورية و تدان الثورة التى وقفت في وجهها يوم عز على الكثيرين قول أعظم الجهاد في وجه الظالم: كلمة الحق.

ولكن ماسر هذا الحنين إلى الماضي متمثلًا ليس في ماضي النضال والجهاد وهو بالمناسبة في متناول الجميع ويستيطعون التباهي به والادعاء على خلفية متاريسه الجهادية بل في الردة المخجلة المتمثلة في تبييض صفحة الدكتاتورية وتلميع صورة الرئيس المخلوع.

ما سر هذا التركيز على عيوب محطات الثورة الكردستانية ولقطاته التي طالت بطول عمر الثورة وذبول أيامها الرومانسية الناصعة؟ وهل أتاك حديث الثورة الغوغائية في بلاد الخمير الحمر كمبوديا وما اقترف من جرائم يندى لها جبين الإنسانية وكل ذلك باسم التنظير المثالي، تلك التجربة الداعشية في آفاق الأرض الشيوعية التي مرت مرور الكرام تحت أنف وأنظار بعض اليسار الأوروبي الذي كان يغازل تلك التجربة الغليضة دون واعز من ضمير أو حتى مراجعة خجولة بعد عقود من الفضائع التي ارتكبت باسم العدالة الاجماعية والاشتراكية وكل المثل الجميلة وقارن ذلك بالجرائم والأخطاء التي ارتكبت خلال مسيرة الثورة الكردستانية.

بين يدي الآن كتاب (الشهامة) للبيشمركة الكردستاني والشاعر ملا شاخي الذي يتحدث فيه عن شهامة أنصار الحزب الشيوعي العراقي وعن الجهد العسكري المشترك لبيشمركة الاتحاد الوطني

الكردستاني وأنصار الحزب الشيوعي العراقي في جبال كردستان ضد الطغمة البعثية بعد مرحلة الأنفال في أواخر الثمانينيات.

والكتاب الذي يتحدث عن الدم المشترك المراق في سهول وجبال كردستان هو مطبوع مشترك لكاتب اتحادي ومن منشورات اعلام الحزب الشيوعي الكردستاني.

فلماذا لا نشجع الأجيال الجديدة على متابعة أدبيات مفعمة بالإيجابية والهم الثوري المشترك ونركز على الآمال والآلام الوطنية التي جمعتنا ونغرف من الدروس المستنبطة منها في مقارعة الفاشية.

فما أحوجنا الى المشترك من الجهود والتضحيات وإلى المضيء من الأيام في هذه الحياة السياسية الكالحة، حيث يتبارى عليه القوم في تمزيق سجل الثورة بدعوى تقييمها وغربلتها فيما يترك الحبل على الغارب لزبانية النظام الفاشي ويتم جبران خاطر كل ذلك الحشد المبتذل الذي كان في الضفة المقابلة للثورة المحقة بحجة أن الثورة قالت يومًا ما: عفا الله عما سلف.

*نشر في ٢٠٢٠/٩/١٤

أوان الكرد

أينما وليت وجهك هناك حديث عن الكرد وعن (كردستاناتهم)، عن البيشمركة وكوباني وعن الجبهة الأمامية الكردستانية لمحاربة الإرهاب نيابة عن العالم المتحضر بدوله وشعوبه في الشرق والغرب.

ذلك لأن المعاناة الكردية كانت دائمًا معاناة تتجاوز المحلي نحو المحيط الإقليمي والعالمي طالما أن الأمر دبر بليل إمبريالي اعقبه جهد إستعماري زين للوكيل المحلي ان تقزيم الجغرافيا الكردية حل أمثل لتسيير زمان القرن العشرين وربما مايعقبه من قرون.

كيفما أصغيت السمع وأمعنت النظر في قنوات الإعلام التقليدية منها أو العنكبوتية من وسائل التواصل الاجتماعي كان الاسم الكردي والعنوان الكردستاني حاضرًا كنقطة التقاء أو تصادم، تأييدًا او تلقينًا ،خبرًا أو تحليلًا، أو تمريرًا لفكرة واقتراح فيما كان الرجاء الكردي في غابر الأيام هو أن يرد اسم الكرد حتى ولو كان في نشرة التسعيرة الزراعية مادحًا في الحنطة الكردية كما كان يحدث في العهد البعثي الأول في ستينات القرن الماضي .

خرج المارد الكردي من قمقمه متحديًا مؤامرة الصمت متجاوزًا تقاليد المستكبرين في أساليب الحضور والتواصل الحيوي مع الآخرين.

وكما أن مؤامرة الصمت كانت شأنًا دوليًا فإن بشائر الانبعاث أضحت هي الاخرى شأنًا دوليًا من خلال التتويج الكبير لنضال الكرد ضد إرهاب داعش بوصفه تكليفًا من العالم المتحضر للمستضعفين الكرد .

هذا أوان الكرد بعد أن طال زمن الإنكار والقمع، وهو أوان مشروط برسم إدراك الكرد للدرس التاريخي الذي قاد الآخرين لأن يرتكبوا ما ارتكبوه تجاه الكرد فغيبوا شعبًا وغيبوا معه راحة الضمير والإدراك السوي لقيم العدالة والمساواة وإحقاق الحق بل إقراره وهو الأصح.

هذا أوان الكرد معطوفًا على الفصل بين الغث و السمين من عبارات التأييد والتشجيع وعلى الفصل بين النقد البناء والنقد الذي يراد به باطل، استمرارًا لنهج الإنكار و(الإستكراد)، هذا أوان مشروط بالتواصل البناء مع امم نشارك معهم المصير الكبير وإن اختلفنا معهم في المصير القومي .

إنه أوان الكرد وأوان الشعوب الصديقة إذ يقرون للكرد ما لهم وما عليهم تحقيقًا لقوله تعالى : ((ونريد أن نمنّ على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين)).

*نشر في ٢٠١٥/١/٩

ورقه بحثية عن:
الصراع بين الحزبين ومستقبل العلاقة مع بغداد

طبيعة الصراع السياسي بين الأحزاب الكردستانية في كردستان العراق وخصوصًا بين الحزبين الرئيسيين (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) الذين يتحكمان بالعملية السياسية في الجزء الأكبر منه مع استثناءات قليلة، في جزء منه تصارع ذا بعد تاريخي يعود إلى أكثر من نصف قرن مضى، يوم اختلف المرحوم مصطفى بارزاني قائد الثورة الكردية في الستينيات من القرن الماضي مع قادة جناح المكتب السياسي لحزبه. وفي بعض منه صراع مناطقي وثقافي. تأصل هذا الخلاف على مدى عقود سابقة في جولات من الاقتتال الداخلي وتقاسم مناطق نفوذ بل وانشطار إداري، ثم اعقب ذلك تقاسم للسلطة مناصفة في حكومة إقليمية موحدة.

تاريخيًا كان البارزاني الأب قد هندس قيادته للثورة بعد تجربته في الخلاف مع قادة الحزب على أساس الولاء لقيادته ولتصوراته حول الصراع السياسي مع بغداد التي كانت حبلى وقتها بالتغيرات المتتالية من حكم عبدالكريم قاسم إلى حكم البعث الأول في شباط العام ١٩٦٣ وحكم الأخوين عارف وانتهاءً بحكم البعث الثاني في

تموز من العام ١٩٦٨. فيما استقل جناح المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني بتنظيم صفوفه بقيادة الأستاذ ابراهيم أحمد وكان الرئيس العراقي السابق جلال طالباني أحد أبرز قادته. وبعد انهيار تجربة ثورة أيلول التي حققت مكسب اتفاقية الحكم الذاتي في ١١ آذار من العام ١٩٧٠ قاد المرحوم طالباني ثورة جديدة بتنظيم جديد هو الاتحاد الوطني الكردستاني. إلا أن الصراع القديم مع الحزب الديمقراطي الكردستاني سرعان ما تجدد، وهذه المرة مع قيادة السيد مسعود بارزاني الابن.(١) جولة الاقتتال المرير والحاجة إلى توحيد الموقف في جبهة كردستانية موحدة لمواجهة حكومة البعث التي استخدمت الأسلحة الكيمياوية والتطهير العرقي ضد الشعب الكردي، قادت جميع الفصائل المختلفة إلى تجربة المصالحة الوطنية مرتين. مرة بعد انتفاضة الشعب في العام ١٩٩١ التي اندلعت في جنوب العراق كما في كردستانه عقب طرد جيش النظام البعثي من الكويت. حيث تشكلت بعد تلك الانتفاضة حكومة كردستانية من رحم أول انتخابات برلمانية في كردستان والعراق كله جرى في ١٩ حزيران من العام على مرأى ومسمع النظام البعثي الذي لملم صفوفه بعد إخراجه من الكويت التي احتلتها قوات صدام حسين في الثاني من آب العام ١٩٩٠. تلك التجربة الانتخابية الرائدة التي تقاسم الحزبان الكبيران نتائجها كما تقاسما مغانم الحكم فيها قبل تجدد الخلاف المزمن في مايس من العام ١٩٩٥ والذي أسفر عنه انشطار الإدارة الكردية إلى منطقتي نفوذ خالصة لكل حزب.

ومرة أخرى في خضم حرب الولايات المتحدة وحلفائها من أجل إسقاط نظام حكم الرئيس صدام حسين في عملية تحرير العراق من الحكم الدكتاتوري في نيسان من العام ٢٠٠٣ . تلك العملية العسكرية التي اختلف العراقيون بسنتهم وشيعتهم، بكردهم وعربهم وتركمانهم وآشوريهم في توصيفه بين الغزو والاحتلال وإن توحدوا في الاستفادة من نتائجه الدستورية والديمقراطية ومغانمه البرلمانية والحكومية. وفي الفترة نفسها توحدت الجهود الكردستانية للغرض نفسه كي يخرج المكون الكردستاني بمكاسب تأسيسية من حيث إقرار الدستور العراقي المستفتى عليه شعبيًا في ١٥ كانون الأول من العام ٢٠٠٥ الذي اعترف بحكومة وبرلمان كردستان مع مشاركة اتحادية في مجلس النواب والحكومة التنفيذية في العاصمة بغداد وخارطة طريق انتقالية لحسم المناطق المتنازع عليها بين حكومة الاقليم وبغداد، بما فيها كركوك وفق المادة ١٤٠ من الدستور نفسه.

ومع كل هذا المنجز الدستوري الذي مهد الطريق لأن يستلم الكرد ولأول مرة رئاسة الجمهورية مع احتفاظهم برئاسة حكومة إقليم كردستان، إلا أن سنوات التباعد الإداري الناشئ عن الاختلاف المناطقي والخلاف السياسي - الحزبي فعلت فعلتها في ترسيخ مظاهر الإدارتين بين السليمانية وأربيل، المحافظتين الكبرتين في إقليم كردستان ومعقل نفوذ الحزبين: الاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة السيد جلال طالباني والحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة السيد مسعود بارزاني .

وكديدن الأشياء، فإن اختلافات الإدارتين بين أربيل والسليمانية، أنتجت ديناميكية داخلية تتلخص في اتباع مسار سياسي مختلف لكل منطقة. ومع الانفراج السياسي نحو توحد الإدارتين في العام ٢٠٠٥ بعد إقرار الدستور العراقي الذي يسمح لإقليم كردستان والأقاليم التي تنشأ بموجب الدستور أن يكون لها دستورها الخاص على أن لا يتعارض مع الدستور الاتحادي (الدستور الأم) فظهرت في الداخل الكردستاني قوى معارضة كانت في بدايات تشكلها معارضة حزبية داخل الاتحاد الوطني الكردستاني،وتطورت لاحقًا إلى معارضة برلمانية في برلمان كردستان -العراق، تطرح بدائل ومشاريع إصلاحية للخروج من شرنقة المناصفة بين طرفي الصراع. وظهور حركة «التغيير» بقيادة نوشيروان مصطفى في منافسات انتخابات إقليم كردستان في ٢٥ ايلول من العام ٢٠٠٩ وبعدها ظهور حراك «الجيل الجديد» في منافسات الدورة التشريعية الرابعة للبرلمان العراقي، أي انتخابات مجلس النواب في ١٢ من أيار من العام ٢٠١٨. وانتخابات برلمان كردستان في ٣٠ أيلول من العام ٢٠١٨، كجزء من إرهاصات الصراع السياسي للخروج من الاستقطاب التاريخي الكردستاني، ولكن يبدو أنها أيضًا اتجهت إلى الطراز القديم في الصراع بعد حين، بعد ان اقتصرت في نموها وتطورها على محافظة السليمانية ومناطق نفوذ الاتحاد الوطني الكردستاني أو ما سمي بـ الزون الأخضر، والأخضر-النيلي وفقًا لألوان أعلام الأحزاب والقوائم الانتخابية المتنافسة. فيما بقي الزون الأصفر(المنطقة الصفراء)

كمنطقة نفوذ الحزب الديمقراطي الكردستاني على حاله، إما نتيجة لتركز المنافسة في المنطقة الخضراء (السليمانية) أو نتيجة لهندسة سلطة الحكم في عاصمة الإقليم بيد الحزب الديمقراطي في المنطقة الصفراء.

الشيء الوحيد الجيد لظهور هذه المعارضة يتجسد في الشكل الذي اتخذه أخيرًا الصراع المزمن بين الأطراف، أي حلول التصارع البرلماني محل الاقتتال الداخلي الدموي المؤسف في تسعينيات القرن الماضي. وتشكل التيارات الإسلامية استثناءً عن القاعدة المناطقية من حيث توزعها على الإقليم كله رغم تراجعها في الجولتين الانتخابيتين الأخيرتين: انتخابات مجلس النواب العراقي وانتخابات برلمان كردستان - العراق في العام المنصرم ٢٠١٨.

مسببات جدية لتجدد الخلاف القديم

بعد عملية الاستفتاء الذي نظم في كردستان في ٢٥ أيلول من العام ٢٠١٧ دخلت عناصر جديدة إلى الصراع القديم ومنها: الاختلاف في معالجة أزمة ما بعد الاستفتاء كردستانيًا و على مستوى العراق أيضًا، وخاصة الاختلاف في معالجة ملف مدينة كركوك عسكريًا وأمنيًا والتي سيطرت عليها الحكومة الاتحادية يوم ١٦ أكتوبر من العام ٢٠١٧. ورغم أن الحزبين الكرديين اتفقا على تحمل أعباء الاستفتاء السياسية، إلا أن وجهات نظرهما كانت متباينة في توقيت الاستفتاء كما في اتخاذ التدابير الوطنية نحو خلق حالة

من الاجماع الكردستاني وصولًا إلى التوافق مع العراقيين وجهود الوساطة الدولية للتعاطي مع البدائل المطروحة كمخرج للأزمة. وبعد الاستفتاء اختلف القادة الكرد في معالجة ملف كركوك أمنيًا وعسكريًا، إذ رغم التوافق العملي على تجنب القتال مع الجيش العراقي ومع ميليشيات الحشد الشعبي التي تغطت بالاطار القانوني البرلماني (أقر مجلس النواب العراقي في جلسته بتاريخ ٢٦ -١١- ٢٠١٦ قانون هيئة الحشد الشعبي)(٣) إلا ان الحزب الديمقراطي الكردستاني استثمر انتخابيًا في اختلافات الحزبين حول الانسحاب من كركوك وتداعيات ما بعد الاستفتاء وصوّر الأمر في الداخل الكردستاني على أنه خيانة قومية ووطنية تورط فيها حزب الاتحاد الوطني الكردستاني وغيره من مفردات تحفل بها أدبيات الصراعات الحزبية الكردية والعراقية. فعاد الصراع بين الحزبين إلى المربع الأول من حيث أنه صراع في النمط السياسي بين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي بعد أن كان لأول وهلة يبدو وكأنه صراع بين المعارضة والحكومة، ما يترتب على ذلك من تحالفات وائتلافات حكومية يمكن معالجتها في سياق عملية سياسية سلسلة. وفي هذه الأثناء فأن حوارات تشكيل حكومة الإقليم في كابينته التاسعة حصرت الخلاف في مثلث الحوار الثلاثي بين الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني وحركة التغيير حول تفعيل مؤسسة رئاسة الإقليم فيما لا زال الخلاف مع بغداد حول تكملة نصاب تشكيلة الحكومة الاتحادية وحصة الكرد فيها محصورًا بين الحزبين الرئيسيين مع الاختلاف

حول إدارة الحكومة المحلية في كركوك التي من المتفق إدارتها مؤقتًا بمحافظ كردي من حصة الاتحاد الوطني الكردستاني الذي له نفوذ الثقل الكردي فيها انتظارًا للتوافق على اجراء انتخابات محلية فيها مع باقي محافظات العراق، حيث لم يجر الانتخابات المحلية لانتخاب مجلس محافظة جديد منذ العام ٢٠٠٨ نتيجة الخلافات بين المكونات على قانون انتخابات خاص بكركوك. رغم أن الأمر وفي ظل الخلافات بين مكونات المدينة وبينها وبين بغداد وفي ظل حساسية إقليمية رافقت مجمل مراحل معالجة الملف الكركوكي منذ العام ٢٠٠٣ يبدو صعبًا إن لم يكن مستحيلًا مع أن المادة ١٤٠ من الدستور تقر بخارطة طريق انتقالية لتحديد مصير المحافظة ومصير المناطق المتنازع عليها.(٤)

خلافات كردستان المختلف فيما بينها مع بغداد المختلف على اتحاديتها (خيار الفدرالي)

إن تداعيات سوء العلاقة بين حكومة إقليم كردستان في أربيل مع الحكومة الاتحادية في بغداد بعد حزمة الاجراءات العقابية لمجلس النواب العراقي برئاسة السيد د.سليم الجبوري تجاه كردستان والاجراءات التنفيذية لحكومة السيد د. حيدر العبادي (٥) الذي خسر ولايته الثانية رغم الاجماع البغدادي على ما قام به من تضييق على كردستان العراق كرد فعل على عملية الاستفتاء، كشفت عن كل ما هو دفين من اختلافات كردية - كردية من جهة

وكردية - بغدادية إن صح التعبير من جهة أخرى.

في الحقيقة فإن تأزم العلاقة بين كردستان والحكومة الاتحادية في بغداد مر طوال سنوات وقبل الاستفتاء في ٢٥ أيلول من العام ٢٠١٧ بنوبات من الحلول المؤقتة لم يستقر على حلول مستدامة. سواء وفق حلول دستورية أو حلول تسوية دائمة بين الأحزاب الكردستانية وأطراف العملية السياسية عمومًا، سواءً الأحزاب الشيعية أو الأحزاب ذات الأطر العابرة للطائفية والقومية وكأن طرفي النزاع أو الطرف الكردي مع أطياف السياسة في بغداد عملا على تجنب المواجهة المحتمة، إما بحثًا عن فرص ناضجة للتفاهم والالتقاء على حلول وسط، أو بحثًاعن نقاط قوى أكثر وضوحًا في إنتاج الغلبة السياسية على الخصم المقابل.

وفي تلك الأجواء المريبة من التشكيك، وانتظارالمخالفات وتسجيل الثغرات على الطرف الخصم، فإن أدوات الحل الدستوري أو المشتركات الوطنية بل وحتى المصالح السياسية بين الأطراف التي يمكن في حالات التصافي السياسي أن تكون محفزةً للتسوية، تتحول بذاتها إلى معرقلات للحل بدلًا من أن تكون خارطة طريق ناجعة،مع العلم أن نقاط التصارع الكردستاني مع بغداد الاتحادية هي نفسها نقاط المعضلة العراقية بين كل الأطراف ولايختص بما الكرد وحدهم. فحدود السلطة بين المركز الاتحادي وإقليم كردستان وبين بغداد بوصفها العاصمة وبين المحافظات حتى غير المنتظمة في إقليم، بحسب مادة من مواد الدستور العراقي و صلاحيات السيطرة

على الموارد (النفط) والموازنة والشراكة وتعديل الدستور أوالالتزام الانتقائي ببعض التفسيرات فيما يخص العلاقة بين السلطات المختلفة، هي عناوين متكررة في المشهد السياسي والإعلامي في العراق بين كل الأطراف، ليس فقط بين بغداد وأربيل . ومع الأسف، فإن هذه العناوين مع مشتركات سلبية: مثل الفساد والتعثر الإداري على نطاق العراق بكردستانه شكلت مادة خصبة للتنابذ السياسي بين الجميع وهي كانت من أسباب التجافي والمتاركة السياسية طوال مراحل العملية السياسية حتى في أصفى الأجواء السياسية بين الفرقاء، إلى حين سقوط الموصل بيد تنظيم داعش في ١٠ حزيران من العام ٢٠١٤ وظهور الحقبة الداعشية التي أقامت فانتازيا إرهابية على خارطة دولتين معترف بهما دوليًا: سوريا والعراق، فيما قسمت أرض العراق بين مناطق نفوذ متنافرة لا يجمع بينها إلا خطوط طيران بين العاصمة والإقليم الكردستاني وعملية سياسية هشة فيه تمثيل ديمقراطي للسنة إثر آخر انتخابات برلمانية جرت في ٣٠ من مايس العام ٢٠١٤ وقبل سيطرة الإرهاب على الموصل مع غياب فعلي وانقطاع عن التواصل مع المجتمع الانتخابي الذي من المفترض أن تخدمه نتيجة سيطرة الإرهاب عن المثلث السني وفي أجواء من التشكيك بين المكون السني والشيعي على حدة،وبينهما وبين المكون الكردي في جانب آخر، ما أفرزت خلافات عميقة بين الأطراف، تجلت فيما تجلت حتى في الجهد المبارك ولكن القسم المبذول من قبل الحشد الشعبي والبيشمركة والحشد العشائري

للسنة في دحر إرهاب داعش طوال الجهاد الوطني قبل تحرير البلاد، كليًا، من الإرهاب.

وفي الحقيقة فإن الدفع الكردستاني باتجاه تنظيم الاستفتاء يعود في بعضه إلى البطء في العمل بالسياقات الدستورية لحل المشاكل العالقة، وانهيار منظومة المشتركات الوطنية والقيم المتعارف عليها في إدارة العملية السياسية في العراق الجديد من التوافق والشراكة بين الأطراف، كما يعود أيضًا إلى الانقسام في طرق مواجهة الإرهاب وجبهات العمل بين البيشمركة والجيش والحشد الشعبي كما في الانقسام في التعاطي مع نتائجه بعد إخراج داعش من الموصل في ١٠ تموز من العام ٢٠١٦ ومن مناطق التماس بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية وهي نفس نقاط تماس المناطق المتنازع عليها بين الإقليم وبغداد من سنجار إلى خانقين وجلولاء. بل نكاد نجزم أن الاختلاف على هوية بعض تلك المناطق وعائديتها الإدارية كانا من الأسباب في توسيع الثغرات الأمنية التي سهلت لداعش التمكين والسيطرة.

أن تذمر بغداد من مبدأ التوافق والشراكة بين أطراف النزاع في بغداد وبينها وبين السياسة الكردستانية مع مايرافق طبخات التوافق والمحاصصة من تأخير وتثاقل في السلاسة المطلوبة لتشكيل الحكومات الائتلافية قادت حكومة السيد العبادي التي تشكلت في ٨ أيلول من العام ٢٠١٤ إلى تسريع مراحل تشكيل الحكومة وعدم إنضاج شروط المشاركة الكردية في تلك الحكومة واللجوء إلى الأمر

الواقع بتخصيص مقاعد تحصيل حاصل للجانب الكردي الذي بدأ يشك أساسًا بإيفاء الجانب الآخر بتعهداته حول التوافق في ظل ظهور مقاربة سياسية جديدة كانت تتحدث عن حكومة غالبية انتخابية بدلًا من حكومة توافقية يحفظ الثقل الكردي النوعي وإن كان عدد الكرد في البلاد لا يمكّنه الإرتكان إلى الأغلبية البرلمانية وحدها دون توافقات في ظل غياب المجلس الاتحادي كغرفة ثانية للبرلمان.

ومن الموضوعية الإشارة إلى أن التعثر في تنفيذ السياقات الدستورية ليس حالة مقصودة تجاه الكرد فقط، أو أن يكون نتاج نزعة عنصرية أو طائفية تجاههم، ولكن ربما أن الكرد لا يتوافقون إزاء هذا الأمر كثيرًا، في خضم اختلافاتهم مع بغداد وفي أجواء الشك والريبة المشار إليها. ففي السنوات السابقة ظهر أن بعض التضييق على إقليم كردستان هو تضييق منطلق من موروث في الإدارة المركزية أكثر مما هو تضييق سياسي منطلق من تصارع قومي أو طائفي. هذا الموروث الإداري الذي لم يرتق قط إلى مستوى الطروحات الدستورية المتقدمة والحاجة العراقية إلى تدشين نمط جديد من العلاقات بين الكرد والعرب وبين بغداد وكردستان، لا تؤدي إلى اجترار تجارب الماضي ومآسيه. كل هذا في ظرف بقي إقليم كردستان هو الإقليم الوحيد في العراق الذي يقر دستوره تشكيل أقاليم أخرى.

مستقبل العلاقة

ونحن إذ نتحدث عن مستقبل العلاقة بين كردستان وبغداد،وحل مستدام للخلافات التي طالت كثيرًا، فأن ذلك حل

متعثر إذا ما تجاهلنا المسببات، إن عدم تبني التسويات التاريخية في المسألة العراقية أضر بمجمل الوضع العراقي من كردستان المتروكة لاستفتاء لم ينضج مسبباته الدستورية وتوقيتاته السياسية، إلى البصرة المعترضة على تردي الخدمات، إلى الموصل المحررة حديثًا، فيما هي تبحث عن حزمة حلول سياسية وخدمية تضاهي الجهد العسكري المبذول في استعادتها من براثن الإرهاب، ومن الأمانة التذكير، أن خطاب التسوية التاريخية التي هي حاجة ملحة للوضع العراقي طرحه لأول مرة كتسمية وكمشروع سياسي السيد عمار الحكيم الرئيس الحالي لتيار الحكمة حين دعا في ٢١ تشرين الثاني من العام ٢٠١٦ إلى مشروع مصالحة وطنية (٦) على قاعدة تسوية بين الأطراف، سرعان ما سماه تسوية وطنية منعًا لأي التباس في المعنى وفي المبنى يعطل الجهد المطلوب للمصالحة. رغم أن الشجاعة تتطلب العودة إلى التسمية الأصيلة على قاعدة أن الرائد لا يكذب قومه وعدم وجود التسويات التاريخية والبعض منه يخص الشأن الكردي في ملف الخلافات التاريخية مثل الحدود الجغرافية والإدارية لإقليم كردستان وحدود السلطة والثروة قادنا إلى الاصطدام مع حالة اليومي في التصارع الديمقراطي الاعتيادي، وبعض هذا التصارع اليومي خاضع لسجال المصالح والمبادئ، ما أدى إلى أن يطفو العجز الديمقراطي على السطح في كل محطة تصارع بين الأطراف وفي كل سجال حول أولويات العملية السياسية.

فاليومي والآني في السجال الديمقراطي بين الأطراف وفي ظل مصالح آنية متضاربة أكثر ضعفًا ومغلوبية من أن تحل القضايا التاريخية والعقد الجوهرية المستعصية مثل قضية كركوك، أو قضايا حول صلاحيات المجلس الاتحادي كغرفة موازية توافقية للبرلمان، كغرفة أولى ذات أغلبية عددية برلمانية، وهي غالبًا ما تكون أغلبية مكون أكثر مما هو أغلبية برنامج سياسي لتجمعات تلتقي حول أهداف عامة ومشتركة. وإلا فإن الديمقراطية التركية التي هي أطول عمرًا من الديمقراطية العراقية الوليدة كانت ستكفل حلول ناجعة للملف الكردي في تركيا بدلًا من أن يبقى الملف مفتوحًا يستنفذ الطاقات والموارد في البلد الجار الذي لديه دستور ثري لجهة حقوق المكونات والتنوع الإثني والقومي بل هو دستور لون واحد لا يعترف رسميًا بالوجود الكردي كما هو الحال في بلدان التواجد الكردي المكثف باستثناء العراق الرائد في الإقرار الدستوري بوجود الكرد و حقوقهم.

ليس مفترق طرق ولكن فرصة أخرى

بغض النظر عن ملابسات الاستفتاء، وما تبع ذلك من تنابذ بين ملوك الطوائف بحسب الاستعارة الكردية من الأدب الأندلسي، فإن الوضع الحالي فرصة عراقية وكردية للحل، أسميته كرديًا بحقبة جديدة في السياسة الكردية تقود إلى تجديد المسارات وتعديل حصتها من الأخطاء إذ لا يمكن الحديث عن أخطاء من جانب واحد فقط

وتبرئة الذمة من أية مثالب ذاتية. يمكن لمسار معدل في السياسة الكردية أن يجتمع مع سياسة عراقية نشطة تتعامل مع كردستان ليس من منطق الغلبة والقوة بل من منطق الفرصة السانحة في احتضان السياسة الكردية في حقبتها الجديدة، والأخذ بالعبر من الأخطاء التي أدت إلى متاركة مشتركة بين الفرقاء تركوا إمكانيات التلاقي للصدفة أو لمبادرات غير ناضجة لمحيط إقليمي لا يستوعب التنوع العراقي الثر وما يمكن أن يكون عليه من ميزات متفردة بدلًا من ثغرات التشتت.

يجب أن نسجل كرديًا وعراقيًا أن الدستور العراقي كإنجاز ديمقراطي مشترك، وبالرغم من كل المثالب وكل التحفظات الموجودة حوله وبعضها هي تحفظات وجيهة،وبعضها تحفظات متحاملة على روح الدستور ونصوصه،هو الذي زاوج بين المطلب التاريخي الكردي كما دعا إليه الآباء المؤسسين للحركة الكردية في العراق منذ بدايات تشكيل الدولة العراقية المعاصرة وتطور التصارع الكردي معها، وما رافق ذلك من مآسي مشتركة بين المطلب العراقي والحاجة الوطنية والإقليمية للمحافظة على الجغرافيا الوطنية كما أدرك ذلك عن حق وحقيقة الآباء المؤسسين للديمقراطية الوليدة في العراق.

والطريق الذهبي لهذا التصالح هو التباري في الالتزام بالدستور بدلًا من طريق خرق الدستور والتباري في التنصل منه وترك مساحة خلاف واسعة لا يمكن أن تملأ في ظل غياب بوصلة أو مرجعية وطنية تفي بحاجة وحقوق الأطراف المتصارعة، وأيضًا تشكيل إقليم

أو أقاليم موازية لإقليم كردستان تكون حليفة للجهد الكردستاني في اللامركزية وتكون كابحة لأي نزعة نحو التقوقع الداخلي والمتاركة من جديد مع بغداد عاصمة العراق ذي النظام الاتحادي.

لا شك فإن إطلاق دفعة أولى من التسوية التاريخية بالنتيجة يعني إخضاع الحلول الناجحة والموفقة بين الأطراف الوطنية لحاجة وطنية عراقية راهنًا ومستقبلًا، فيما الدفع بالحل الإقليمي كما حاول البعض من الأطراف المختلفة فقط دون الالتفات للحل الوطني يرسل رسالة متضاربة للكرد مفادها أن الحل الإقليمي العراقي يعوق وفقط بحل إقليمي آخر يشكل تدويرًا سمجًا لاستقواء المتصارعين بعناصر من الفضاء الإقليمي لم يظهر قط انه متفهم للهم الكردي كما لم يظهر إعجابًا بالتجربة العراقية وهي في انطلاقتها الرومانسية، فكيف بها الحال وهي تتسابق في التماهي مع فضاء ما بعد إرهاصات الربيع العربي.

ختاماً:

فأنا لا أتمنى فيما لا أستبعد أن يؤدي التصارع الكردي إلى تشكيل إدارتين كرديتين من جديد، كما يستشف من بعض مسببات النزاع الكردي - الكردي. رغم أن العقلانية السياسية والمصلحة الوطنية العراقية ومن ثم الكردستانية تنفر من هذه النتيجة. فإقليم كردستاني موحد أقل كلفة كرديًا وعراقيًا من انشطار كردي آخر يبدو مغريًا لبغداد المتصارع آنيًا مع الكرد، ولكن غير المستفيد،

على المدى البعيد، من التشرذم الكردي. فالتجربة العراقية بالذات تقول تشرذم المختلفين معنا لا يمكن أن يترجم دائماً مكاسب لنا ضد المقابل. وتجربة بعض الكرد الذين تصوروا في قصور من التحليل وبغياب العقلانية والحرص الوطني أن الخلاف الشيعي - السني في بعض محطاته يمكن أن يدر مكاسب انتهازية لا يمكن إلا أن يضاهيه تصور قاصر في الضفة الأخرى من أن تشظي الوحدة الكردية يدر معها مكاسب يمكن معها ثلم المكاسب الكردية المتحققة في العقد التأسيسي الأول للديمقراطية العراقية.

واكتفي أخيرًا بترجمة بتصرف، من كلاسيكيات الشعر الكردي يفيد في معرض الحاجة العراقية. مع أن الترجمة لا تفي الأصل حقه:

تستمعون الى قولي فهو ظريف وإن لم تستمعوا فالذنب عليكم..

هوامش الورقة:

١- حول جذور الصراع الكردي و خلفيته انظر:

التيارات السياسية في كردستان العراق «قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق» ١٩٤٦-٢٠٠١، صلاح الخرسان - مؤسسة البلاغ - لبنان، الطبعة الأولى عام ٢٠٠١

و انظر ايضا: أمّة في شقاق: دروب كردستان كما سلكتها - جوناثان راندل، ترجمة: فادي محمود.دار النهار ١٩٩٩

٢- عن خلفيات تأسيس حركة التغيير أنظر الرابط ادناه

١=https://www.gorran.net/about.aspx?jimare

٣- نص قانون الحشد الشعبي وفقًا لموقع مجلس النواب العراقي:
https://www.iraqpressagency.com/نص-قانون-الحشد-الشعبي-الذي-صوت-عليه-الب/

٤- تنص المادة ١٤٠ من الدستور العراقي على:

أولًا:- تتولى السلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال تنفيذ متطلبات المادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، بكل فقراتها.

ثانيًا:- المسؤولية الملقاة على السلطة التنفيذية في الحكومة الانتقالية، والمنصوص عليها في المادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، تمتد وتستمر إلى السلطة التنفيذية المنتخبة بموجب هذا الدستور، على أن تنجز كاملةً (التطبيع، الإحصاء، وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها، لتحديد إرادة مواطنيها) في مدةٍ أقصاها الحادي والثلاثون من شهر كانون الأول سنة ألفين وسبعة، فيما ينص المادة ١٤١ على الاعتراف بحكومة و برلمان إقليم كردستان والتشريعات الصادرة عنهما والتي لا تتعارض مع هذا الدستور:

المصدر: الموقع الرسمي لمجلس النواب العراقي
http://ar.parliament.iq/

٥- حول موقف مجلس النواب من الاستفتاء

انظر:

http://arb.parliament.iq/archive/٢٠١٧/٠٩/٢٥/مجلس-

النواب-يصوت-على-قرار-نيابي-بشأن-ال/

وحول الاجراءات العقابية و من ثم موقف برلمان كردستان منها انظر:

https://www.skynewsarabia.com/middle-east/٩٨٣٣١٢-البرلمان-العراقي-يرد-بإجراءات-عقابية-ضد-كردستان

/٢٨/٩/٢٠١٧/https://www.aljazeera.net/news/arabic/حكومة٪E٢٪٨٠٪٨C-كردستان-العراق-ترفض-قطعيا-قرارات-بغداد٦- حول مبادرة الحكيم انظر:

http://www.skypressiq.net/٢١/١١/٢٠١٦/التسوية-التاريخية-هل-ستحقق-حلم-الحكيم-الوردي-ام-ستتحول-الى-كابوس-يجثم-على-صدور-العراقيين-

*قدم هذه الورقة في ندوة ابوظبي بعنوان (الصراع الداخلي في إقليم كردستان ومستقبل العلاقة مع بغداد)

٢٠١٩/٣/٢٥*

الفصل الثالث
كردستان و الشأن الإقليمي

الكرد وعلاقاتهم الاسرائيلية

سأطرح رؤية خبيثة في هذا المقال. رؤية أن بعض الكرامات يتوفر للأقوياء دون الضعفاء. بل وحتى أن خطايا الأقوياء تتحول إلى حكمة وعبرة ينبغي الإشادة بها كونها صادرة عن أصحاب الشأن في المقامات العليا.

كانت كتابات الأوائل من مؤرخي بلاد فارس في عهد الحكم ألصفوي تتحدث عن صراعات السياسة بين حكام إيران وقبائل الكرد في المناطق الكردية من تلك البلاد بعبارات عربية ممزوجة باللغة الفارسية. مع هذا فإن الذي بقي مثار الجدل التاريخي هو تسمية حيل السياسة الإيرانية ضد كردها بـ(قوس التدبير) وتسمية القليل جدًا من حيل السياسة الكردية لدرء الاستبداد ألصفوي بـ(الغدر) الذي يقوم به الأكراد الذين هم من أسباب الفتنة والفساد . وهكذا فإن جبل جماجم الكرد الذين قتلوا في حقبة معركة جال ديران في سنة ١٥١٤ ميلادية، هو من أسباب الحيطة والتدبير الإيراني ضد المرتدين. بينما يدخل التصدي الكردي للواقع الذي جعل من حرب الأنفال وجبل الجماجم قدرًا شريرًا في باب الفتنة والفساد. فالذي هو من كرامات الأقوياء يتحول عند الضعفاء إلى مثلبة.

ولكن دعنا من هذا التاريخ العجمي الذي مر على وقائعه قرون وليس هناك من مطالب باستحقاقاته الكثيرة ولنقترب من زمن الأحجية السياسية في بدايات القرن الواحد والعشرين الذي مازال يصنع مفرداته من وحي تاريخ الاستبداد الشرقي،تراثنا المشترك في القمع وإلغاء الآخرين.

ماذا تقول تلك الأحجية الجديدة حول العامل الكردي الذي يلقي بكل ثقله في ساحة السياسة العراقية ويدفع باتجاه تعزيز اللحمة الوطنية العراقية؟ الجديد هو القديم نفسه: مستويات العلاقة الكردية الإسرائيلية على خلفية تقرير مصور للبي بي سي حول تدريبات إسرائيلية للبيشمركة.

أنا هنا لست بصدد تكرار الخطاب الرسمي الكردي حول هذا الموضوع فهذا بحث أخر و للكعبة رب يحميه وإنما أنوي التوقف عند الفوبيا الذي يرافق كل ذكر لمفردتي أكراد و إسرائيل معًا

(وعند الكثيرين فإن كلت المفردتين يشكلان خطرًا بمفردهما فما بالكم لو اجتمعتا معًا؟ حتمًا فإن الشيطان سيكون ثالثهم):

هل التخوف العربي من تداعيات تقرير البي بي سي سببه ما يترتب على التدريبات الإسرائيلية من تطور في القدرة القتالية للبيشمركة أم ماذا؟ وماذا لو أن الذين قاموا بتلك التدريبات المزعومة هم ضباط باكستانيين أو أفغان فهل إن وقع ذلك سيكون أخف؟ هل المشكلة في إسرائيل أم في تدريباته؟

حقًا فإن هذه الأسئلة هي أسئلة افتراضية ولكن الفرضيات نفسها وضعت لتبيان الطريق نحو فهم الوقائع.

أنظر إلى التخوف العربي الإسرائيلي من زاوية الصراع العربي الإسرائيلي أو بلغة أخف من زاوية القضايا العالقة بينهما. وأتفهم التقارب العربي الإسرائيلي وتقاطعه في هذا المفصل ألتاريخي أو ذاك على أنه إدارة لهذا الصراع الشائك وأنه بسبب ما استغرقه هذا الصراع من زمن ومن طاقات ومن تجاذب القيم والعقائد الدينية والقومية فإن دخول أي عامل آخر إلى معادلة الصراع ينظر إليه عربيًا وكأنه تمكين إسرائيل من امتلاك نقاط أخرى في الحلبة وإضعاف للقدرة العربية أو على الأقل تعقيدًا أكبر لواقع قضية هي معقدة أصلا

قلت أنا هنا لا أريد أن أكرر الخطاب الكردي الذي يتراوح بين القول(ليست لدينا علاقات مع إسرائيل) إلى الغمز من قناة (وجود أعلام إسرائيلية مرفوعة في العواصم العربية). ففي لعبة السياسة يمكن أن يجادل البعض بأنه حتى الأعلام المرفوعة فوق سفارات الدول هي ربما تكون جزء من إدارة الصراعات المزمنة ولكن بأسلحة سلمية. أنا لن أسهب في الجدل البيزنطي بين الكرد ومحاوريهم من الإخوة العرب وإنما أكتفي بطرح مجموعة نقاط بسيطة على بساط البحث والنقاش:

أولًا: أن أية علاقات كردية إسرائيلية مفترضة يجب أن تخضع لمستلزمات المنفعة السياسية وحسابات الربح والخسارة. فما الذي سيكسبه الكرد من إقامة علاقات مع تل أبيب أو ما الذي سيربحونه من مقاطعة الدولة اليهودية؟ وهل المنفعة السياسية المتأتية من

تلك العلاقات هي أكبر وأقوى من الضرر الذي يصيبهم من استعداء المحيط العربي والإسلامي الذي لم يستوعب لحد ألان الوجود الإسرائيلي رغم كل الاتفاقيات والأعلام المرفوعة والمفاوضات المستمرة؟

أفترض أن السياسة الكردية أصبحت تملك من أسباب العقلانية ما يجعلها توزن المعطيات بميزان المصلحة الكردية التي تأتي من هكذا علاقات وليس بميزان النكاية بالعرب وإلحاق الضرر بهم أو بغيرهم.فهل يستكثر الإخوة العرب على الكرد أن يكونوا عقلانيين بعد عقود من عمر السياسة الكردية وأن يكون ديدن الكاكا في الحراك مثله مثل الآخرين هو حب علي وليس كره معاوية ؟

ثانيًا:إن الخوف العربي من تقارب أربيل مع تل أبيب يخفي بين طياته اعترافًا ضمنيًا بأن هناك ما يخشى عليه العرب من أن يضيع باصطفاف الكرد مع الإسرائيليين.أشياء من هنا وهناك. أشياء من قبيل أن الكرد عانوا ما عانوه على يد أخوتهم في الدين والوطن والمصير المشترك ما يدفعهم باتجاه الخيانة مع أول حبيب جديد يصادفونه في الشارع. وأشياء أخرى من قبيل أن القوة الإسرائيلية في الإقناع وفي دعم وفي تقوية العنصر الكردي المضاد للعرب هي من المتانة بحيث أن القوة العربية مع ما تحمله من مشتركات في الدين والمصير المشترك لا تستطيع أن تجاري القوة الإسرائيلية في معركة التجاذب لكسب الكردي المسكين! فهل الأمر كذلك؟ فإذا كان كل منظومة المشتركات وحزمة الحقوق التي يجادل العرب في أنهم أقروه

للكرد في التاريخ الحديث، تاريخ تمكن العرب من دولهم وتعثر الكرد في لعبة الأمم، لا تشكل نقطة استقطاب للعامل الكردي الجاحد نحو المنظومة العربية أفلا يعني ذلك أن هناك خللًا ينبغي إصلاحه؟ ولو افترضنا جدلًا أن الطمع السياسي للكرد هو الذي يدفعهم باتجاه العلاقات مع تل أبيب مع ما عندهم من مزايا يتمتعون بها في المنظومة العربية أفلا يعني ذلك أن الكرد أصبحوا يملكون من أسباب القوة والمنعة ما يجعلهم محصنين ضد أية تداعيات سلبية قد تترتب على الشركاء العرب من التقارب الكردي الإسرائيلي المفترض؟! فمثل هذا يعني أن المارد الكردي القوي الذي خرج من قمقمه أصبح يتمتع بمزايا المنظومة العربية وبمزايا العلاقة مع الإسرائيليين ما يمكنه من أن يدعي، مثلما أدعت دول صغيرة، أصغر من أي قضاء أو محافظة في كردستان العراق، من أن علاقاتها مع إسرائيل هي لصالح العرب وعملية السلام في الشرق الأوسط.

ثالثًا: سأطرح سؤالًا على من يهمه أمر العلاقات الكردية مع العرب والأعاجم تتعلق بالعلاقات العربية مع المحيط الإقليمي للكرد. يعلم الجميع أن الوجود الكردي في المنطقة وتوزع مناطقهم على دول الإقليم قد عقد من تشابكات الملف الكردي. ومثل هذه التشابكات قادت أكثر الأطروحات الكردية تواضعًا إلى التصادم مع محيط إقليمي يتوجس من كل تحرك كردي. وقد دفع كرد العراق طويلًا ثمن العداء الإقليمي لكل ما هو كردي رغم أن أطروحات السياسة الكردية تميزت بالواقعية والوسطية إلى درجة أمكن

للدولة العراقية أن تتعاطى مع تلك الأطروحات في حقب مختلفة من الانفراج السياسي في بغداد وأن تدخل في مفاوضات مع القيادة الكردية حول سقف المطالب الكردية المنبثقة عن تلك الأطروحات. والسؤال هو هل راعى الإخوة العرب، حكومات وتجمعات سياسية، الاعتبارات الكردية في علاقاتهم مع دول الإقليم؟ مع تركيا مثلًا التي قاومت التقدم الكردي في العراق نحو الاندماج في الحالة العراقية وكانت تضغط باتجاه فض كل شراكة كردية عربية يتم التوصل إليه في العراق؟ هل تعلم السياسة العربية أن الكرد على قلة حيلتهم في المعادلة الإقليمية كانوا بشرًا من لحم ودم يشعرون بالمرارة من علاقات متميزة مع تركيا التي قمعت ثورات الكرد ودخلت في تحالفات إقليمية ودولية لسحق كل ترتيب سياسي يضمن أدنى الحقوق القومية للكرد حتى ولو كانت في إفريقيا بحسب ما كانت تتشدق بها الصحف التركية في عهد الجمهورية الأتاتوركية؟!

أدرك أن مثل هذا السؤال ساذج جدًا، فكيف للعرب أن يدخلوا في صراع جديد يزيد من أعبائهم وهم المنشغلون بملفات الصراع العربي الإسرائيلي وامتداداته الإقليمية والدولية؟ إنه سؤال ساذج بمعايير القوة والتمكين السياسي وهي معايير تتحكم في العلاقات وتؤطر مدياتها. وأعرف إن ستالين قال في زمن التصارع الدولي: وكم يملك البابا من الدبابات؟ وهذا يعني إنك تستطيع أن تطالب الآخرين بالمواقف طبقًا لقوتك على أرض الواقع. والواقع يقول إن قوة العرب تمكنهم من أن ينهروا أخاهم الكردي إذا ما تمادى في

غيه الإسرائيلي فيما لا يستطيع الكردي أن يعتب على أخيه العربي ويطالب بأن يكون كفخة تعاطيه مع المحيط الإقليمي لا يوجع حد الإصابة بدوار الرأس. وهذا ما قصدته أن بعض الكرامات يتوفر للأقوياء دون الضعفاء. فكرامات الآخرين هي قوس التدبير المحكم بينما سياسات الأكراد هي مبعث الفتنة والفساد. وتلك الأيام نداولها بين الناس صدق الله العظيم

*نشر في ٢٠١٦/١٠/٢

على هامش مئوية سايكس بيكو

مرت الذكرى المئوية لاتفاقية سايكس بيكو الموقعة في ١٩١٦/٥/١٧ بين بريطانيا وفرنسا بمباركة روسية، والتي تنصلت منها لاحقًا الحكومة السوفيتية بعد ثورة اكتوبر ١٩١٧، وتحولت تلك الذكرى إلى مناسبة لتجدد الحديث وإثارة الجدل حول سياسات الاستعمار الغربي ومدى تأثيرها على تقرير مصائر الشعوب، ومنها الشعب الكردي الذي يخوض حاليًا نقاشات حامية حول مستقبله مع ظهور وعود متعددة بشأن قرب تحديد موعد الاستقلال التام في وقت يعاني فيه الإقليم الكردستاني وهو الإقليم الوحيد المعترف به دستوريًا في المنطقة من إرهاصات ومخاضات تتعلق بالاستحقاقات الديموقراطية وتعهدات التداول السلمي السلس للسلطة على أعلى مستوياتها،في وقت تتصاعد فيه الخلافات حول أزمة الرئاسة،وظهور رغبة أكثرية القوى السياسية بضرورة تغيير النظام الرئاسي الحالي بكردستان إلى النظام البرلماني بإعتباره الخيار الديمقراطي الأفضل لصيغة الحكم،وكذلك تداعيات تعطيل البرلمان،وإعادة رسم خرائط قديمة جديدة لمناطق نفوذ الأحزاب الكردستانية تشي بتجزئة المجزأ أصلًا، وكأن ماجرى من تقسيمات دولية سابقة للوطن الكردستاني

لم تكن كافية لضرب تطلعات الشعب الكردي.يجري كل ذلك في خضم زيادة مقادير الطبخة الإعلامية ضد اتفاقية سايكس بيكو والحديث المكرر عن المؤامرات الخارجية.

وفي هذه المداخلة القصيرة لمآلات الاتفاقية العجوز بين أطراف القارة العجوز بحسب وصف العجوز دونالد رامسفيلد نتابع هذا السجال الطويل الذي هدأ مؤخرًا حول مصائر شعوب سايكس بيكو. مع الإشارة إلى الحالة الكردستانية.

-١-

مئوية أي حدث لا تشكل بحد ذاتها قوة دفع لتغييره أو إلغائه. ربما توفر مناسبة الاستذكار فرصة للتقييم وتقويم سياسات البلدان، أو ربما تشكل مادة بحثية لمؤسسات الصحافة ومؤسسات البحث الأكاديمي والعلمي. ولكن من الصعب أن نتصور أن مئوية حدث بحجم سايكس بيكو والتي بنيت عليه مصائر الشعوب و مصالح الدول يمكن أن تشكل لوحدها سببًا لالغائه.

إن مسيرة سايكس بيكو بوصفها اتفاقًا مبدئيًا على تقسيم التركة المشرقية للدولة العثمانية كانت متزامنة مع أحداث ومراحل من التنصل و التحوير و التعديل في أكثر من محطة تبدأ من التغييرات التي حدثت في روسيا والتي تحولت نظامها من قيصرية إلى سوفيتية كاشفة للوجه الاستعماري وما تم التوافق عليه مع بريطانيا و فرنسا. وكانت بريطانيا قد وعدت العرب بحسب رسائل الشريف الحسين

مكماهون بدولة عربية مقتطعة من تركة الرجل المريض. في حين كشفت المراسلات بين سايكس و بيكو أن التقسيم كان يشمل التركة العربية و الكردية و التركية التابعة للدولة العثمانية وبحسب حاجة المستعمرين و ليس بحاجة تلك الشعوب.

ثم حدث تعديل آخر داخل البيت الاستعماري حين استبدلت بريطانيا ولاية الموصل الغنية بالنفط والتي كانت من حصة فرنسا بسوريا التي كانت هدية جبران خاطر من بريطانيا لابناء الشريف الحسين بن علي. فغادر فيصل أمير العائلة الحسينية في الشام إلى بغداد بعدما أصبحت سوريا من حصة فرنسا. ثم تم تنصيبه ملكًا على العراق بولايتي البصرة و بغداد أولًا بعد ما أثبتت ثورة العشرين أن الحكم البريطاني المباشر بحسب تخيلات سايكس بيكو لن يكون ذا جدوى. ثم جاءت اتفاقية سيفر ليشكل تعديلًا آخر لسايكس بيكو لأنها وعدت بدولة أرمنية واسعة و دولة كردية صغيرة على جزء من كردستان العثمانية. بينما تم تعطيل مصير ولاية الموصل (كردستان الجنوبية) و كان الأولى بالبريطانيين إن كانوا صادقين في لعبة الدولة الكردية أن يقيموها في ولاية الموصل التي كانت تحت سيطرتهم و ليس في كردستان الشمالية التي كانت تحت سيطرة الأتراك العثمانيين و من ثم الكماليين. ثم كان ما كان من مصير فلسطين تحت الانتداب البريطاني تمهيدًا لتنفيذ وعد بلفور.

وما ذكرناه ليس سردًا لاحداث التاريخ بقدر ماهو توكيد لفكرة أن سايكس بيكو خضع منذ ولادته لتعديلات و تحويرات بقي منها

الروح الاستعمارية للاتفاقية رغم أن الأتراك بقيادة مصطفى كمال أجروا عليها تغييرًا كبيرًا،فيما قضى الاتحاد السوفيتي الجديد على حلم الدولة الأرمنية و تحالف مع تركيا الكمالية من أجل استبدال اتفاقية سيفر باتفاقية لوزان التي عززت تقسيم كردستان الفعلي.

محطة أخرى في الطريق لقضم خارطة سايكس بيكو كانت في الحرب العالمية الثانية(١٩٣٩-١٩٤٥)، ففي حين انتقم الألمان في الحرب الثانية من الإهانة التي لحقت بهم في الحرب الاولى (١٩١٤-١٩١٨) فإن تبعات الحرب العالمية الثانية في محيطه الشرق الأوسطي كادت أن تحول إيران الشاهنشاهية الى الرجل المريض الثاني خلال القرن العشرين، بعد الرجل المريض الاول (الدولة العثمانية). وذلك حين احتلت الدول الحليفة(بريطانيا-الاتحاد سوفيتي) إيران. إلا أن طهران المحتلة تمسكت بحجة حياديتها في الحرب و أغرت الاتحاد السوفيتي بأتفاقية مفترضة للنفط الجنوبي فتم القضاء على الحكومة الكردستانية في مهاباد وكذلك الحكومة الآذربايجانية في تبريز مثلما تم وأد الدولة الكردية و الدولة الأرمنية في الحرب العالمية الأولى. وهكذا احتفضت إيران بكيانها الجغرافي الذي دخلت به القرن العشرين و سلمت من الأعيب سايس بيكو بعد الحرب الأولى و صانت نفسها من الاعيب الحرب الباردة منذ نشوئها في الخمسينات وإن لم تسلم من تأثير سياسات مراكز احتكار النفط وشركاتها الكبيرة.

اضحت فلسطين بدورها واقعة تحت الانتداب البريطاني كنتيجة لتقسيمات الحرب الأولى فاصبحت من حصة اليهود و هذه كانت

آخر نتيجة لروح سايكس بيكو الذي استمر منذ تقسيم فلسطين إلى نهاية الحرب الباردة و انهيار الاتحاد السوفيتي (رجل أوروبا الشرقية المريض) و استقلال الجمهوريات السوفيتية و جمهوريات آسيا الوسطى عن موسكو التي عادت الآن إلى الواجهة من جديد نادمة على خروجها الرومانسي من عالم الاتفاقات الاستعمارية وتستغل اعتبارها القيصري و السوفيتي وقوتها البوتينية للتعويض عما فاتها.

-٢-

إذن ماذا بقي من سايكس بيكو ليتم الانقضاض عليه اليوم؟

ما بقي هي الكيانات التي تشكلت على انقاض ولايات الدولة العثمانية و خريطة سايكس بيكو المشوهة. فقد نالت تلك الكيانات كل على حدة استقلالها من بريطانيا و فرنسا و لكن الحدود الرسمية بينها كانت دائمًا مثار الخلافات العميقة والكثير من الشد و الجذب لأنها لم تكن بحسب حاجة الشعوب بل بحسب التقسيمات الاستعمارية.

يتذمر العرب و الأتراك من سايكس بيكو حين يتعلق الأمر بالتقسيم الاستعماري للكيانات المستحدثة و بمصير فلسطين والوحدة العربية و مصير ولاية الموصل بوصفه آخر حلم استعماري للأتراك، لكنهم يتمسكون بالنتائج التي ترتبت عليها حينما يتعلق الامر بالكرد و كردستانهم. تركيا تحن إلى ولاياتها العربية حينما يلوح في الأفق إمكانية التغيير في الخرائط بعد إرهاصات الربيع العربي

وأحداث المنطقة، و لكنها تصبح متحفظة ورجعية جدًا حينما يتعلق الأمر باحتمال التغيير في كردستان العراق أو كردستان سوريا. ويبدو أن أنقرة الأردوغانية بعد الانقلاب العسكري الفاشل قد راجعت سياساتها التوسعية التي كادت تهدد الخريطة الرسمية المنبثقة عن الميثاق الملي و تعهدات لوزان لمصطفى كمال أتاتورك بأن يحتفظ بتركيا علمانية صديقة للتحالف الغربي و متنصلة من أحلام الإمبراطورية العثمانية.

وفي المجمل فإن غالبية الدول العربية وتركيا وإيران يعتبرون الحدود التي رسمتها اتفاقية سايكس بيكو و عدلتها المحطات اللاحقة للسياسة الإمبريالية، حدودًا مقدسة لايمكن المس بها إذا اقترب الحال من المحظور الكردي. رغم أن تلك الحدود المرسومة قد تعرضت لأكثر من تغيير في القرن العشرين نفسه مثل الحدود بين إيران و البحرين، العراق و الكويت. تركيا و سوريا، تركيا و مطالبات السوفيت بمحافظات داخل الجمهورية التركية. ايضًا مصر و السودان اللتان أصبحتا دولتين مستقلتين، ثم لحق بهما جنوب السودان. اليمنين تقسمًا و توحدًا و إريتريا نالت استقلالها في نهاية القرن الماضي دون أن تنتظر مئوية سايكس بيكو التي لم تكن معنية أساسًا بمصير شمال إفريقيا رغم أن العروبيين فيها كانوا معنيين بالمشرق كما المغرب.

-٣-

على أعتاب تغيير جديد؟

الآن هناك إمكانية لحدوث تغيير جديد ليس لأن الحاجة إلى سايكس بيكو انتفت بل لأن عالم ما بعد الربيع العربي قد يفرض هذا التغيير. هناك الاستقطاب المذهبي بعد تحول الثورة السورية إلى حرب أهلية ببعد مذهبي إقليمي يلقي بظلاله على العراق و دول المنطقة أيضًا. ودولة داعش التي أنشأت داخل حدود دولتين ليست إيذانًا بإنهاء عصر الترتيبات السابقة، بل ربما إيذان بسقوط الكيانات التي استحدثتها بريطانيا و فرنسا بعد الحرب الأولى أيضًا و بذلتا فيها جهدًا اداريًا و قانونيًا كبيرًا تعبيرًا عن الوجه (الإعماري) للاستعمار. فسوريا و العراق و اليمن و دول أخرى كانت في رحلة الانتداب ورشة عمل لصناعة دول حديثة يعمل فيها داعش و أخواتها الآن معاول الهدم و التدمير. و في هذا السياق فإن موجة الهجرة الحالية لاتشبه موجات الهجرات الشرقية السابقة لأن الهروب من داعش ليس هروبًا نحو خيارات معيشية أفضل في جنة الغرب بل هو هروب حياتي من جحيم داعش التي أصبحت تعبر عن اللادولة و اللانظام.

كانت دول ما بعد سايكس بيكو تفتقر إلى دعائم المواطنة و الحقوق و الديمقراطية و خصوصًا حقوق القوميات والإثنيات المغلوبة على أمرها لكنها كانت دول ذات بنى تحتية حديثة على أية حال. فجاء داعش ليمزق الحدود و ينذر بتدمير تلك البنى الحديثة للكيانات المشرقية.

في خضم هذه المعطيات، فإن الحاجة إلى ترتيبات جديدة ينعش خيال التطلع إلى عالم يطوي صفحة سايكس بيكو ويتصف ببعض المعقولية ولكن برسم احتمالات شتى، منها أن من يريد تعديلات جدية لصالحه عليه أن يتوقع تعديلات معاكسة بالضد من مصالحه ايضًا.

أما بالنسبة لاحتمالات قيام دولة كردية في كردستان العراق فإن ما يجري على الآخرين ينطبق على الكرد أيضًا. يمكن أن يحصل التغيير لصالح الكرد على قاعدة مقولة ماركسية تتحدث عن الطبقة العاملة التي لن تخسر بقيام الثورة شيئًا سوى قيودها..و لكن تجارب القرن العشرين فيها ملامح الحزن و الماسأة كما ملامح السعادة و التفاؤل. فبعد الحرب الأولى أنشأ الشيخ محمود البرزنجي حكومته الكردية التي سرعان ما تم وأدها. و بعد الحرب الثانية كافح الكرد من أجل جمهوريتهم في مهاباد بكردستان إيران و لكن سرعان ما باع السوفييات الحلم الكردي بثمن اتفاقية نفطية مع طهران. وبعد الحرب الباردة التي تزامنت مع طرد النظام الصدامي من الكويت، أنشأ كرد العراق حكومتهم الإقليمية وهي باقية لحد الآن ولكنها تعاني الأمرين من ميول الاستبداد و تلوينه بشعارات قومية تتعلق بحلم الاستقلال دون تهيئة المستلزمات الوطنية لمعركة الاستقلال من حيث تمتين الجبهة الداخلية و بناء حكومة وحدة وطنية تنتصر للاستحقاق الديموقراطي للأحزاب المشاركة فيه و ربما تتبارى هذه الحكومة مع كانتونات الكرد في سورية في سباق نحو كيان كردي أو

لا سامح الله سباقًا نحو مصير مجهول يبدو و كأنه قدر كردي على مر التاريخ.

على مر مائة عام سلم أحفاد سايكس بيكو خرائط الاتفاقية إلى القوى الكبرى و سياسات الكيانات الوطنية الحديثة فإذا كانوا غير راضين عنها لماذا لم يغيروها؟ و إنما تأتي احتمالية التغيير في الخرائط لحاجة داخلية و تتزامن رغبة تمزيق الخرائط مع رغبة داعشية في تمزيق خارطة الطريق الدستورية و القانونية و الإجهاض على البنى الحديثة التي كلفت الكيانات الشيء الكثير. فأذا ما انتهى داعش وهل سنشهد في اليوم التالي حديثًا جديًا حول ترتيبات جديدة أم أن هذا اليوم سيكون بمثابة استراحة محارب يتوق فيه المتحاربون إلى استئناف صراعاتهم العبثية والله أعلم.

*نشر في موقع ايلاف ٢٠١٦/٩/١٩

معركة العلم أم معركة من المنضوين تحت لوائه؟

كشفت معركة العلم العراقي والأزمة التي رافقت قرار رئاسة اقليم كردستان برفع علم كردستان إلى جانب علم العراق في العهد الجمهوري الأول عوضًا عن علم العراق الحالي، كشفت عن عمق الهوة بين التصورات الكردية والتصورات العراقية العامة للمستقبل السياسي للعراق وكردستان من ضمنه. والحديث عن عمق الهوة لايعني أننا كعراقيين عدنا الى المربع الأول في ثنائية المسألة الكردية والمسألة العراقية. كلا! لا يجب أن نيأس بمجرد أن لاح في الأفق اختلاف بيّن في الاجتهاد السياسي وصل إلى حد السجال حول العلم وما يمثله من رمزية سلبًا وإيجابيًا في بلد يفتقر لحد الآن إلى مرجعية مشتركة في التعبير عن مكنون الدولة عدا الدستور العراقي الحالي الذي تتربص به قوى معادية له وأخرى صديقة تشترط في صداقتها لهذا الدستور بأن تقدم له وعلى طول الخط تفسيرات تلوى ذراع النص وروحه الطيبة وتدفعه باتجاه مصالح وأهواء أقل مايقال عنها أنها لا تمثل مصلحة الغالبية.

إن عمق الهوة ليس إشكالًا حضاريًا او مستحيلًا لايمكن ردمه بإرادة خيرة، بل هو إشكال سياسي وإعلامي يرمز إلى تقصير حان

الوقت لمعالجته بتأني ووفق برنامج تعريف بمفاهيم المسألة الكردية والأسس التي قامت عليها أدبيات الحركة السياسية الكردستانية والتطورات التي رافقت وأرطباطاتها بتطورات مسيرة الحركة السياسة العراقية بنيوية كثيرة طرأت على الحركة السياسية الكردستانية وطموحاتها، كما أن هناك تطورات أوسع طرأت على الخيار السياسي العراقي وطموحات العراقيين ونخبهم. ويجب الانتباه إلى هذه التطورات وإعطائها حقها الطبيعي في الفحص والتشخيص دون تصورات مسبقة تتراوح بين التعود على رؤى تقليدية تختزل العراق في بعد واحد إلى تخوين الكرد وجعلهم في موضع المتهم الذي يبقى متهما حتى تثبت إدانته!

وفي حين هناك تعاطى بناء مع تطورات السياسة العراقية يتمثل في ارتفاع سقف طموحات السياسة للنخبة العراقية وللجمهور العراقي على حد سواء لجهة مطالبات الحريات المدنية وحقوق الإنسان وبخيار دستوري متماسك روحه الديمقراطية وإطاره العام يستند إلى المزج بين المعايير الإنسانية المشتركة وقيم الشعب العراقي و منبته الروحي، فإن هذا الفهم يبقى متشنجًا لا منفتحًا. قاصرًا لا شاملًا عن فهم تطورات بنفس المستوى حصلت للحركة السياسة الكردستانية بالتوازي مع تطورات الحركة العراقية واحيانًا بمعزل عنه حينما كانت الإرادة السياسة العراقية مرهونة بحكم الدكتاتور.

ان الكثيرين من الساسة المخضرمين في العراق ينظرون إلى الحالة الكردية وكأنها حالة جامدة من مطالبات معينة بحقوق

معينة طالب بها الكرد قبل خمسين عامًا ولم يتسنه لهم ممارستها.

هؤلاء ينظرون إلى تلك الحالة وكأنها من لزوم الثوابت بحيث أن الخروج عن هذا الجمود هو رفع لسقف طموحات لاينبغي للكرد أن يتجاوزوه! هؤلاء فهموا القضية الكردية ولكنهم لم يواكبوا تطوراتها الداخلية والخارجية. وآخرين لم ولن يفهموا القضية الكردية لأنها لا تعنيهم إلا بقدر اصطدامهم بها في أجواء مشحونة كمثل أجواء الأزمة حول العلم العراقي القديم منه والجديد.

والسؤال الجوهري هنا لماذا تتطور السياسة العراقية كسقف لطموحات العراقيين وكتقنيات في العمل وكغنى في الخطاب السياسي ولايحق ذلك للقضية الكردية على الأقل لمواكبة الاطار العراقي؟

إن أزمة العلم هي معركة رمزية بين تطورات الحركة السياسية الكردستانية الجديدة وبين الحركة السياسة العراقية الجديدة بدورها. هذه المعركة الرمزية ينبغي تحويلها إلى فرصة لسجال بناء حول ما غفل من تطورات في كلا الجهتين. كما وأنه مناسبة لتدشين حملة علاقات عامة معمقة حول ماطرأ من مستجدات على القضية الكردية وإصدار طبقات منقحة من مسيرة هذه الحركة. كما وأنه من المناسب التذكير بأن الواجب الوطني الحق والحد الأدنى من التقييم الموضوعي يحتم على الشركاء العراقيين أن يبذلوا بعضًا من الجهد لفهم القضية القومية للكرد ومستجداتها. صحيح أن عراقًا ذا هوية بسيطة سهل الانقياد لحبال السياسة والأعيبها، إلا أن قدر العراق في هويته المركبة والهويات المركبة تحتاج إلى الكثير والكثير

من جهاد الفكر والبحث عن المخارج لأزمات تطرأ تطفو على السطح، ومعركة العلم بما تمثله من رمزية كانت جزءًا من هذه الأزمة. أزمة اختلال الميزان بين خاص المسألة الكردية وعام الشأن العراقي.

*نشر في موقع ايلاف ٢٠١٦/٩/١٩

كردستان وسط العواصف...

اساساً كتبت افتتاحية يوم الاثنين ٢٠١٩/٥/١٣ في صحيفة كردستانى نوى بقلق وتريث.

ولكن شيخ المنصتين والراصدين لكل حركة وحراك. كاكه محمد شيخ عثمان، زين غلاف مجلته اليومية(الانصات المركزي) بصورة حاملة طائرات حربية وخارطة مشرقية فيها خطوط حمر وخضر وأشارات الى حرب قادمة لامحاله و.. ايضاً لا مفر منها.

واذ أكتب هذا التعليق القصير لفت نظري، بعد الحاملة والخارطة، سرب من الطائرات، تقترب دعماً للمجهود البحري او تعزيزاً لتنبوآت اللوحة كما تخيلها فنيو المجلة وهو بلا شك يساري النزعة و كردستاني الهوى .

فأدب الفوتوشوب مستوحاة من تخيلات اليسار الخصبة وأحلامهم التي لم تتحقق على أرض الواقع فأورثوها لفن تطوير المهارات الفنية وأوردوها في أغلفة الخدمات الاعلامية المميزة وأبرزهم مجلتنا اليومية (الانصات المركزي).

وأما بعد التحية والتعليق، فاني أريد أن أشرح بايجاز مكامن خوفي من القادم من الايام والخطوب.

ادرك جيدا أن التنبوء بعالم ما بعد الحروب الكونية لدى الامم والشعوب التي تعاني من الضيم والغدر حق شرعى وحلم مفهوم ومقدر... ولكن خوفي أيضاً وارد لاننا وربما لاول مرة في التأريخ الحديث لدينا ما نخاف عليه ولدينا ما نخاف منه.

فلدينا كيان سياسى في كردستان العراق معترف به ومغترف منه، معترف به دستوريا يفيد منه الشعب و مغترف منه واقعيا من قبل نخاف ان نذكره حتى لانخوض في سجال جانب و نحن منخرطون في سجال حربي مرتقب.

هذا الكيان الدستوري معترف به عراقياً وعالمياً ايضاً وليس الحال كما كان في حرب الخليج الاولى حيث كانت كردستان مازالت غارقه في عذابات حلبجه والانفال ولا احد يضمن لنا أن المفلس في القافلة يبقى أميناً بعد القتال الدموي بين الكبار.

وأيضاً نعلم أن هذا الكيان يمر بمرحلة من الجراح الداخلية التي تحتاج الى التضميد و تطيب الخاطر بدلاً من أن ندفعها باتجاه مغامرات غير محمودة العواقب.

اذن نحن أمام حالتين لا ثالث لهما: حالة مكسب ملموس و اخر يزين لنا و لكن لا احد يضمنه لنا.

والاولى هي ما نخاف عليه من مكاسب والثانية هو ما نخاف منه نتيجة تصارع الكبار في حرب يشكل العراق أحدى ساحاته وتشكل كردستان كجزء من العراق وكقرب من الجغرافية الايرانية جزءاً مؤثراً من الساحة تلك.

ان خوفي هو خوف مسؤول ومشروع لن يبدده لي الا من يقدم لي مؤشرا ولو ضعيفا على اننا لدينا رؤية واضحة لمستقبلنا لعالم ما بعد الحرب أو التغييرات و ما نتوقع ان نكسبه منها في ظل جغرافيتنا الواقعة وسط العديد من العواصف والاستقطابات.

الفصل الرابع
في ملف كركوك

الحل الدستوري

هذه الورقة غايتها التأكيد، بأن تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور العراقي هو الطريق الأمثل لحل مسألة كركوك، ليس من منطلق كون هذه المادة، اختيارًا كرديًا ترفضه الأطراف المتنازعة على مصير المحافظة، فالاختيار الأمثل بالنسبة للكرد هو الإقرار بكردستانية كركوك، ولكن الالتزام بالحل الدستوري متمثلًا بالمادة (١٤٠) يشكل نقطة الاحتكام بين الكرد والأطراف الأخرى.

والدعوة للعودة إلى الحل الدستوري ليست تزمتًا كرديًا رغم أن صاحب هذه الورقة يعبر بالضرورة عن وجهة النظر الكردية مع تفهمه لوجهات النظر الأخرى، من حيث المبدأ على أقل تقدير. و خاصة لجهة أن من حق الآخرين أن تكون لهم قراءة مختلفة لماضي و مستقبل المدينة، تؤثر في موقفهم من حاضرها. ولكن المسار الدستوري جاء أصلًا، لكي يشق طريقًا للحل بين الرؤى والمصالح المتناقضة لأطراف النزاع.

أما الداعون إلى تعطيل أو تأجيل أو تحوير هذا الحل الدستوري فسوف لن يحققوا شيئًا سوى العودة بالمشكلة إلى المربع الأول من حيث التعاطي مع الحل.

لنتوقف عند نقاط توضيحية حول المادة نفسها

١- المادة (١٤٠) بوصفها نتاج تقاطع إرادات القوى المتنازعة:

كما تعلمون فإن المادة (١٤٠) هي امتداد للمادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت، الذي وقع في (٢٠٠٤/٣/٨) من قبل أعضاء مجلس الحكم. (وهي مادة مرهونة بزمن معين) فلو عدنا إلى الوراء قليلًا لتقصي الأجواء التي قادت إلى بلورة المادة (٥٨) وإدراجها في الدستور المؤقت للعراق فسنلاحظ بوضوح أن الكرد في تلك المرحلة لم يمتلكوا من القوة ما يكفي لفرض إرادتهم السياسية على الأطراف العراقية الأخرى، ولا تلك الأطراف امتلكت من القوة ما يجعلها قادرة على تعطيل المطالب التاريخية للكرد حول كركوك،وبالتالي يبدو وكأن الزمن قد توقف عند اللحظة التي انتهى فيه سياسات التطهير العرقي غداة سقوط النظام السابق، دون أن يعقب هذا السقوط تصحيح لما ترتب على تلك السياسات من نتائج باطلة لا تقبلها العدالة ولا الوطنية العراقية.

ويصح الأمر كذلك فيما يتعلق بالإرادة الإقليمية و الدولية مقارنة بإرادة العراقيين المختلفين حول مصير المدينة. فالإرادة الإقليمية والدولية كانتا منشغلتين بأولويات أخرى في الشأن العراقي، كانت كركوك جزءًا صغيرًا منها ولم تضغط باتجاه محاباة طرف من أطراف النزاع على كركوك على حساب الأطراف الأخرى.

إذن نحن أمام مادة دستورية مرهونة بزمن معين تقاطع الارادات التي لم تستطع تليين بعضها البعض و تنفيذها مرهون بجدول زمني

كأحكام انتقالية، بخلاف المواد الأخرى الواردة في الدستور، و القابلة للتنفيذ في زمن أطول، وبالتالي فإن أي تعديل قد يطرأ على المواد الأخرى، فسيكون تعديلًا لفترات أطول أيضًا(على العكس من المادة ١٤٠.

٢ إذن لماذا يتشبث الكرد بمادة هي ليست خيارهم الأمثل؟ الجواب هو أن طريقًا يحدد جدولًا زمنيًا لحل المشكلة أفضل، من قناعات تنطلق من التاريخ والحق والعدالة وهي أعمدة أخلاقية في السياسة بشكل عام، ربما لا يرضى بها الآخرون.أما الجانب الآخر من المسالة فهو، أن الكرد واثقون من أن تصحيح سياسات التطهير العرقي، المنصوص عليها في فقرات التطبيع ضمن المادة (١٤٠)، سيؤدي في نهاية المطاف إلى إعادة تضاريس المدينة وديموغرافيتها إلى العهد الذي كانت عليه قبل بدء عمليات التغيير القسري. مايؤدي بالتالي ألى حسم النزاع لصالح الخيار الكردستاني. ويبدو أن الأطراف تعي هذا الأمر أيضًا.

العامل السياسي والإنساني في معضلة كركوك

يتداخل العامل السياسي مع العامل الإنساني في معضلة كركوك، والمناقشات والسجالات الدائرة بشأن حلها الآن. وفي التاريخ القريب ظل هذان العاملان حاضرين في كل الترتيبات التي تم اتباعها بصدد كركوك.

١ عملية التطهير العرقي في المحافظة جرت لأسباب سياسية: تنفيذًا لسياسة التعريب والتطهير العرقي، فإن الكرد والتركمان

هجروا عن ديارهم قسرًا، لأسباب سياسية،كما وجاء الوافدون إلى المنطقة لأسباب سياسية أيضًا. بمعنى ان كل سياسات التغيير الديموغرافي نفذت باستخدام العنصر البشري.

٢ عودة المرحلين هي مسألة سياسية و إنسانية في عين الوقت. فهي سياسية من حيث تحقيق التطبيع الذي يسعى الكرد من خلاله إلى كسب معركة الاستفتاء.

وهي إنسانية لأن هؤلاء، رحلوا عن ديارهم قسرًا، مع الأخذ بعين الاعتبار كل ما يرافق عمليات الترحيل القسري من مآس وويلات. لاسيما وأن تحقيق العدالة يتطلب إنصافهم وتوفير سبل عودتهم.

٣ مسألة اعادة الوافدين هي مسألة سياسية أيضًا. لأن الغاية من طرح مطلب إعادتهم هي تكملة مرحلة التطبيع كي يتحدد بموجبه، الذين يحق لهم التصويت،مثلما أن مطلب إبقاء الوافدين، وبعضًا من الضجة (وليست كلها) حول لاإنسانية إعادتهم، هو مطلب سياسي أيضًا، الغاية منه، هي عرقلة التطبيع وبالتالي إبقاء الوافدين كورقة في معركة الاستفتاء، بمعنى استخدامهم لأغراض سياسية و لكن بذرائع وحجج إنسانية، مع أن تكرار سياسات الترحيل القسري في العراق اليوم بهدف خلق كانتونات مذهبية صرفة، مؤشر على أن العراقيين ليسوا جادين بما فيه الكفاية في رفض مايترتب على التوطين والترحيل وإعادة التوطين من حالات إنسانية مفجعة. وإذا كان هناك من معركة سياسية باسم الأسباب الإنسانية، فلدى الكرد ملفات كثيرة حول أربعين عامًا من الترحيل ولدى العرب من

الشيعة والسنة ملفاتهم حول التهجير القسري أيضًا ويتعين على العراقيين بعد حين أن يجدوا الحل لكل هذه المشاكل على دفعات.

مغزى دعاوى التأجيل

يجب أن نقر عراقيًا بأن الخلاف حول مسألة كركوك هو جزء من الخلاف العام على المكتسبات: على السلطة و الأرض و الثروة ويمكن إيجاد توليفة من الحل لهذه المشاكل. والاختلاف بحد ذاته حول هذه المسألة ليس مثلبة ولكن الخطأ هو في تجاهل هذه المشاكل أو الالتفاف حولها أو تمييعها بدعوة حساسية المرحلة الانتقالية. فكل الشعوب والأوطان ذات المصائر المشتركة عانت من مشاكل المرحلة الانتقالية من الأنظمة القمعية إلى العقد السياسي الجديد. والعمل على ترك البصمة على الشكل الجديد للوطن ونظامه السياسي هو ديدن كل التجمعات المكونة لأي كيان سياسي. ويمكن هنا أن نختلف فيما بيننا ونبقى عراقيين في الانتماء وفي الجغرافيا. وفي حين أن الوطنية العراقية يجب أن تكون حاضرة وحية في مسيرة إيجاد الحلول، إلا أن الوطنية العراقية مفهوم جامع وله معان عظيمة ليس من بينها قبول الظلم الذي سبق والذي يلي. وهي حاضنة للعراقيين جميعًا لا يحق لكل متهرب من التزاماته الدستورية أن يلوذ بها. بل الأولى أن يلوذ بها العراقي الذي عانى من التهميش والظلم ومن بينه ظلم التطهير العرقي. وقطعًا لايمكن معالجة خطأ التعريب بخطأ آخر مثلما لايمكن مكافاءة السياسات

الخاطئة أو تحميل المتضرر وزر البطء في تنفيذ الحل الدستوري. بل الأولى تعويضه عما لحق به من أضرار.

وفي رأينا فإن دعاوى التأجيل للمادة ١٤٠ أو أجهاضها أو تحويرها تأتي بسبب:

١- أما أن الحل الدستوري حل مفضل و لكن حجة الدعوة إلى التأجيل هي أن الظرف السياسي غير مواتي له وهو نفس الحجة التي جعلت سياسات التنمية والتطوير في العراق وكامل الحياة السياسية فيه، رهينة بالدساتير المؤقتة وأنظمة الطوارىء. وهي نفس الحجة التي سيقت لمنع تحقيق أدنى تقدم في حل كركوك في عهد وزارتي الدكتور علاوي و الدكتور الجعفري

٢. أو أن الحل الدستوري مرفوض ضمنًا ولكن الأطراف الرافضة له تمتنع عن الإفصاح عن ذلك بوضوح حتى لاتتهم بمخالفة الحل الدستوري. والبعض من هؤلاء يطرحون إقليم كركوك بديلًا عن خارطة الطريق. وبالطبع يحتاج هؤلاء أن يقدموا برهانًا حول حبهم لصيغة الإقليم في حين يرفضون فكرة الأقاليم على المستوى العراقي و يتخوفون من فكرة الفدرالية العراقية.

٣. أو أن الغرض من التأجيل هو العودة الى المربع الأول أو ربما الحنين إلى زمن الظلم، يوم لم يكن يحسب لإرادة الآخرين من أطراف القضية أي حساب. وفي السياسة يمكن تفهم صراع الإرادات و دور القوة في الحل، و لكن ليس إلى درجة سحق الحقوق و البعد الأخلاقي في التعاطي مع المشاكل. وأصحاب النية في التأجيل من أجل

الانقضاض على المادة ١٤٠ يعولون على تغيير موازين القوى وكسر الإرادات التي التقت في لحظة صفاء دستورية حول خارطة الطريق الكركوكية.

العامل الإقليمي والدولي

و رغم أننا مع مراعات العامل الإقليمي والدولي، و حيث لايمكن لأي دولة في العالم اليوم، ان تبقى بمعزل عن التأثيرات الخارجية، إلا أن الالتجاء إلى الجرعة الزائدة لهذا العامل يعني أن السياسة في العراق مازالت مرهونة بالعامل الإقليمي والدولي أكثر مما هي مرهونة بالعامل الذاتي.، مايفضي بالنتيجة الى استقواء الجميع بالعامل الخارجي. فإذا كان هناك قبول لضغوط إقليمية أو دولية فلماذا لا ندعوها لطاولة الحل أو نذهب إليها كسبًا للوقت والجهد؟!.

وإذا كان العامل الدولي حاضرًا بكل هذه القوة في مسألة كركوك في ظل دعوات البعض إلى نقل ملف كركوك إلى الأمم المتحدة، فلماذا اذن لا ننقل الملف الكردي وكامل الملف العراقي إلى الأمم المتحدة لنعود إلى المربع الأصلي أو المربع قبل الأولي وكفى الله المؤمنين شر القتال؟!

لاشك في أن مساهمة الأمم المتحدة في تنشيط الحل الدستوري لكركوك وللقضايا الدستورية المختلف عليها في الدستور، تختلف من حيث المغزى ومن حيث حجم الدور عن عملية تسليم الملفات كاملة إلى الأمم المتحدة أو جعلها رهينة بيد العامل الدولي دون أدنى مراعاة للقرار العراقي.

حلول مر افقة للحل الدستوري

إن العراقيين أولى بحل مشاكلهم وتأتي مساعدة الأصدقاء والمهتمين بالشأن العراقي كعوامل مساعدة لتنشيط الحل ولتقديم المشورة ومايجمع العراقيين أكبر بكثير مما يفرقهم. ومايجمع المجتمع المحلي في كركوك بكرده وعربه وتركمانه وكلدوآشوريه أكبر وأوسع مما يفرقهم. وتشبيه طبيعة الصراع في هذه المدينة ببرميل الباروت هو وصفة غير موفقة وغير معبرة عن طبيعة الوشائج الاجتماعية و الثقافية التي تربط مكونات كركوك. ويفترض في الحل الدستوري العراقي أن يترافق مع إجراءات بناء ثقة وحلول تتزامن مع خارطة الطريق الأصلية. فليس شرطًا أن يكون الحل أما برفض المادة الدستورية أو التفرد بها دون معالجات مرافقة لاحتواء مايترتب على كل تطبيق لكل نص دستوري على حالة المجتمعات.

وهنا أود الإشارة الى أن الأدبيات السياسية في العراق سواء الأدبيات السياسية الكردستانية أو أدبيات القوى السياسية العراقية بحاجة إلى الإغناء والتطوير بحيث تستوعب المستجدات في الحالة العراقية الجديدة ومنها حالة كركوك. ويشمل هذا التشخيص الدستور العراقي ومشروع دستور إقليم كردستان العراق. فالأولى بحاجة إلى أن تتجه تعديلاته نحو التوسع في قاعدة حقوق الأفراد والجماعات وليس تضيقها. والثاني يحتاج قبل إقراره من قبل شعب كردستان العراق إلى إثراء بحيث يتضمن حلول ومعالجات سياسية وإدارية للتنوع القومي والثقافي في كردستان، ويتضمن معالجات

واضحة وصريحة تحفظ لكركوك خصوصيتها القومية والمذهبية. فالنص الحالي لمشروع الدستور لايتضمن إغراءات كافية تدفع مكونات كركوك نحو التكامل مع إقليم كردستان.

وبتصوري المتواضع فإلى جانب ضرورة الشروع في خطوات الحل الدستوري فنحن بحاجة إلى إغناء النقاش وإيجاد طرق مساعدة للحل الرئيسي بدلًا من الإجهاض على خارطة الطريق الوحيدة المتمثلة بالمادة ١٤٠.نحن بحاجة إلى صفقة تريخية لقيادات عراقية جريئة تدرك أهمية المستويات المتعددة للهوية العراقية. صفقة وطنية تحفظ للكورد مطلبهم التاريخي في كركوك وتحفظ للمجتمع الكركوكي تنوعه الثر بإجراءات صارمة واضحة المعالم، وتحفظ للعراق وحدته الوطنية. بدلًا من اخذ كركوك رهينة بحجة منع تقسيم العراق بينما بقاء القضية بدون حل والالتفاف عليها هو الطريق المهلك للتقسيم.

فإذن الحل هو في تنشيط الحل الدستوري وتطعيمه بحلول مركبة ومبتكرة وصولًا لصفقة تاريخية أتمنى شخصيًا أن تكون عنوانها كركوك مدينة للتعايش والتنوع، جزء من إقليم كردستاني جزء من عراق منسجم مع محيطه العربي والإسلامي ويقدم للعالم نموذج آخر لحل النزاعات حول عائدية المدن والأقاليم ضمن الإطار الوطني الأوسع.

*نشر في صحيفة الزمان في ٢٠٠٧/٧/١٦

لا تصدقيهم يا نادية

لا تصدقيهم يا نادية، لا تصدقيهم ولا تصدقينا نحن معشر الرجال في الشرق بكردستانه وعراقه، بعربه وعجمه. فالعالم الداعشي الذي خلقناه نحن الرجال هو الذي تسبب في مأساتك ومأساة أخواتك الإيزديات. فداعش (منه وبينه ومن عدنه) وهذه الثقافة المغلقة والعنيفة والمتربصة بالآخر سيعيد إنتاج ألف داعش وداعش ومعه آلاف المأسي.

لا تصدقيهم ولا تصدقينا يا أختاه! فبعد حين ينتهي مهرجان الخطابة الرنان وتقديم باقات الزهور البلاستيكية ومن ثم نتركك وحيدة في الميدان. فإن توقفت فلا معين لك في متابعة المشوار وإن نجحت كما أنت حتى اليوم فسوف نتربص بك في منتصف الطريق.

فمن بغداد سيخرج من يتهمك بالانفصالية لأنك ربما تلبسين ملابس كردية زاهية في نوروز ما. ومن كردستان ستسمعين من يقول أنظروا إلى هذه الانفصامية التي تتحدث في كل محفل باسم العراق، وكأنها تتنكر لكردستاننا المستقلة وستكتب عنك صحيفة محلية انخفضت حجم مبيعاتها بأن نادية مراد متورطة أيضًا في الفساد، لأنها اشترت فستانًا لحفلة خيرية تقيمها الأمم المتحدة في أوغندا، ثم

نكتشف بعد فوات الأوان أن كل الأمر متعلق بترجمة ركيكة ومونتاج لخبر غوغلي يجمع بين اسم نادية لطفي وليلى مراد.

الهم الأكثر حسرة في القلب أن أصوليًا كردستانيًا سيقول أنظروا إلى من تتحدث في الأمم المتحدة بالعربية دون الكردية؟ ثم يذيل تعليقه باسم طلحة ذلك الاسم الحجري الذي تركه حتى قريش منذ انتهاء عصور الخلافة.

لا تصديقهم ولا تصدقينا يا نادية! فالدعشنة داء متأصل فينا. صدقي فقط إرادتك القوية وإرادة أخواتك المعجونة بالصبر والجلادة حين لم تتخل عن عقيدتك، بينما نحن فرسان الشرق بعربه وكرده وتركه وفرسه نغير جلدنا وعقيدتنا وحزبنا واسمنا بحسب مصالحنا الداعشية.

صدقي نفسك حتى تكوني مثمرة ومفيدة لقضيتك ولأخواتك وللعدالة والخير، ومن ثم لعالم غير داعشي نتخلص فيه نحن أيضًا من أردياننا و أنحطاطنا عسى ولعل يغفر الله لنا ما اقترفته أيدينا.

*نشر في ٢٠١٦/٩/٨

كركوك ديمقراطية

ان العمل على كردستانية كركوك للمرحلة المقبلة يتضمن أبعاد عديدة ابرزها المادة ١٤٠ الدستورية لكن الى جانب خريطة الطريق هذه هناك حاجة الى سلوك سياسات اخرى لتطبيع الاوضاع في المحافظة.

المادة ١٤٠ خريطة طريق من جهة ومن جهة اخرى هي اداة مشروعة بيد الكردستانيين لكنها تحتاج الى تطعيم ومعالجات.

ان انعاش وتنمية الديمقراطية بعد مراحل من تراجعه طريقة قويمة لكردستانية كركوك، العودة الى مبادئ الفدرالية المتضمنة في الدستور والتي تواجه تهديدات هي حصن منيع لكركوك المستقبل. اذا ابتعدت الميليشيات والطائفية والعسكر و العنترة في بغداد وسائر العراق عن السياسة واتجهوا صوب جهات حماية الوطن فان كركوك بامكانها وتحت ظل الحكم المدني تنفس الصعداء .

ان كركوك باستطاعتها حماية نفسها من التعريب القديم والحديث اذا كانت بعيدة عن الحكم الشوفيني والطائفي وقريبة من الحكم المدني والديمقراطي.

وفي نفس الحال فان الحكم الديمقراطي والمدني والدستوري اذا لم تكن واقعة تحت تأثير الشوفينية والطائفية فان هذا يسد الطريق على مزايدات الاول القومية والذي ليس في جعبتهم لكركوك سوى الكلام والكلام لا يسمن ولا يغني من جوع . فهم لايتذكرون كركوك الا في موسم الانتخابات وجمع الاصوات.

القوة التي بامكانها الذود والدفاع عن ديمقراطيي العراق هي تحالف كردستان فقط ولا غيرها .

تحالف كردستان العضد المتين للدفاع عن حقوق كركوك في بغداد.

فراغات امنية وفراغات اخرى

ليس ثمة فراغات امنية فقط بين البيشمركة والجيش العراقي تستدعي ملئها.

هناك فراغات امنية وسياسية واجتماعية اخرى من الضروري ملئها.

بالطبع ان الفراغ الامني بين قوات البيشمركه والجيش العراقي جانب واضح وبارز من الخلاف بين اقليم كوردستان والحكومة العراقية، وفي التجلي الامني والعسكري منه ان داعش والارهابيين يتسللون منه ويستغلونه ويمارسون من خلاله وبشكل يومي انشطة ارهابية. في الواقع هناك الكثير ممن يرغبون ببقاء هذا الشرخ وعدم ملئه بل يسعون الى توسيعه ويشجعون على بقاء العلاقات

السياسية متوترة كي ينعكس ذلك على الواقع العسكري والامني، وبالتالي خلق حالة من الفوضى يعقبه دماء ودموع اضافية.

هذا الفراغ نراه لانه بادٍ وواضح للعيان. والا فان هناك فراغات اخرى متربصة، تبرز خلال الاحداث والوقائع المرة و تمسي مصيبة.

ان هناك من الفراغات والامنية والسياسية والاجتماعية مما لاتقل خطرا عن الفراغ الموجود بين اربيل وبغداد، وهناك الكثير من الممارسات الداعشية الاخرى، وليس فقط ممارسات التنظيم المجرم. بل ضع في الحسبان ان الفراغات بين وبين من الكثرة تكاد تصير حالة و شعارا ثابتا وليس فقط ظاهرة يمكن معالجته بمرور الايام. لماذا نحسن الظن انه ليس هناك فراغات بين اربيل والسليمانية، وبين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني، والاحزاب فيما بينهم، والسلطة والمعارضة مما تستدعي فعلا ملئها وشغرها ؟

فراغات ليس بوسع الاتفاقات الكونكريتية ملئها، ولا بامكان الدروس والعبر الماضية او حتى الفرص والتطلعات المستقبلية اسعافها.

فراغات ليس بمقدور الاعراف الكوردية ولا الاعراف السياسية ولا الجنتلمانية السياسية التغلب عليها.

تلك الفراغات كثيرة، منها الفراغات بين مدن الاطراف ومراكز محافظات كوردستان من ناحية التنمية والازدهار. فراغات طبقية صارخة لامثيل لها في الصراعات المجتمعية والطبقية لا في الشرق

و لا في الغرب والتي امست تهديدا للسلم الاجتماعي. فراغات بين اجيال المجتمع الكوردي وكانهم يتحدثون الى البعض باللغة اليابانية او ينقل كلامهم عبر مترجم خائن.

فراغات بين الرجل والمرأة ، بين الذكور والاناث في المجتمع الكوردي والذي شوّهه مئات من الموديلات وقلة الفهم، و تحيط به مئات من الدواعش الاجتماعية والمناوئين وارباب الكذب.

فراغات بين الاعلام الرسمي والملتزم وتيار التواصل الاجتماعي المنبثق والمزدهر والذي يحوي الصالح والطالح، ولاحيلة لنا في التمييز بينهم.

الفراغات كثيرة، ليس فقط الفراغات بين البيشمركه والجيش، بل هناك حيث الحدود بين بيلاروسيا و بولندا و الذي لانستطيع فيه ان نميز بين المهاجر المسكين والمعوز وبين المهاجر السافل الحقير الذي يمدح ديكتاتور البعث في حضرة ديكتاتور بيلاروسيا.

هناك الكثير من الفراغات الاخرى، كنت اود ان تضيف لها انت ايها القارئ. لكن كثرة التعليقات غير المناسبة والمسيئة في الكثير من الحالات تجعلني اذهب الى القول ان علاقة الكاتب بقراءه ايضا يشوبها الفراغ المريب فهي فسدت الى درجة، يسرح ويمرح فيها جمهرة من الدواعش. والمئات من المعلقين والمتربصين من وراء الستار قد افسدوا البيئة.

كركوك وأحلام الشوفينية

تنادي تيار الشوفينية المحلية في كركوك بالتصويت لقائمة العروبة المحلية طمعاً في أستعادة حضورها العنصري . وبدلا عن الخدمات و وعود المشاريع البناءة في الاعمار و التنمية وهي ماتحتاج اليها كركوك تؤكد على نزعتها القومية،بدلأ من التأكيد على التعايش السلمي والحلول الدستورية لمعظلة كركوك. وهي حلول عراقية اصيلة.

الشوفينية المحلية بقائمتها الانتخابية المهترئة تتعاطى مع مسألة كركوك وكأنها فلسطينها الضائع, بينما تركت فلسطين الحقيقية بين انياب من تعتبرها بحسب الرواية الرسمية أحتلالأ صهيونياَ.

وبحسب رؤيتنا الوطنية والاحقية التأريخية فان كركوك هي قدس كردستان. قلناها فقط من اجل ان يستوعبوا ويعوا المقارنة.... ولكن لأحياة لمن تنادي.

هم يؤكدون على عروبتهم في المكان الخطأ ونحن نؤكد على كردستانيتنا وعلى ديمقراطيتنا وعلى دستوريتنا في المكان الصحيح.

وفي النهاية لا يصح الا الصحيح.

الفصل الخامس
في الشأن الدولي

الكمياوي أعلى مراحل البعثية

وأخيرًا أكد الأسد من جديد عن أصالته البعثية بعد أن تلحف منذ بداية الثورة السورية برداء الطائفة العلوية، استغلالًا للاستقطاب المذهبي في المنطقة. فالكيمياوية أعلى مراحل البعثية، والبعثي يظل بعثيًا، يساريًا كان أم يمينيًا، علويًا كان أم سنيًا، سوريًا كان أم عراقيًا، صحافيًا أم معلمًا، لا فرق.

في حين كان حافظ الأسد الأب أقرب إلى هدوء البكر منه إلى تهور صدام وهو بالمناسبة هدوء ماكر، فإن أزمة الأسد الابن كشفت عن حقيقة العفلقية في الفكر البعثي، وعن تهور قصوي (نسبة إلى قصي صدام حسين) حين تشتد الأزمة ولا تنفرج، فالبعثي الهادئ سرعان ما يغدو كيماويًا حين يزعل من توازنات المشهد السياسي وموقعه في المعادلة. إن لحظة الحقيقة الكيمياوية في «إدلب» ستعيد رسم خريطة التحالفات بين أطراف الملف السوري سوريًا واقليميًا، وعلى أصحاب القضايا العادلة كالشعب السوري التواق للحرية والانعتاق، والشعب الكردي التواق إلى منظومته القومية في «روج آفا» في لجة تضارب المصالح أن يتهيؤا لمرحلة ما بعد الأسد، بعيدًا عن المتاركة مع دمشق أو التغزل بالمحيط الإخواني، فالضربة

الترامبية قادمة كما ضربة بوش الأب والابن ضد البعثية الصدامية.

وعلى بغداد الشيعية أن تبتعد عن الاصطفاف الخفي مع دمشق لمجرد الأصول المذهبية المشتركة مع الطبقة العلوية الحاكمة واستجابة لحاجات آنية لمحاور طهران، فلم يكن الأسد يراعي الجذور المذهبية يوم كان يرعى الإرهاب القاعدي ضد العراق الجديد. والابتعاد عن أسد دمشق حاجة أخلاقية حتى لا تتحول بغداد ما بعد بعث صدام إلى بغداد متواطئ مع بعث الأسد فتخسر قيمتها الاعتبارية كضحية للغول البعثي وتتشبه بعواصم عربية خذلت الشعب العراقي في مقاومته ضد البعث الصدامي.

وأيضًا على المعارضة السورية إذا ما أرادت أن يكون لها دور في جهود أمريكا ترامب لتأديب الأسد ان تبتعد عن الحضن التركي بنسخته الأردوغانية الإسلاموية، فالأردوغانية ربيبة الطورانية وهي والبعثية سواء بسواء تتغذيان من الاستعلاء القومي والتموضع المذهبي. فكما أن البعثية تتغذى على أشلاء الاستقطاب القومي والمذهبي فإن الطورانية هي شقيقة العنصرية الحصرية نسبة لساطع الحصري السوري القوموي الذي مزج بين الكمالية والطورانية فأنتج فكرًا عقيمًا يشكك في عراقية وعروبة الجواهري شاعر العرب الأكبر ويحرم على كرد العراق أبجديتهم بحجة أنها تحور في قواعد لغة القرآن مثله مثل أردوغان الذي يحرم الشعب الكردي من لغته وهويته القومية.

وماذا أيضًا؟ فإن على السياسة الرسمية في إقليم كردستان أن تبتعد عن كل ميل ولو صغير نحو الاستقطاب الإقليمي مع المحور التركي نكاية ببغداد الشيعية، فحركة التحرر الكردستانية تستمد شرعيتها من الديمقراطية ومن حق تقرير المصير ولا تحتاج إلى التكالب وفقًا لعقود النفط. فابتعدوا ولنبتعد عن المذهبية فهي نتنة ولنتجنب التلاعب مع أنظمة آيلة إلى السقوط وآيديولوجيات رجعية تدعي الإسلاموية وهي رجس من عمل الشيطان.

لحظة الحقيقة قادمة، وهي لحظة جاءت على دفعتين، دفعة قضت على بعث صدام في عاصمة الرشيد، ولحظة ستقضي على بعث الأسد في دمشق حاضرة الأمويين. وطبعًا لا عزاء للكمالية والأردوغانية، فهل تتعظون ونتعظ؟!

*نشر في ٢٠١٧/٤/٨

استحقاقات متأخرة لربيع عربي

كان الأمر إقرارًا مرًا من واشنطن حين بدأ ساستها المحترفون وتيار المحافظين الجدد يتساءلون عن سبب كره المسلمين وخصوصًا العرب منهم لكل ما هو أمريكي. لماذا يكرهوننا؟ أو لماذا يصل منسوب الكره إلى هذه الدرجة بحيث يتم استهداف رمز الرأسمالية العالمية (برجي التجارة العالمي) ورمز القيم الديمقراطية الغربية (الكونغريس والبيت الأبيض) ورمز قوة الإمبراطورية الأمريكية (البنتاغون) في معارك رمزية عرف بها التنظيمات الآيديولوجية المتشددة والقاعدة منهم.

ثم ظهر من يقول لقد وجدتها! إنهم يكرهونكم، لأنه هناك تغذية ممنهجة ومستمرة لزرع الكراهية وإدانة الآخر الغربي، الآخر المسيحي والآخر الأمريكي، يولد معه المسلم والعربي والمشرقي بشكل عام ويكبر مع دائرة من ثقافة الكراهية وقيم مضادة لكل ما هو معبر عن الآخر يفعل وينشط في كل محطة تصارع سياسي حول مصائر الأمم والدول في الشرق الأوسط وفي القلب منه الصراع العربي - الإسرائيلي.

قال من قال هذا، وتبعه محللون ومراكز أبحاث زينوا للرئيس بوش الابن إن درء المخاطر الكبيرة عن أمريكا ينبغي أن يتم على محورين، أحدهما دحر المارقين الذين لا فائدة من صلاحهم وهم كل

من حكومة طالبان وحليفتها القاعدة المتهمين المباشرين في أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر من العام ٢٠٠١ وحكومة البعث الصدامي التي لا تحتاج لدليل إدانة قط، فسجلها في الإجرام يوفر مادة خصبة لكل من يبحث عن مناسبة لتأديبها. والثاني هو الضغط الخفي والعلني على الدول التي تشكل بحكوماتها المتوترة ذات التمثيل الضيق لتطلعات شعبها بؤرة للتطلعات الإرهابية أفرادًا وتنظيمات لكي تغير من مناهجها التعليمية والتربوية ما يهيئ الأرضية النفسية والثقافية من أجل التطبيع والتعاطي بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية التي لها علاقات ستراتيجية مع تلك الدول، دون شعوبها. كانت فكرة التغيير في المحور الثاني تقتصر على التغيير في المنظومة القيمية ولكن التغيير في محور إسقاط الأنظمة من الخارج وجلب الديمقراطية كتلقيح في أرضية خصبة من الاستبداد الشرقي الممزوج بتقنيات الدكتاتوريات المعاصرة كان أكثر دويًا. فإسقاط الأنظمة كنموذج ملهم للآخرين وفي الحقيقة كرسالة تحذير للأنظمة الأخرى أسهل من تغيير المنظومة القيمية المتجذرة وغالبًا المرافقة لمؤسسات بيروقراطية في التعليم والتربية، قائمة على الرتابة والتقليدية. وفي هذا الوقت بالذات فإن الرئيس اليمني الراحل علي عبد الله صالح قال تعليقًا على استسهال الحلول العسكرية على المحور الأول وخصوصًا في نموذج بعث بغداد، إن علينا أن نقص رؤوسنا قبل أن يقصه لنا الأمريكان. ولكل صالح الذي كان في كل حقبة من حكمه الطويل على اليمن له قصة شعر مختلفة، من القصة اليمنية المنكوشة في نهاية

السبعينيات إلى القصة الصدامية البعثية تعبيرًا عن تحالف مجلس التعاون الرباعي أواخر الثمانينيات، كان يوجه كلامه للآخرين وليس إلى نفسه، فسلم في المرحلة الأولى من قطار التغيير بعد أيلول ٢٠٠١ وتعثر في محطة الربيع العربي بعد عشر سنوات من ذلك التوقيت.

طبعًا بين بداية (غزوة) مانهاتن في أيلول إلى (غزوة) ساحات التحرير في نهاية ٢٠١١ حدثت هزات خفيفة من طرد بشار الأسد من لبنان إلى جولة انتخابات مختلفة عن سابقاتها في الأردن ومصر، تقدم فيها الأخوان المسلمين نسبيًا قبل أن يعاد العمل بمنهج هندسة الانتخابات وفق نظرية الديمقراطية الموجهة المضمونة النتائج مثلما حدث في إيران الإسلامية حيث أعيد انتخاب الرئيس محمود أحمدي نجاد. واليأس في هذه الردة الانتخابية كانت بمثابة شرارة الربيع العربي في عز الشتاء وهذا الوقت بالذات أي وقت التغيير وفق تقويم الربيع العربي، هو المحطة الثانية من هوس التغيير الغربي، فبعد فشل التغيير في منظومة القيم وما رافق ذلك من ترويج لتنقيح مناهج التعليم وهي فكرة لم ترق لمراكز القرار المختلفة في الكثير من البلاد العربية التي تمازج بين سلطة العسكر والدين والعوائل المتنفذة، فتم الدفع بفكرة تغيير الأنظمة في جغرافيا السياسة العربية، على فرض أن هذه الأنظمة الراكدة لا تستطيع أن تنجز شيئًا، لا في داخل بلدانها ولا ضمن شبكة التحالفات الدولية المطلوبة لاحتواء خطر الإرهابيين والمتشددين، والربيع العربي كان

مخرجًا آخر للتغيير من الداخل يطال الأنظمة ولا يطال منظومة القيم، كانت تونس المتجانسة عرقيًا ومذهبيًا ذات النظام العلماني البورقيبي الأسرع في التجاوب والتي حلت مشكلتها بين العلمانية والمعارضة الإسلامية المتطلعة للحكم على دفعات، واستقرت أخيرًا على دستور توافقي يعبر عن نضوج المتصارعين على هوية الدولة. ولكن العملية في مصر العصية على التجاذبات الخارجية عانت من اردتدادات عديدة و ما زالت تنتظر تعريفها لنفسها لنظام ما بعد حسني مبارك و عقود من صراع ثنائية العسكر والإخوان. أما في سوريا فقد تحولت الثورة من استقطاب بين النظام والشعب التواق للحرية إلى استقطاب مذهبي وقومي فتح المجال سريعًا للتدخلات الإقليمية ومن ثم الدولية وكذلك الأمر في البحرين، أما في اليمن السعيد فكان المشهد أكثر تعقيدًا من حيث تصارع القبائل وولاءات القوى السياسية التي قادت الحركة في ساحات التحرير ثم تشظت على تضاريس جغرافيا اليمن، وفي صنعاء كما في القاهرة والعواصم الأخرى فأن ربيع ساحات التحرير ركنت إلى دورة التغيير العادية من حيث أنها ومضة صفاء رومانسي تجمع الإرادة الشعبية على هدف محدد، إلا أنها سرعان ما تعود بهذه الإرادة الشعبية إلى حالة الاختلاف والتضاد مما يعد الصفة الأعمق لأي مجتمع ذو مصالح طبقية واجتماعية وسياسية مختلفة.

كانت سوريا واليمن الحالة الأبرز لانطفاء ومضة التغيير أو لحظة الاصطفاف الرومانسي للإرادة الشعبية ضد النظام، فمع

انطفاء الومضة عادت الاختلافات إلى الظهور على السطح وتمكن قادة انتهازيون براغماتيون مثل بشار الأسد وعلي عبد الله صالح من اللعب على التناقضات والنفاذ بجلدهم من الاستهداف المباشر.

كانت لحظة الومضة الرومانسية هي التي أدار فيها المختلفون حول سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، من الوسطيين والإخوانيين والأفغان العائدين المارين ببرامج إعادة التأهيل الخفيفة من ادارة ظهورهم لأسامة بن لادن وفريقه الإرهابي الذي قاد (غزوة) الحادي عشر من أيلول من العام ٢٠٠١، لقد قتل أسامة بن لادن في عملية أمنية في باكستان وكانت النخبة من الأوساط الإعلامية على اختلاف توجهاتهم منهمكين في الثبت من صحة الجثة وتقنية الإنجاز الأمني لأمريكا أوباما، ولكن القليل انتبه إلى وقع الخبر عند أصدقاء بن لادن المنضوين تحت لواء عريض من جنود الله في المعركة الخطأ، بحسب تسمية فهمي هويدي، إلى جنود بن لادن الفعليين من الأفغان العائدين، إلى جنود (بن لكن) وهي تسمية إعلامية أطلقت على تيار عربي كان ينتقد القاعدة على فعلتها الشنيعة و(لكن) كان يبدر العداء لأمريكا التي تحابي إسرائيل على حساب قضايا العرب، وخصوصا قضية فلسطين والصراع مع إسرائيل هؤلاء جميًا كانوا منهمكين في إدارة ساحات التحرير في العواصم العربية ضد قادة ورؤساء دول انتهى صلاحياتهم وتخلت عنهم أمريكا لصالح قوى جديدة دلتهم واشنطن إلى تجارة أوفر حظًا وأقل مشقة وهي تجارة صناعة الثورات بدل التجارة العتيقة في صناعة الموت.

قتل بن لادن غير مأسوف عليه لأن أمريكا هي التي اختارت توقيت الموت كما قتل أخيرًا صالح، بعد تنقلاته الكثيرة بين الجبهات و بعد أن راوغ في توقيت التغيير رغم أنه كان أول من حذر العرب من الموجة ثم تلاه القذافي الذي اعتبر إعدام صدام حسين في العام ٢٠٠٦ مقدمة لمذبحة رئاسية عربية ما لبث أن أصبح هو أيضاً من ضحاياه حيث تصدى لثوار ليبيا المتحالفين مع الناتو بـ زنكه زنكته المشهورة.

قتل صالح غير مأسوف عليه لا يمنيًا ولا عربًا ولا دوليًا، لأن إيران وعن طريق يدها الطولى من الحوثيين هي من ضبطت توقيتات الموت في أصدق تعبير عن حالة الترنح التي وصلت إليه قطار التغيير في المنطقة، فلا نموذج العراق في التغيير والدمقرطة من الخارج، ولا نموذج إيران في التغيير بدعم جناح من داخل النظام ولا ثورة الشعب السلمية ضد النظام في تجربة الربيع العربي قد أتت بثمارها. وفي الوقت الذي كانت فيه أمريكا وأصدقائها الغربيين منهمكين في التدشين لتجربة تغيير أخرى بعد فشل تغيير منظومة القيم وتغيير الأنظمة بدفعة خارجية وتغيير الأنظمة بخلق اصطفافات جديدة في ساحات التحرير، قام تنظيم داعش الابن البار للقاعدة على أنقاض كل ذلك الفشل بتأطير خلافتها المزعومة على دولتين من نتاجات سايكس بيكو ولسان حالها تقول: ما رأيكم بتغيير الجغرافيا بدلًا من كل تلك التغييرات التي لا جدوى منها؟.

وأغرى تلكأ العالم في معالجة ظاهرة داعش وعبثه بالجغرافيا الرسمية، آخرين مثل قادة الكرد في اقليم كردستان العراق الى الدفع

باستفتائهم السلمي إلى الواجهة دون التدقيق في ظروف إنضاج هذا الحق الإلهي في تقرير المصير. ولكن يبدو أن العالم القاسي للسياسة الذي صبر أربع سنوات على عرس الدم الداعشي وعبثه بالجغرافيا لم يكن في وارد أن يصبر على (العبث) الكردي بالخارطة لأربعة أسابيع، حيث أجهضوا على (مهاباد) القرن الحادي والعشرين. وبقية القصة معروفة للجميع.

*نشر في موقع سارا بريس ٢٠١٧/١٢/٢٦

ليلة سعيدة للجميع

فوت بيها وعلزلم خليها

هذه كانت عنوانًا لأنشودة بعثية رددها مطرب بعثي قبل سقوط الدكتاتور صدام حسين في حرب العام ٢٠٠٣

ولأن المطرب لم يكن جديًا في دعوته لأم المعارك الأخيرة لسيده ومولاه صدام فقط امكن تأهيله من جديد بعد الانفتاح العراقي فعاد إلى موقعه في الفن المبتذل ليغني وصلة (قلبي) مساهما في تدمير ماتبقى من الذوق الغنائي العراقي الذي كان يشهد له القاصي والداني قبل سطوة البعث على العراق فنًا ونفطًا وسياسة.

وترك المطرب المنكوب السياسة ونزالاتها للعراقيين الجدد على غرار المحافظين الجدد في الزمن الأمريكي بتوقيت جورج بوش الأكثر اعتدالًا قياسًا بالزمن الأمريكي الجديد بحسب الساعة الترامبية.

ولأن الديمقراطية العراقية كانت (هدية الأجنبي) بوصف الدكتور فؤاد عجمي فإن العراقيين لم يقدروا الهدية التي وهبت لهم ففعلوا بها ماقاله الشاعر الفيلسوف بيرميرد في نقده اللاذع عن ضياع خاتم سليمان على يد العابثين المحليين زمن مملكة الشيخ محمود الحفيد .

وكرر الفضاء السياسي العراقي في عهد العراقيين الجدد بداية القرن الجديد ما دأب عليه كرد بداية القرن العشرين حيث خسروا التجربة وخسروا الخاتم الذهبي. وظهر بعد سقوط الصنم سياسيين من صنف من قال (ماننطيها) بالرغم الدستور والديمقراطية والبرلمان، وآخرون دخولها آمنيين مع بعض بهارات الشعبوية في تظاهرات المنطقة الخضراء حيث حطموا كراسي مجلس النواب بذريعة فسادها وعدم فاعلية الديمقراطية الأفرنجية وهم لهم حجتهم على كل حال لايصل إلى حد التمادي في الشلع والقلع.

وفي الوقت الذي كان فيه العالم يأمل أن تكون التجربة والخطأ ديدن العراقيين كما ديدن التجارب العالم الثالثية التي مازالت تحبو لكي تستقر على حال أفضل و أكثر جدوى للخصوصية الوطنية ،جاء رجل من أقصى البحار وليس من أقصى المدينة ليقول كما قيل في العراق (ماننطيها) وليدع أنصاره إلى فعل كل عمل شنيع كما دعا أحدهم يومًا ما أنصاره في كردستان إلى فعل كل مايستطيعون فعله دون وازع من خيار ديمقراطي أو حلول سلمية للتجربة الهشة أساسًا.

يقول أنصار ترامب (ماننطيها) ويدعو هو جلاوزته إلى خيار (فوت بيها وعلى الزلم خليها)

دون الالتفات إلى كون أمريكا أصبحت على كبرها أنموذجا للسياسة والحنكة الديمقراطية وهي مسئولة عن الإلهام السياسي أكثر من مسئوليتها تجاه أمريكا نفسها.

وفي كل الأحوال فيبدو أن الديمقراطية الغربية في اعلى مراحلها الأمريكية أصبحت منهكة كتجربة قبل أن نسارع إلى تسميتها بالمنتهكة انعكاسًا لما جرى في هذه الليلة .

ويبقى سؤال برسم الغد و برسم العقد الثالث من هذا القرن: هل أن القرن الجديد كما القرون كلها لها استحقاقاتها المستجدة وأن هذا القرن سيكون له خطابه وتجربته وكلامه المختلف أيضًا؟

على كل حال ليلة سعيدة للجميع

*نشر في الحصاد ٢٠٢١/١/٧

قراطنة أمريكا الجنوبية... من ماركيز إلى مارادونا

أحدهم بالقلم حاز على نوبل الآداب والآخر بالقدم حاز على كأس العالم

هذه هي الواقعية السحرية في أمريكا اللاتينية التي تغلبت على الدكتاتوريات اليمينية العسكرية ومازالت تجاهد من اجل يسار يمزج بين الوطنية والمساواة بمسحة روحية مسيحية لم تفلح في توليفه يساريات العالم الإسلامي على قدمها في الموائمة بين الاتجاهات المزدحمة

ولعل هذا ماقصده المفكر الباكستاني طارق علي بترنيمة (قراصنة أمريكا الجنوبية) في وصفه للمواجهة العالمية بين تجارب أمريكا اللاتينية من أجل الفكاك من قبضة مصالح الشركات العالمية المحتكرة من جهة وبين الولايات المتحدة التي تعتبر بلدان أمريكا الجنوبية حديقتها الخلفية في الاستثمار غير المتكافئ، و الأصح تعتبرها مخزن حاوية لنفاياتها الخلفية وهامشًا لتصفية حسابات غسيلها السياسي القذر مما لا تقدر عليه ضمن منظوماتها المكشوفة. وسعى طارق علي تلك النخبة النادرة من القادة اللاتين وتجاربهم المثيرة للجدل بقراصنة أمريكا الجنوبية (أبطال يتحدون

الهيمنة الأمريكية) . وقد برع هؤلاء القراصنة في تطوير تحالف واسع وفضفاض من فاعلي اليسار والأحزاب الوطنية والشعبوية مع رموز الدين من القساوسة والكنائس الثورية المرتبطة بالطبقات الفقيرة من أحباب المسيح والسيدة العذراء.

وسر الوصفة الشعبية يلعب الدور الأكبر. فاتحاد هذا الخليط العجيب بسحر اللحظة الثورية هي التي حققت انتصارات باهرة لليسار الشعبي في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، سواء بالتغيير المسلح كما في كوبا أواخر خمسينات القرن الماضي أو بالتغيير السلمي والديمقراطي كما في فنزويلا و البرازيل و بوليفيا وغيرها ، في أواخر عهود الدكتاتورية العسكرية. وما يوحد الأطراف المختلفة و يطيب خاطر الأطياف الملونة هو أحلام المستقبل الآتي و مصالح الغنيمة التي سرعان ماتتقاطع وتكشف التناقضات. كل هذا ومن هذا العجين المتنوع كان غابريل غارسيا ماركيز يستنبط مادة رواياته في الواقعية السحرية التي تميزت بها أدب أمريكا اللاتينية، وكان هو رائدها بالطبع. فجنرال يعيش في خريفه البطرياركي و كولونيل ليس لديه من يكاتبه وأجمل غريق في العالم قصة أدبية و ريبورتاجًا صحفيًا يشكل خزينًا حيويًا لكاتب اشتراكي الهوى يغازل بسحر الخيال مادته الواقعية. ومائة عام من عزلة الجنرال في متاهته تنتهي بأدب ثري يحصد جائزة نوبل في الأدب مع مايعقب ذلك بداهة من ثراء في المعيشة نتيجة لايرادات الروايات ودهاليز البلاط النوبلي وممراته.

وفي ساحات الملاعب يحصد الهداف المراوغ ماريو كامبس في عام ١٩٧٨كأس العالم لبلده الأرجنتين، ليجمل بشاعة إطلالة الحكم العسكري في سابقة خطيرة لتدخل السياسة في الملف الكروي. حيث قدم كيسنجر المنبوذ كردستانيًا والمتورط لاتينيًا جائزة كأس العالم هدية رخيصة للدكتاتور خورخي فيديلا طمعًا في تحسين صورته وصورة أمريكا في بلاد التانجو الأرجنتيني. مع ما أعقب ذلك من حكم الجنرالات من أصدقاء خريف البطريارك بحسب الرواية الماركيزية. فبلاد العم السام المهوس بكرة القدم الأمريكية لايهمها مصير مسارات اللعبة الشعبية في العالم. وسنة الفوز الملتبس بكأس العالم هي السنة التي شهدت تعزيز الولادة الكروية لمارادونا الساحر والذي حصد نوبل العالم في كرة القدم عام ١٩٨٦بمراوغات قدمه الذهبية كما بهدفه (الحرام) باليد في الشباك الانكليزية والتي سماها مارادونا بيد العناية الإلهية ليغطي على خسارة العسكر الأرجنتيني أمام استعمار السيدة الحديدية ماركريت تاتشر في حرب جزر الفوكلاند عام ١٩٨٢.

ويظل السجل الكوروي لأمريكا اللاتينية كما لأدبها الواقعي السحري مرتبطًا بالسياسة والجنرالات والدكتاتوريات يمينًا ويسارًا.

فغابريل غارسيا ماركيز الذي فضح في روايته خريف البطريارك البطل الدكتاتوري اليميني ببزاته العسكرية ونياشينه من الصفيح هو نفسه التبست عليه الصورة في واقع الحياة حينما تعلق الأمر

بالدكتاتورية اليسارية في كوبا فيدل كاسترو التي أطالت عمرها في الحكم مستعينة بماضي ثوري مجيد وتحدى عادل ومشرف لسياسات أمريكا ، وأيضًا مما هو مأسوف عليه، من تحالف هش ومخجل مع دكتاتوريات العالم الثالث وعلى رأسهم كاسترو العراق.

أما رواية اليسار الرياضي ممثلًا بالأسطورة ديغو مارادونا فقصته كانت أكثر التباسًا وغموضًا، فهذا الساحر الذي جمع بين الاحتراف المليادري ونزعته اليسارية، أو بالأصح نزوعه نحو الطبقة الكادحة التي خرج هو منها، ارتبط في محطات من حياته بملف المنشطات المخجل وببعض من مواقف الشغب السياسي التي سرعان ما كان ينسحب منها بمجرد إعادة ترتيب أولويات عرف بها حريفو كرة القدم كما حريفو السياسة.

فقد كان مارادونا معجبًا بجيفارا الثوري العالمي الأشهر وهو من مواطني بلده الأرجنتين وكان صديقًا لكاسترو بطرياك كوبا و هوغو شافيز آخر السادة المحترمين في نادي قراصنة أمريكا الجنوبية من فنزويلا.

ولم تجمع قصة تحدي كرة القدم وقصة الكفاح الأدبي بين ماركيز ومارادونا، فمجالات الإبداع مختلفة . ولكن جمعهما الحب الرومانسي والإعجاب الكبير بكاسترو . حيث كان كاسترو صديقًا لكليهما واستفاد من شهرتهما لتلميع صورته بعد ظهور تجاعيد سياسية على ملامحه حيث ذبل وبهت مشهد الزعيم الثوري العظيم

لصالح مشهده الأخير كزعيم طويل القامة وطويل الإقامة في الحكم. وربما سيجمع بينهما بوتريت فني بقلم روائي آخر من روائيي الواقعية السحرية في القارة البرونزية، حيث السحر واليسار والعسكرية و توابل روحية لا بد منها.

نشر في ٢٠٢٠/٩/٢٠

الفصل السادس
في حديقة الثقافة

في ثناء تجربة يلماز غوني

بعض الكبار يرحلون ويتركون في القلب حسرة تتعلق بالمنجز غير المكتمل الذي يحمل في صورته الجنينية ملامح مشروع إبداعي عظيم، لم تتسن له نهاية سعيدة، بسبب غدر الزمان وغفلة المنية.

وتتحول الحسرة نفسها إلى مجال خصب للتخيل وتقليب الاحتمالات حول ما كان سيكون الأمر عليه لو أن الزمن كان رؤوفًا بالإبداع، فأطال في عمر المبدع وسمح له بإنجاز المقدر له أن ينجز، وأحسب أن سجل المبدع الكبير الراحل يلماز غوني هو من النوع الذي ينطبق عليه التشخيص الآنف الذكر مما يطلق في القلب ألف حسرة وحسرة.

العمر الإبداعي ليلماز غوني لم يتجاوز العشرين سنة، ولكن المنجز من حيث النوع والصدى يعادل عمرًا بأكمله. وما كان في أجندته الإبداعية، لو أجرينا حسبة زمنية بسيطة، كان سيكون أعظم وهنا مبعث الحسرة. ولكن هل عظمة وكبر المخرج الكبير يقاس بالعددية أم أن المسيرة البهية لمناضل أدواته السينما والفن الراقي تشكل خصائص جوهرية في التعريف وحفظ المكانة، هل يكفي أن نقول أن يلماز غوني كان ثوريًا يساريًا لكي يمنحه ذلك جواز

المرور نحو الخلود؟ وهل كان عدد اليساريين الملتزمين قليلًا في عهده حتى تكون الهوية الفكرية تمايزًا في عالم الفن؟ هل يكفي أن نقول أن غوني كان مخرجًا كرديًا قدم السينما باسم شعب مضطهد منع من تحقيق ذاته؟ حيث منع من تطوير ثقافته القومية ومن غير الكرد وبعض أصدقائهم، كان سيصفق لنتاجات غوني السينمائية حين يسدل الستار عن الشاشة الفضية؟

كانت نهضة يلماز غوني ووعيه بقضية شعبه القومية بعد عهود من السراب اليساري التركي إيذانًا بنهضة أمة، علامة من علامات السعة الثورية، حيث تتم استعادة الوعي بحقيقة وجود شعب متميز عن الترك وعريق في وجوده على أرضه، ترك غوني لعبة الإشارة والغمز إلى قضية شعبه القومية مذ وطأت قدماه أرض باريس، بلد الكومونة وعاصمة ثورة الحرية والمساواة والإخاء، إذ كانت هذه سمة أفلامه العظيمة في رحلته الإيطالية نسبة إلى (خصائص السينما الإيطالية الواقعية) وانتقل الى الحديث المباشر عن كردستان، والأم ومعاناة الشعب في رحلة الاستعمار الداخلي تحت نير الفاشية العسكرية التركية، سواء في أفلامه الكثيرة مثل الطريق والقطيع وسيدخان والجدار أو في حديثه المباشر أثناء عقد الندوات عن ضرورة تكثيف الجهود الثورية من أجل درء مخاطر التطبيع والتتبع بحسب أهواء الانقلابيين برئاسة كنعان إيفرين.

كانت «باريس» محطة تكثيف الوعي بالمسألة القومية ومنصة إطلاق لرغبة دفنية بالكردوية نسبة إلى الهوية الكردية، كردوية

قمعها الإنكار الكمالي طوال عقود من الحكم الجمهوري، أخذ غوني يصول ويجول في التعبير عن هذه الرغبة الكردية دون أن يكون ذلك على حساب آخر نتاج فني له، وهو فيلمه»الجدار» كان الجدار علامة مضيئة في تاريخ سينما غوني، وأيضًا كان تأكيدًا على الفصل الدقيق الذي كان غوني يحرص عليه بين سطحية المباشرة السياسية وبين عمق الفنية من حيث اتكاله على البعد الجمالي.

هرب يلماز غوني من السجن الكبير، كما هرب ناظم حكمت ضمن سيناريو محكم كرره زعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان، ذهب حكمت إلى الاتحاد السوفياتي وذهب غوني إلى باريس، بينما واجه أوجلان قدره السيزيفي، حيث دار دورة طويلة من سوريا إلى روسيا واليونان ونيروبي إلى أن انفردوا به في سجن»إيمرالي» مكبل اليدين ومحصورًا في سجن هرب منه طويلًا، هل كان هذا قدرًا معاكسًا أن يقضي ناظم حكمت مدة من محكوميته كما قضى يلماز غوني وأن يفلت أوجلان (جوبان) الواقع الكردستاني من السجن لينتهي به القدر المعاكس مسجونًا بعد دورة طويلة من الهجرة والنضال؟

وماذا عن قدر أحمد كايا، الفنان، الشبيه بقدر يلماز غوني في هجرته من واقع التركوية إلى الوعي بالذات الكردية؟ وماذا عن تجربة نظام الدين أريج الفنان المتمكن الذي اشتهر بلقب فقي طيران.

خاض كايا جولة من الإصرار على حقيقته الكردية، فقاطعه الوسط الفني المستشرب بالافكار الشوفينية وصوروه إرهابيًا منبوذًا

بعد أن كان بطلهم المفضل، حيث كان جزءًا من المشهد الغنائي التركي.

تقبل الوسط الفني المخملي يسارية كايا وخصوصيته ولكنه لم يتقبل ولو لحظة كرديته، فاستقر مثل يلماز غوني في باريس، حيث قضى ربيعًا قاسيًا لينتهي مثله، مثل أبطال الحرية من أحرار كومونة إلى الدكتور عبدالرحمن قاسملو ويلماز غوني، كان اللفظ القاسي للوسط الفني جرحًا عميقًا في قلب كايا وظل يستذكره كلما قدم كونسيرتًا أو حفلًا غنائيًا في منفاه الأوروبي، صحيح أن الكرد والترك والأوروبيين احتفوا به وأحاطوه بحب وتقدير مثل الذي أحيط بها غوني، ولكن جرح كايا ظل ينزف إلى أن صرعه لأن كايا كان ضحية الفاشية الفنية ومناوئيها كان من وسط يفترض أن يعادي الفن رغم اختلاف مناهج القيمين عليه، بينما كان غوني ضحية الفاشية العسكرية والنظام الناكر للحقيقة الكردية، واللافت أن قصة كايا وهجرته الاضطرارية تكشفان عن واقع التراجع الذي أصيب به المجتمع التركي ونخبته الثقافية والفكرية، ورغم انفتاح التسعينيات كان يفترض أن يقضي إلى جرعة من الشجاعة في أوردة النخبة التركية في التعاطي مع الحقيقة الكردية، إلا أن العلاقة الجنتلمانية في الوسط الفني لتركيا السبعينيات أفضل بما لا يقاس، إذا ما قورن بقصة أحمد كايا مع شلة الفنان عدنان شانسيز الذين هاجموا أو شتموا الفنان كايا لمجرد أنه أعرب عن رغبته في الغناء باللغة الكردية، يتذكر متابعو محطات غوني في السينما التركية انه

عندما فاز بجائزة أفضل فيلم في مهرجان السينما التركية منتجع قرر انقلابيو ١٩٧١ أن يحجبوا عنه الجائزة و قرروا منحه للفنان التركي المشهور جنيد أركان الذي عرف عراقيًا وتركيًا بلقب»البطل الغازي».

كان جنيد حبيب السينما الرسمية حيث داعب مخيلة القوميين الأتراك بأفلامه عن القائد «التركي» صلاح الدين الأيوبي وعن شمس التحرير التي ستشرق يومًا ما من بلاد الطوران في آسيا الوسطى حيث تنكسر أغلال العبودية. ومع هذا فإن أخلاقه الرفيعة منعته من أن يكون البطل البديل الذي سيحظي بجائزة هو ليس أهل لها، فقال جنيد بشجاعة واباء «إن الذي يستحق الجائزة هو غوني وفيلمه، وهو يرفض أن يتقلد وسامًا يستحقه زميل له في المهنة.. فتأملوا.

*نشر في موقع ايلاف ٢٠١٨/٣/٦

وماذا كان رأي المرتد كاوتسكي؟

قبل مائة سنة كتب (الرفيق) لينين كتابه السجالي حول الديمقراطية البرجوازية و(بديلتها الثورية): الديمقراطية البروليتارية، في الرد على المفكر الألماني كارل كاوتسكي، كان اسم الكتاب: الديمقراطية والمرتد كاوتسكي. ويغنينا وصف كاوتسكي بالمرتد عن التساؤل حول نظرة لينين لمساهمات المحاور المختلف معه في الأدبيات الاشتراكية، فهو مجرد مرتد آيديولوجي ينبغي سحقه لا انتظار النفع منه.

واستذكار مئوية هذا الكتاب ليس من أجل الفذلكة الفكرية في دعم مساهمات لينين الفكرية ودوره الكبير في تطوير الأدبيات الماركسية. فهناك على طول البلاد وعمر العباد من أوفى هذا الموضوع حقه، ولا من أجل إعادة الاعتبار للرفيق كاوتسكي ودوره، هو الآخر، في السجالات الفكرية في الربع الأول من القرن العشرين.

ليس من أجل هذا ولا ذاك، بل غايتنا من أجل التوقف عند ظاهرة تتكرر في التصارع السياسي على مسرح الحياة في بلادنا، ظاهرة اجتماعية جرت العادة على تسميتها بالفكر السائد أو النمطية في التفسير والتعاطي مع الظواهر والأشياء والأحداث، هذه

النمطية التي يمكن تفهمها فيما يخص تعاطي العوام، أما والمسألة تتجاوز إلى تمثلات النخبة ورؤاها فإن تجذر هذه العدوى ومئويتها شرقيًا وفي الشرق محليًا، يحتاج إلى وقفة نقدية ليس الغرض منها مدح أو قدح لينين أو تروتسكي، فربما في بلد المنشأ، أو يقينًا، كان المحاوران أعطيا هذا الموضوع حقه وكان لهما الفرص ذاتها في الدفاع عن وجهة نظرهما، كل على حدة. ولكن النمطية الشرقية كانت أقوى من الهيام بالتحاور، العنيف منه والهادئ، الرجعي منه والتقدمي، لذا اكتفينا في بلاد الشرق بما كتبه رفيقنا اللينيني فلادمير طالما أن نموذجه السوفيتي انتصر على السجالات الأخرى لدعاة الاشتراكية غير البلشفية، والكاوتسكية طبعًا من أعمدتها.

لقد درجت مطابع المعسكر الشرقي من "دار التقدم" إلى "دار داروغا" إلى "الفارابي" وإلى المطابع الخفية مما هو من مستلزمات النضال اليساري السري على تدوير ترجمات الرد على الكاوتسكية طوال عقود، لذا اكتفينا برواية الرفيق لينين ودحضه لحجج كاوتسكي (المرتد). ولم نسأل إلى أن حلت المئوية، ماذا كانت حجج المرتد ولماذا ارتد؟

إن الرواية الشرقية قدمت عن كاوتسكي صورة شيطان أفاق، خادم للبرجوازية أو مطية لها على حد وصف الشهيد "فهد" لحكومات المرحوم نوري سعيد. عادت أرواح السادة لينين وكاوتسكي وفهد ونوري السعيد إلى باريها ولم يرجع قط الحق الموضوعي إلى أصحابه في التقييم المنصف. وظل التفكير النمطي سيد الموقف

راسخًا متجذرًا غير عابئ بتلوث الحقيقة وتشوش الذهن والرؤية.

كيف يمكن لهذا الخطأ الجسيم وهذه المزحة السمجة أن تتكرر دائمًا؟

هل هي نتاج النمطية في التفكير والتبسيط، في اعتماد البصر بدلًا من البصيرة؟ إن خطأ وجناية الخطيئة مضاعف إذ يبرز في ساحة النخبة. تذكروا، كنموذج، كاريكاتيرات الصحف في العهود السابقة، حيث الرجل النحيف يمثل الفقر والبؤس، والرجل السمين يمثل الرأسمالية والاحتكاريين، إن الشيء السيئ والمخجل في هذا الأمر ليس في تواري الرأسمالي السمين في الكاريكاتير عن الأنظار، بل في تعرض السمين، الفقير والمنكوب، للتحقير والعقاب المعنوي اعتمادًا على نمطية في التفكير، سطحية قاتلة للعدالة ومشتتة للذهن السليم.

فأغنياء اليوم رشيقو القد والقوام، وفقراء العصر الجديد ولربما كان القديم كذلك، فهم السمين والنحيف وفقرهم مكنون في الباطن لا في ظاهر البطن. وأتذكر حين كنا في جامعة الموصل، حيث النقاشات الشبابية حول انهيار الاقتصاد والاشتراكية كجزء من اهتمامات طلبة قسم الاقتصاد بالموضوعات الاقتصادية، فإن صديقًا يساريًا كان يجادل صديقًا آخر حول الانتصار الحتمي للرأسمالية اعتمادًا على الكتاب الرائع والصادر وقتها للدكتور فؤاد مرسي، (الرأسمالية تجدد نفسها) حول تجديد الرأسمالية لآليات عملها. حيث أنبرى صديق آخر حسمًا للجدل البيزنطي: ولكن لماذا

تظنون أن الرأسمالية تقر بقدمها وعفونتها حتى تعترف بضرورة تجديد نفسها؟

صحيح، لماذا نظن أن الرأسمالية تتبنى أحلامنا ورؤانا حتى نتصور أنها تشعر بما نشعر أو بما كنا نشعر به وقتها من الألم والحزن؟ ومازلت أتذكر هذا الحسم اليساري لصديقي العتيد وما زلت كما أقول على سبيل التنهد والتهكم معًا: ولكن ماذا كان رأي المرتد كاوتسكي؟.

*نشر في موقع ناس في يوم ٢٠١٨/١٠/٢٨

جواسيس العصر ومرتزقة الانتقالية

المرتزقة المتزلفون المتسلقون، هم آفة قاتلة سواء في التنظيم أو في المجتمع

نقل البندقية من كتف إلى كتف، هذا هو حال الجواسيس والمرتزقة في كل عصر وأوان وبين كل ملة وعلة. متزلفون متسلقون يصعدون على أكتاف الغير ويعرفون من أين يؤكل الكتف، ثم ينقلبون على ولي نعمتهم، والحق أن ولي النعمة مثل هؤلاء يستحقون طعنة الخنجر تلك، طالما يؤثرون المتزلفين على المتألقين ويفضلون المتسلقين على المتسابقين الذين يتبارون في خدمة الصالح العام.

والجواسيس أنواع، منهم من ينقلون الكلام على علاته بأمانة وحرفية يستحقون عليها المكافأة، رغم أن الوشاية رجس من عمل الشيطان.

ومن الجواسيس من يبدع في اختلاق الأكاذيب ويؤلف من عندياته الشيء الكثير مما يدمر الثقة وله مفعول السحر في تدمير الصداقات والتحالفات.

ومن هؤلاء من يجمع اضافة إلى جاسوسيته ووشايته صفة الارتزاق والتنقل بين المعسكرات عارضًا خدماته المتردية على كل

من يدفع أكثر؟؟ وهو يغير المعسكرات والولاءات دون أن يرف له جفن. يبيع السر الغالي بابخس الأثمان ويشتري الأمان في كنف عدوه الافتراضي السابق ليعرج على ربيب آخر ويجعل من سابقه عدوًا مبينًا.

والمرتزقة المتزلفين من أنصاف الموهوبين، فلا هم راضون بقسمة الطبيعة لهم، ولا هم من الموهوبين المكتملين الهوية والخصائص، بحيث يترفعون عن صغائر الأمور متفرغين لصقل الموهبة ودفع ضريبة الدور والمكانة.

ويمكن القول عن هؤلاء بأنهم من أنصاف الموهوبين ممن يقدمون أنصاف الحلول وأنصاف النتائج لذا فإنهم أبطال أزمنة القلق والارتباك والفوضى، يقفزون ككنغاغر الانتهازية من موقع لآخر ومن حالة إلى أخرى، لا لون، ولا طعم ولا رائحة لهم، ولكن دون أن يكونوا كالماء الذي جعل الله منه كل شيء حي. هم فقط شرايين الحياة بالنسبة للمتأرجحين من شلة الخائفين من كل جديد، والمتشككين في كل تحديث وتطوير لمسار المجتمع والتجمعات المعبرة عن شأنه العام.

وأخيرًا، فأن المرتزقة المتزلفين المتسلقين، هم آفة قاتلة سواء في التنظيم أو في المجتمع. لن يعرف أولو الأمر خطرهم، إلا بعد نقلهم للبندقية من كتف إلى كتف وحينها يكون الفأس قد وقع في الرأس.

*نشر في موقع سارا بريس في ٢٠١٧/١١/٢٩

الخيار المستقيم أم خيار الإستقامة؟

ما يجرى من تكالب على المناصب الحزبية والحكومية في كردستان ونحن على أعتاب الحكومة الإقليمية الجديدة وعلى أعتاب ما يقال عن إمكانية عقد مؤتمر جديد للاتحاد الوطني الكردستاني يذكرني برواية (حضرة المحترم) للنوبلي العظيم نجيب محفوظ.

يقضي بطل الرواية حياة مستقيمة بمعنى التكلس والجمود وليس بمعنى الإستقامة والشرف. حياة يركز فيها الموظف البيرقراطي والمسلكي على هدف واحد هو الحصول على كرسي (المدير العام) من اليوم الذي يدخل فيه السلم الوظيفي الطويل. يقضي حضرة المحترم (القادم) الذي لم يصبح محترمًا بعد لأنه لم يرتق السلّم النهائي للمدير العام، جل حياته الوظيفية الإدارية ووظيفته الفيزيكية كإنسان في هذا المجتمع وكأنه آلة بيروقراطية وكتلة صماء جامدة لا تؤثر فيه عاتيات الأعاصير وعاديات الزمن، مجرد من المشاعر والانتماءات متجنباً تقلبات الحياة ودروسه الجميلة التي تقوي شوكة الإنسان وتنمي عضلات الصبر والتريث لديه وفيه. حضرة المحترم في رواية محفوظ ينال في النهاية مراده الوظيفي ويجلس على

كرسيه الوثير ولكن بعد فوات الأوان حيث لا صحة وعافية سليمة تعين على الاستمتاع بالمنصب ولا ذرية صالحة تواصل مسيرته من بعده، ولا هدف نبيل يقضي من أجل تحقيقه ماتبقى له من عمر.

إن حضرة المحترم وهو يفني زهرة العمر في سبيل الحصول على منصب المدير العام يتناسى أو يتجاهل الواقع والحقيقة من أن ما هو عصي على أبناء الفقراء في بر مصر وصعيدها يحصل عليه أبناء الذوات وخلان الملك وأحباب البلاط برمشة عين. منهم من يتنقلون بين المناصب الرفيعة في الوزارة فيما لا يحصل الموظف الكحيان إلا على فتات الموائد وأقصى ما يمكن أن يحلم به هو رئيس الملاحظين بعد قضاء العمر الطويل ولكن غير المثمر بين الأضابير وأقسام الأرشيف مستنشقًا رائحة الأوراق النتنة وما تحمله من علاوات وترفيع بطيء جدًا وترقيع سريع لأخطاء الكبار.

ونجيب محفوظ انطلق في روايته من تجربة موظف في جهاز الدولة الفرعونية من العهد الملكي البائد إلى العهد الثوري الجاحد. لذا فهو مطلع على خريطة البيروقراطية المصرية المطبقة على أنفاس الفقراء والمتساهلة جدًا مع الطفرات السريعة لمن يعرفون من أين يؤكل الكتف. وكانت الوظيفة بالنسبة للموظف والروائي محفوظ الظل الذي احتمى فيه من قوة تقلبات الحياة لكي يتفرغ لعالم الرواية التي قادته أخيرًا لنوبل الآداب ولم يشتبك في صراعات الكبار ولم تكن له طموحات الصغار في منصب حضرة المحترم.

لذا بقي المحترم الأخير في الحياة حيث عالم الرواية الرحب الذي سيتيح له التقاط الشخوص وملامح الحياة المصرية الثرية.

كونوا روائيين وشهودًا على العصر وليس ماكنة صدئة في آلة الطموح الوظيفي المدمر، فهي نتنة وإن بدت رائحتها كرائحة المسك.

*نشر في موقع ناس في يوم ٢٠١٩/٦/١٧

ومضـــات

-١-

إلى خالد سليمان مع التحية

كان قاسم أمين الذي طالب بحرية المرأة قد أهدى كتابه الثاني بعنوان المرأة الجديدة إلى سعد زغلول زعيم الثورة المصرية صديقه الأزهري الشاب عرفانًا بالجميل وتصديقًا لصحبة الأفكار الوطنية . فقد وجد أمين ذو النظرة الثاقبة ومضة التحرير مشتعلة في زغلول قبل أن يتحول إلى زعيم الأمة قولًا وفعلا

وهذا ما لم يدركه مصطفى كامل الثائر الذي حمل لواء استقلال البلاد وتحرير العباد فيما كان يخاصم قاسم أمين بحجة أن معركته لإنصاف المرأة هي اضعاف للجبهة الداخلية و إشغال الأمة بمعارك جانبية من مثل قضية المرأة و مساواتها بالرجل فيما أولوية المعركة الحقيقية بحسب فهم مصطفى كامل يجب أن تكون لتحرير مصر و استقلالها.

وفي الحقيقة فإن مسار التاريخ كان لصالح نظرة قاسم أمين الذي تنبأ بظهور زعيم الأمة سعد الذي كان يؤمن بتحرير المرأة وتحرير الوطن معًا، فيما خسر مصطفى كامل معركته في تحرير

الوطن كما خسر معركته في منع الانتصار لأفكار قاسم أمين التحررية.

كل هذا السجال الفكري الثري في مصر أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين كان متزامنًا مع ظهور أول صحيفة كردية في مصر الخديوية. أي صحيفة كردستان التي أصدرها الأمير مقداد مدحت بدرخان.

وبعد قرن من عصر قاسم و مصطفى وزغلول وبدرخان فإن الخبر المنشور في صفحة الصديق خالد سليمان يكشف عن غزوة جديدة للرجل الكردي في بلاد الحرية والمساواة حيث يقتل الرجل زوجته المطلقة بعد أن هجرها قبل سنين.

وبعد كل هذا فإننا نلوم تنظيم داعش بوصفه خطرًا مباشرًاعلى كردستان المحررة فيما الداعشية نبتة أصيلة في تكويننا الثقافي والفكري يطاردنا حتى ونحن في بلاد الأفرنج.

ولا خير في أمة يناضل من أجل التحرر القومي والوطني ويدعو العالم لإنصاف قضيته التحررية فيما يرتكب رجاله جرائم موسمية في الداخل والخارج ضد نسائه.

٢٠١٨-١٢-٢٦

-٢-

قراءة في كتاب فؤاد مجيد مسري

انتهيت الآن من قراءة الكتيب الدسم: مواقف تنسخ المواثيق والذي يتضمن اثنين وعشرين مقالًا كتبه السيد مسري في سنوات مخاض ولادة الدولة العراقية الجديدة مرورًا بإقرار الدستور العراقي في ٢٠٠٥

إلى محاولات جعل التوافق أساس العقد السياسي الجديد بين المكونات دون التفاتة ضرورية لخيار علمانية الدولة وضرورة لجم الطائفية والمذهبية. والمقالات هي بالأصل افتتاحيات مجلة رؤية التي كانت شهرية متميزة صدرت في أعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٧

الكتيب ينشط الذاكرة حول وقائع فترة التأسيس الجديدة وماجرى من سجالات حيوية نسيناها في زحمة الإحباط وانحدار التجربة الديمقراطية نحو المذهبية والاستفراد بالسلطة والفشل في الوفاء للدستور و التصارع بين أجنحة الطبقة السياسية الحاكمة.

كما أنه يذكرنا بالأيام الخوالي التي كان فيها الإعلام الكردستاني يساهم في تقديم وجهات نظر كردية ديمقراطية حول قضايا العراق عن طريق منصات إعلامية بلغة الضاد وهي الآن نادرة ماعدا بعض

الإصدارات الثرية التي مازالت تقاوم مثل الإنصات المركزي والقسمان العربيان في موقع بوكميديا وتلفزيون كركوك.

ما أحوجنا إلى مثل هذه المساهمات يا كاكه فؤاد ويالیتك تعاود الكرة في تنشيط هذا الجهد الفكري فنفوز فوزًا عظيمًا.

-٣-

(روح بيكرد) يتجاوز المحاورة

(روح بيكرد) هو روح نصوصه وتجربته الأدبية الثرية. تجربة تمتد على طول أربعين عامًا بين النتاج القصصي والترجمة والنصوص الثقافية حول الأدب و القراءات المختلفة للرواية والنصوص الابداعية.

يقدم الصحفي والشاعر إدريس علي في هذا الكتيب الحواري القصير موجزًا مركزًا حول تجربة رؤوف بيكرد بين حياة شخصية حافلة بالانتماء السياسي للقضية القومية مع نفور واضح من الانتماء الحزبي المجرد.

يتحدث بيكرد في هذا اللقاء عن الأصيل والثابت في تجربته الحياتية وهي تجربة الإبداع الأدبي الأصيل ، ويعرج اضطرارًا حول المتغير والآني في العمر المديد وهي التجربة السياسية انتماءًا حزبيًا وحركيًا حيث لامناص للكرد، وخصوصًا الكردي الواعي، من أن يكون أو لايكون منتميًا لقضية شعبه بعيدًا عن حصار الدكتاتورية

والطغمة الفاشية التي تستخدم أدواتها في الترهيب والضغط الأمني والترغيب عبر جدلية الإغراء والآمان المزيف حيث لا آمان في ظل الحياة البعثية.

يورد بيكرد أمثلة عديدة عن تجربته مع الادب المنتمي للقضية والعيش في المناطق المحررة للثورة الكردية، ثورة أيلول، ومن ثم ترده على مناطق الثورة الجديدة ورفد إصداراتها الثقافية بالنصوص الإبداعية سرًا وعلانية مع مايحفو ذلك من مخاطر أمنية حيث تقارير الجواسيس الذين لايستطيعون مجاراة الأدب الملتزم والمحتوى الإبداعي الرصين فيلجأون إلى الرخيص من التصرفات التي يندى لها جبين المواطن العادي فكيف بالمشتغل بالحقل الثقافي.

يتحدث كاتب مجموعة بوار الشهيرة ومجاميع قصصية عديدة عن مجالات الترجمة حيث رفد اللغة الكردية بترجمات متميزة من الإبداع العالمي من جيخوف مرورًا بدستويفسكي وانتهاءًا بباقة ترجمات أخرى أغنت المكتبة الكردية أيما إغناء.

يحرك الصحفي و الشاعر إدريس علي في تساؤلاته المتميزة النجوى والروح المتمردة لروؤف بيكرد منذ طفولته وشبابه وحتى تجربته العائلية والأبوية ونفحات من العلاقات الإنسانية التي لاتخلو منها تجربة الأديب الكردي الحافلة.

كتيب (روحي بيكرد) هدية جميلة من محاور نشط وأديب تميز بتجربة ثرية نعتز بها جميعًا.

جَعْجَعةٌ بِلا طَحين

«تراهم يتهمونَ الناسَ ويُحمِّلوهم المسؤوليةَ في حربٍ استباقيةٍ كي يتجنبوا النقدَ والمحاسبة»

«ثرثرة فوق النيل» رواية نجيب محفوظ الشهيرة وهي تتناولُ حياةَ ثُلةٍ من البُرجوازيين الصغار تتخذُ من عَوَّامَة على ضفاف نهر النيل مكانا للخوض في ثرثرتهم التي لايكفون عنها، فهم مجموعةٌ من الكُسالى و المتقاعسين ليس لهم شغلٌ سوى توجيهِ النقد والطعن. فيما كان شبابُ مِصرَ يضحون بانفسهم في معركة العبور لتجاوز اليأس واللاأمل وتدمير الصعاب، وترى الثرثارينَ لا يتخلون عن ثرثرتهم، و الثرثرة كما يذكر الشاعر الكردي المعروف لايُسمنُ ولايُغني عن جوع.

يُصوِّر نجيب محفوظ في هذه الرواية المميزة مصيرَ طبقة طفيلية في المجتمع المصري، الذي وصف الشاعر «فائق بيكس» امثالهم في المجتمع الكوردي شعرا وليس رواية بقوله

«و هل كنتَ تظنُّ ان السعي من اجل نُصرة الكرد سهلاً كأكلِ التمر ! ام انه كلام فج ؟!»

لم يرَ محفوظ ولا بيكس الاب سقوطَ صنم هؤلاء الثرثارين في مصر كما في بلاد الكورد، لذا عادَ بيكس الابن ونقصد الشاعر الكبير شيركو بيكس في ثمانينات القرن الماضي وفي عزِّ بطولات البيشمركة في ثورته الجديدة الى طرق الهاجس نفسه ولينتقدَ هؤلاءِ الثرثارينَ في نصوص ادب المقاومة.

وا أسفاه لا نملك شاعراً اخر مثل احمدي خاني ولا كاتبا كمحفوظ ولا شاعرا اخر ك»بيكس» كي يتناولوا ويعالجوا لنا في ادبهم الثري ثرثاري عصرنا هذا .

و ثرثارو هذا الزمن لايكثرون من الكلام فقط بل انهم اصلافٌ وعديمو حياءٍ ايضا ولا يتورعون في فعل كل ماهو مشين.

هؤلاء ليسوا كأبطال رواية نجيب محفوظ امكنَ احتواءُ و حصرُ خيرهم وشرّهم في عوامة واحدة، هؤلاء تفشوا كال»كورونا السياسية» وهم يملئون اوطاناً واوطان.

ولهذا تراهم يتهمونَ الناسَ ويُحمِّلوهم المسؤوليةَ في حربٍ استباقيةٍ كي يتجنبوا النقدَ والمحاسبة.

وكما يقولُ المثلُ «ضربني وبكى وسبقني واشتكى»

بضاعة أتلفها الهوى

إن مايجري مضيعة لوقت العراقيين، يفوت عليهم اوقاتهم واحيانهم ومستقبلهم فيما يسمونه انسدادا سياسيا، فهو يكلفهم الكثير مما لاحاجة له اصلا.

حينما تبرز في بلاد الله فكرة سياسية الى السطح او يتشكل تيار جديد، فذلك يغني ويحيي ويضيف حماسة للمجال السياسي. لكن في العراق يتحول الامر الى مناسبة للانغلاق السياسي ومراوحة المكان. يضيف هما على الهموم ويضاعف المآسي، على إعتبار انه وبعد ١٩ عاما على سقوط صنم صدام في قلب بغداد ان القادم عبارة عن مرحلة جديدة من دورات الزمن او صفحة بيضاء يسطرها العراقيون (الجدد جدا) خلفا للعراقيين (الجدد) الذين استلموا زمام الحكم بعد عملية تحرير العراق.

هناك مثل تركماني يقول (انتظر الخاتمة) او ما معناه في المثل العربي (العبرة في الخواتيم)، فلو كانت المحاصصة فيما بين المكونات الثلاث الشيعة والسنة والكورد مشكلة المرحلة السابقة، نرى اليوم ان الثلاث صارت ستة: شيعتان وسنتان وكردان إثنان. اي تجزئة المجزء كما تقول الادبيات العربية. المشكلة ان هذه الاطراف تلك لاتمارس السياسة في بلدين مختلفين كلا على حدة، بل هم في العراق

ويتصادمون في اروقة بغداد، ان التشابك والتداخل والزحام هو نتيجة طبيعة لترك المسيرة في منتصف الطريق بدلا عن التعاضد في المهام، العراقيون يدفعون ثمن ذلك، والضاربون مبدأ التوافق عرض الحائط والباحثون عن الحل خارج التوافق ، هم وحدهم يتحملون مسؤولية ذلك.

ما يحصل من مماطلة وتسويف وتأخير يدفع ضريبته الناس من ايامهم وحياتهم ومعيشتهم، والانكى من ذلك ان لا احد في هذه اللعبة السياسية يتحمل وزر الاضرار والاذية والمضرة، ربما يقيدون الامر في خانة "التلف"، او كالجملة الاثيرة التي اقتبسها الفنان المصري المعروف (يحيى شاهين) من رواية (بين القصرين) لنجيب محفوظ حين قال بلهجة مصرية محببة:

قيّد عندك: بضاعة اتلفها الهوى.

يضع سره في اضعف خلقه

من يهتم؟ يهتم سجل اعمال الانسان يوم يقابل وجه ربه الكريم، يوم يقيم الحصاد المر حيث نتوئات اللوح الختامي يفضح المشين والمخجل مغطيا على الحسن القليل. يكاد المرء ان ينكر اسمه و رسمه وعنوانه جراء ما اقترفته يداه من اخطاء بحق شعبه وقومه واصدقاءه. يوم لاينفع الندم ولا فرصة لتعديل المسار وتأهيل المسرى .

يقول اللامبالي متذاكيا : ومن يهتم ومن يخجل ومن يحاسب؟

يحاسب المحاسب الذي لايقوي اليوم على الوقوف ولايستطيع ان يتصدى للانحراف لانه ضعيف البنية و ضعيف الحيلة.. ولكن

مسار الحقيقة ومكر التأريخ سيقول كلمته اخيرا لو بعد حين حيث قيل في ادبيات الصبر والسلوى والتحمل : ان غدا لناظره لقريب . يهتم حيث الضعيف يوما ما سيقوي شوكته وينال منا اذا كنا متغطرسين ويعوضنا خيرا ان كنا من الصابرين الصادقين .

من يهتم ؟ يهتم الذي لايملك الا ان يهتم بالحق والعدل و الاستقامة ولو بأدنى مستوياته .

من يهتم؟ يهتم الذي لايؤمن بالمثل الشعبي المتخاذل: (عوافي اللي يجيب نقش) ويميل الى الامثال الشعبية التقدمية التي تنتصر للحق والعدالة من مثل (لك يوم ياظالم)

ذلك لان (ابو المثل ماخلى شي ما گاله) اعتمادا على تصنيفات المجتمع وطبقات الملل والامم.

من يهتم؟ يهتم الذي يربي الصبر الجميل لان الكتاب العزيز قال بالحرف المكتوب والكلام الموعود: (وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ).

يهتم المتضرر من الواقع المحسوب على الحق و ماهو بحق بل هو باطل مبين.

ولولا حكمة الحياة حيث العين الثاقبة هي عين الثوري المحروم لما شهدنا بطول العالم وعرضه تحولات عظيمة حركت الساكن الراكد و نظفت مجرى العين الصافية.

يهتم من يهتم بالحد الادنى من الانصاف والحد الواقعي من التمكين.

ولهذا بالذات قال اكثر الملل صبرا المصريين: يضع سره في اضعف خلقه

الفصل السابع
محفظة قديمة

هذه بعض الكتابات القديمة أرتأيت جمعها هنا

الاختناق في بغداد!

مجموعة من الكرد نزلوا من الجبل ودخلوا بغداد بكل رغبة في إثبات ارتباطهم بالعراق الجديد. دخلوا ويحدوهم الأمل في البقاء طويلًا بعد طول قطيعة قسرية لم يكونوا هم المبادرين بها. وإن كانوا من ضحاياها بطبيعة الحال.

وما زال هذا الأمل قائمًا طالما أن الحوار والسجال حول الشكل الذي يستقر عليه الحال في العراق مازال مستمرًا. ومن المؤكد أن الكرد الذين أتقنوا لعبة السياسة وتجندوا بروح الصبر والمثابرة سيبقون في بغداد حتى يضمنوا فدراليتهم ويسهموا بثقلهم المتنامي في تشكل الدولة الجديدة ثانيًا. إلا أن هناك من لازال يتعامل بحذر وحساسية مع هذا الحضور الكردي. ويتمنى لو أن الكرد ظلوا متحصنين في جبالهم. أي ظلوا يمدون بنظرهم نحو الحدود الجغرافية والتاريخية لكردستان على أن يزاحموا الآخرين في الاختناق المروري الحاصل في السياسة البغدادية. ولكن ما الحل؟ لا الكرد ينوون العودة إلى الجبل بعد ترف السياسة الديمقراطية في ظل عقد من التجربة الكردستانية وشهور من الحرية العراقية، ولا الشركاء

استساغوا تمامًا المطلب الكردستاني في الفدرالية رغم أنه الحق المبين؟ ماذا نفعل حتى نخرج من هذا الاختناق المروري في السياسة العراقية؟ ما الحل؟ (أكراد)! نزحوا من الأطراف إلى العاصمة ويجب معالجتهم دستوريًا مرة وإلى الأبد، هم يطالبون بالفدرالية والشراكة التامة فيما البعض (يقترح) فدرالية المحافظات شيء أشبه بوثائق تثبيت هوية مؤقتة بالنسبة للقوميات والشعوب الأصيلة التي تمتلك الأرض والجغرافيا. قال أحدهم (إنه يفضل فدرالية المحافظات). ولا يستطيع تقديم تفاصيل حول طبيعة هذه الفدرالية حقًا. ولكن المعنى في قلب الشاعر كما يقولون: جعل أيتام المسلمين من أهل كردستان خارج الحلبة الديمقراطية تمامًا. بالله عليك يا سيدنا الفاضل كيف تعلمت تلفظ هذه المفردة اللعينة المأخوذة من التراث السياسي الأمريكي وكيف طوعته لمصلحتك رغم أنك تلعن الأمريكان في السر كما في العلن؟ الجواب: ربما لأن الكرد خطر آت من وجهة نظره فيما الأمريكان خطر في الأفق البعيد يمكن احتضانه!

أما إحدى الصحف (الحليفة) فتكتب: عراقيون يتظاهرون ضد الإرهاب والفدرالية! سمعنا بالإرهاب والكباب. أما الإرهاب والفدرالية فلا جامع بينهما سوى أن صاحب المانشيت أراد أن يمارس إرهاباً فكريًا ومعنويًا على مفردة تنبت بالأصل في أرضية ديمقراطية خالصة. ولكن لا حياة لمن تنادي. فتسويق وتوزيع الجريدة في بيئة لم تتأصل فيها الديمقراطية يفرض على الصحف التضحية بالمفردات الجميلة على مذبح الربح الزائل. وصحف شعبية على الرصيف تنقل

من نبض الشارع لغة الشتيمة بدلًا من الجماهير، تنادي على الكرد، لا للفدرالية والتقسيم.

هذا الشارع يعيش زمن الاختناقات المرورية. قال لي صاحبي البغدادي، اذا ما تواعد معك أحدهم فلا تتوقع أن يأتيك في الموعد المحدد بسبب الزحمة.

قلت في نفسي: ربما لهذا السبب علينا أن لا نتوقع أن يفي حلفاؤنا بوعد الفدرالية في الموعد المحدد. فالشارع مزدحم والنخبة السياسية منشغلة بأجندتها الخاصة وهذه أغرب ديمقراطية في العالم. ففي ظل الديمقراطية الحقيقية تجد المزايدات حول الحقوق شغالة بين الساسة والأحزاب المتصارعة. إلا في الديمقراطية (البلدي) فلا مزايدة في حقوق الكرد، سوى من قبل القلة، والاحتدام قائم ومع الأسف الشديد، في دائرة المناقصة. ضجيج السياسة وأبواق السيارات، ربما لن يصل صديقي في الموعد المحدد، هل مازالت بغداد عصبية على الكرد؟

ديون واعتذارات؟

الآلاف من القرى الكردية دمرت. مدينة بكاملها خنقت بالسلاح الكيمياوي وأخرى دمرت عن بكرة أبيها. الالاف المؤلفة من كرد كرميان وبادينان فقدوا في عمليات الأنفال ولم يكشف عن مصير الكثيرين منهم. الآلاف من البارزانيين والآلاف من الكرد الفيلية أصبحوا أثرًا بعد عين ولاعزاء للأمهات الثكلى.

من يمسح الدمع من العين ومن يقدم كلمة اعتذار وفعل اعتذار عما بدر من نظام فاشي أصبح في خبر كان؟ من هو وريث البعث فيما اقترفه ضد الكرد بل ضد العراقيين في الجنوب والمقابر الجماعية فيها خير شاهد؟ هل يكفي كلمة اعتذار للشعب الكردي وكلمة اعتذار للشيعة المنكوبين في الجنوب؟

أعجبتني الشجاعة التي أبداها د. ثامر الدليمي رئيس رابطة العشائر العراقية حين دعي للاعتذار للشعب الكردي وقال بصراحة لنكن واقعيين.أن الطيارين الذين قصفوا حلبجة وأنفلوا كرميان لم يكونوا مستوردين! وحتما فإن الاعتذار شيمة الأكابر.

كجريمة فإن صدام وعلي الكيمياوي وكل من يثبت عليه الإدانة في ظل محاكمة عادلة وعلنية هم المجرمون الحقيقيون الذين

يستحقون العقاب. ولكن هل نطالب هؤلاء المجرمين بالاعتذار؟ وما نفع اعتذار مجرمين أدمنوا القتل ولم يلتزموا بكلمة شرف في حياتهم؟

هناك حل تحدث عنه أهالي المؤنفلين في كرميان وكركوك وهو. نريد كلمة اعتذار رسمية من الحكومة العراقية ونريد تعويضًا ماديًا عما لحق بنا من أضرار وتعسف.

هذا هو قدر حكومتنا الديمقراطية المقبلة أن تعتذر وتعوض الضحايا عما لحق بهم من جراء سياسات النظام السابق طالما إنها وريثة الحكم رغم أنها ليست بوريثة لفاشيتها.

وأحسب أن هذا الطلب مع إنزال القصاص العادل بالمجرمين سيداوي بعضًا من الجرح ويخفف عن أسر الضحايا بعض الحزن والألم. هناك (ديون كريهة) على الحكومة العراقية هي ديون الذين ساندوا الدكتاتور. وفي لعبة السياسة فإن على العراقيين أن يطيبوا من خاطر هؤلاء حتى يخففوا من غلواء المطالبة بتلك الديون. ولكن الأولى بنا أن نفي بديوننا الطيبة لأبناء شعبنا وفي المقدمة منها ديون المؤنفلين وضحايا القصف الكيمياوي والمقابر الجماعية.

صدام والصدامية!

هناك صدام آخر لم نعتقله بعد. لا أقصد أن الذي قبض عليه صبيحة يوم (١٢/١٤) كان شبيه صدام وليس صدام الحقيقي كما يحلو للمشككين من دعاة نظرية المؤامرة أن يكون الأمر كذلك. بل أقصد أن هناك صداميين كثر علينا أن نعتقلهم لتكتمل فرحتنا وإلى الأبد. أعرف أن رمزية الحدث وحقيقة القبض على الدكتاتورية مجسدًا في شخص صدام يكاد يطغي على دعوة التأمل والتأني في الأسباب التي جعلت من صدام صدامًا. ولن أفسد عليكم هذه الفرحة التي انتظرناها طويلًا ولكنني أذكركم بأن الأصل في حياة الشعوب الحية هو الفرحة الدائمة بالحكومات الرشيدة والتي تضاهيها في المعنى والمحتوى فرحتنا بسقوط الدكتاتور بعد عقود من القمع والقتل والمقابر الجماعية. نحن نستحق أن تكون لنا حكومة (مال أوادم) نفرح بها على طول الأيام والسنين ولكن فقط إذا كثفنا من كفاحنا من أجل القبض على الصداميين الكثر أو شبيهي صدام الذين بقوا من بعد اعتقاله. ولا اقصد طبعا هؤلاء المساكين الذين كانوا يشبهون الدكتاتور لجهة تقاطيع الوجه والهيئة. هؤلاء المنكوبين الذين أرتضوا في بلد غارق في البطالة أن يعملوا كشبيه

لصدام بأمر منه. ينوبون عنه في المخاطر على طريقة ممثلي الأدوار البديلة في مشاهد جيمس بوند الخطرة. بل أن الشبيه الحقيقي لصدام الحقيقي هو كل من يجسد سياساته في القادم من أيام وسنين العراق الجديد. فكل من يريد أن يجعل من العراق عراقًا رماديًا ذا لون وطعم ورائحة واحدة هو صدامي الهوى ولكن مثله لا يذاع له سر. وكل من يؤمن بإقصاء الآخرين بالتصفية الجسدية أو السياسية ويريد أن يحتكر حقائق الحياة النسبية لنفسه بالمطلق هو جنين صدامي في طور التكوين. وكل من يجعل من هذا الوطن ضيعة أو عزبة خاصة به وبأسرته وأبناء عمومته وخواله هو صدامي بامتياز مع مرتبة الشرف.

وكل من يبارك عمليات التعريب والتهجير والتطهير العرقي والأنفال وقمع الجنوب والمقابر الجماعية هو صدام آخر ولكنه قليل الحيلة والقوة لايجد في ظل توازنات القوى في العراق الجديد متسعًا لممارسة هواياته الصدامية.

نحن في العراق والشرق مدعوون الى ترك نزعة المكابرة والإنكار. يجب أن نقر أن صدام حسين هو نتاج من نتاجات سياسة الاستبداد الشرقي والروح العصبية والشوفينية. أن صدام وإن كان مارقًا فهو الابن البار لتقاليد السياسة في هذه المنطقة المظلمة من العالم. لاتصدق عزيزي القارئ كل من يقول أن الغرب هو من صنع صدام. فلو لم يكن صدام صناعة شرقية خالصة كيف أستطاع أن يحكمنا طوال عقود وكيف له أن يتفرد بهذه التجربة الصدامية؟

علينا أن نمتلك الشجاعة المطلوبة ولا نعلق أخطاءنا على شماعة الآخرين. فالقدر الصدامي ينفذ من نتوءات الجبن ومسامات المكابرة على حد سواء. نحن مطالبون باعتقال تشكيلة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تسمح بإنتاج الصدامية.

قبض على الرئيس العراقي السابق.. بقي أن نقبض على العراق السابق أيضًا. بقي أن نبدأ بصياغة وطن جديد يضحك فيه الناس على كل ميل صدامي في السياسية، كما في المجتمع.

فلسطنة كركوك

يجب أن لا يسمح الكرد والتركمان والعرب والكلد وآشور في كركوك وفي إقليم كردستان وفي العراق كله أن تتحول أزمة كركوك إلى فلسطين أخرى. الشعوب المسلمة ليست بحاجة إلى أزمة أخرى تتعقد حلولها بتواتر الأزمنة ودخول عوامل جديدة تفرض شروطها على حل مستقبلي لأزمة كركوك.

لسنا بحاجة إلى فلسطين أخرى، ذلك لأن إدخال كركوك في متاهة فلسطين يفترض وجود (إسرائيل) ما كطرف من اطراف الصراع. فمن من الكرد والعرب والتركمان والكلدوآشور سيمثل دور (إسرائيل) مع ما تمثله اسرائيل في المخيلة الجمعية للمسلمين؟

ولكن الدعوة إلى إبعاد كركوك عن (الفلسطنة) تعني أن بعضًا من صور أزمة فلسطين بدأت تبرز في (أزمة كركوك). فكركوك مثل فلسطين اصبحت مادة للمزايدة والطعن في وطنية الأطراف وفي مصادرة الرؤى والتوجهات المختلفة:

-هناك خارطة طريق لحل أزمة كركوك متمثلة بالمادة ١٤٠ من الدستور العراقي، ولكن بعض أطراف الأزمة يخضع حل كركوك لتوازنات القوى وضغط العامل الخارجي ولايخضعه للحق والتاريخ والمعيار الوطني والحل الدستوري.

وخلال الفترة من تموز وإلى نهاية آب رأينا الكثير من صور فلسطين المكثفة تتكرر في أزمة كركوك:

-البعض يريد جعل كركوك مادة سياسية للطعن في وطنية الشركاء في الوطن والتشكيك في المنظور الوطني الكردي لمفهوم (الوطنية العراقية) وكأن (الوطنية العراقية) لا تستقيم إلا على حساب المطاليب الكردستانية وكأن هذا العراق الذي استوعب خلال تاريخه غزوات الروم والعجم لايستوعب الحالة الكردستانية وهي حالة أصيلة من العراق وإليه. مع أن حالة النزاع على المدن وعائديتها موجودة في تجارب كثيرة دون أن يعني هذا النزاع التفريط في الوطن والشراكة الوطنية.

-وهناك من يريد جعل كركوك متاريس لمنع الاستحقاق الانتخابي الجديد الذي تعد به الحالة السياسية في العراق الجديد في أقرب انتخابات محلية.

-وهناك من يريد جعل كركوك «عبارة بحرية» لعودة المفاهيم الدكتاتورية السابقة التي ناضل العراقيون بكافة أطيافهم من أجل دحرها في العراق الجديد. والبداية ستكون بكسر شوكة الكرد والاستفراد بهم، ثم يأتي بعد ذلك الاستفراد بالتيارات الوطنية الأخرى واحدًا تلو الآخر. متناسين أن قوة الكرد في العراق الفدرالي هي قوة للعراق كله وضعف الكرد هو بداية لعودة المركزية والدكتاتورية، تبدأ بالكرد ولن تنتهي عندهم.

-وهناك من يريد جعل كركوك منفذًا للتدخلات الخارجية وكأن هذا العراق قدر له أن لا يكون سيد نفسه حتى في ظل دستور دائم وكيان ديمقراطي تمثل فيه كل المكونات.

وفي هذا الجو المضطرب لن نعدم ضباط صغار بل وحتى أصحاب النياشين والنجوم ممن تسول له نفسه جعل كركوك نقطة استقطاب لصراع قومي بين الكرد والعرب ينتج عنه انقلابات دموية من أجل كركوك (فلسطين الجديدة)، تصادر الدستور وتصادر الحريات السياسية وتقضي على آمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق باسم (كل شيء من أجل المعركة المصيرية).

فلا حريات كما في الانقلابات العربية ولاحل لفلسطين التي كانت مادة الانقلابات ولا ميزانيات وخطط تنموية ثابتة لأن العسكر سيستولون على العائدات العراقية من أجل القضية المقدسة! وطبعًا في مثل هذا الجو لن نعدم «قوميون» عرب وكرد ممن يجعل من كركوك (قميص عثمان) لإبقاء حالة الشد والجذب قائمة إلى أمد طويل. والأمد الطويل هو غير الصبر في الحل فالصبر عن الحل. غير المماطلة في الحل.

فهل هناك حقا العدد الكافي من العقلاء ممن لايريد لكركوك أن تتحول إلى فلسطين أخرى تأكل من رصيد الأجيال العراقية القادمة أم أن الأمر سائر بهذا الاتجاه رغم إرادة الخيرين؟

فيالق العمران

كردستان بحاجة إلى أن (تغزوها) فرقة عشتار الرائعة بدلًا من رجال الأمن والمخابرات والحرس الخاص. فأنامل الإبداع التي ارتقت بحس السليمانية المرهف قبل مدة هي البلسم لجراح القطيعة التي تسبب بها سياسات البعث العدوانية وكل السياسات الشوفينية القائمة على الإنكار والقمع. وبدلًا من صوت التطهير العرقي النشاز وسوط الترحيل والتبعيث، فإن وصلة غنائية من الجالغي البغدادي كفيلة بإزالة الهم والنكد من قلوب العراقيين الكردستانيين بكافة تلاوينهم القومية ومذاهبهم السياسية. ولو عرف كبار القوم طوال عقود من عمر الدولة العراقية وخصوصًا عقود الدكتاتورية الصدامية أن الطريق إلى كردستان سالكة وآمنة لمن يعرف كلمة السر: الحب والعطاء الصادق يبادلهما الكرد برد التحية بأحسن منها، لأمكننا جميعًا تجنب المآسي التي طالت الجميع ما عدا الطغمة الفاشية الحاكمة. ولكن لا حياة لمن نادينا عليه طوال حكمه التوتالتاري، فصدام كأي دكتاتور آخر كان تائها في الطريق الآمن منه وغير الآمن! والتيه قريب من الغي والغي هو تمادي الحكم الجائر في

ظلم شعبه دون وازع من ضمير. بينما الأصل في الحكم والإدارة هو خدمة العباد وإعمار البلاد.

وأيضًا فإن كردستان بحاجة لفيالق المستثمرين من كل حدب وصوب في العراق بدلًا من فيالق الجيش بأنفالاته وأسلحته الكيمياوية فذلك أجدى وأبقى لمن يبحث عن مستقبل مشرق للعراق بكردستانه ووسطه وجنوبه.لهذا فإن قانون تشجيع الاستثمار وتقديم التسهيلات للمستثمرين من خارج كردستان والذي أصدرته حكومة الإقليم هو دعوة وطنية مخلصة للم شمل الخيرين من أهل البلد حول هاجس العمران والبناء والتطلع إلى الغد الأجمل. وهو أيضًا تأكيد لصحة المبدأ الاقتصادي المعروف من أن التكامل الاقتصادي هو الطريق الذهبي للتكامل الوطني.

حسنا ليأتي جيش المستثمرين العرموم إلى وطن دمرته حروب جيش صدام الشوفينية إلى كردستان جنة الله على الأرض التي تستحق الحنو والرعاية من عباده. وكلمة السر دائمًا هي: الحب والعطاء الصادق يبادلهما الكرد برد التحية بأحسن منها.. وبتسهيلات للمستثمرين كي يفيدوا ويستفيدوا..

من يقرر مصيرنا؟

هل تعني الديمقراطية تحكم الأغلبية برقاب الأقلية؟ أم أنها تعني احترام الأغلبية لرأي الأقلية؟ وهل يمكن حصر الخيار الديمقراطي في الانتخابات فقط؟ المشكلة بدأت مع القصة الخاطئة للسياسة في العراق. فهذا البلد الفسيفسائي حكمته أقلية أخذت دائرتها تضيق مع انكماش سلطة البعث في يد فئة ثم مدينة ثم قرية وأبناء العمومة والعائلة الواحدة. وظلت الأغلبية المهمشة تتعرض للتنكيل والتصفية مع تركيز السلطة في قبضة دكتاتور الأقلية. وتوقف المسار السياسي في البلد عند النقطة التي تصور الأمر وكأن الفرج هو في حكم أغلبية عددية تستطيع أن تقرر بالنيابة عن الجميع في أي لحظة انفراج سياسي. ولكن الانتقام من أقلية سلطوية لم تكن لتمثل كل الشعب العراقي بأطيافه لايعني التحكم برقاب خصوصية قومية هي أقلية بحجم الكثافة السكانية في العراق ولكنها كبيرة في امتدادها القومي وكبيرة بكثافتها السكانية على أرضها الكردستانية وكبيرة بمواقفها من قضية الديمقراطية في العراق حيث قدمت على مذبح الحرية الدماء الزكية وعلى مسرح السياسة في العراق تجربة ديمقراطية لأكثر من عقد يستحق الثناء في وقت أغرق فيه

الدكتاتور أغلبية العباد في باقي البلاد في عوالم القمع والوحشية.

الديمقراطية في أحد أبعادها الرئيسة تعني عدد الناخبين ولكنها في أبعادها الأخرى وخصوصًا في بلد موزائيكي مثل العراق تعني التوافق والتراضي بين أبناء البلد في القضايا المصيرية ومنها قضية الشعب الكردستاني. فلو افترضنا جدلًا أن (٩٩٪) من الشعب العراقي هم من الكرد فهذا لايعني أن من حق هؤلاء أن يقرروا مصير العرب أو مصير الآشوريين أو الطائفة المسيحية بكل خصوصيتها. فليس من حق أهل البصرة أن يقرروا مصير الأنبار وليس من حق أهل الأنبار أن يقرروا مصير النجف سواء بالاستفتاء أو بالتظاهرات فما بالك بأن يقرروا جميعًا مصير الإقليم الكردستاني وهو إقليم له بعده التاريخي والجغرافي ويتمتع بخصوصية قومية وثقافية تميزه عن باقي العراق ولكنها تغنيه ثقافيًا ووطنيًا اذا ماتمت معالجته ضمن مفهوم الوطنية المستنيرة.

إن قضايا تاريخية عويصة مثل المشكلة الكردية في العراق التي عمرها من عمر الدولة العراقية لايمكن القفز فوقها بتعويمات سياسة بحجة أن القضية عراقية ويجب أن يبت فيها جميع العراقيين. وحده الشعب الكردستاني من يستطيع أن يقرر مصيره وهو قد اختار الاتحاد (الفدرالية) والبقاء ضمن عراق ديمقراطي تجري صياغته بشكل محكم بحيث نفك عقدته دون أن ينفرط عقده. وكل من يتعامل مع هذا الحق الكردستاني بعقدة الخوف من أن تشكل الفدرالية خطوة نحو الاستقلال فهو أما يشكك في

قدرة الكرد بالضرورة على ممارسة وطنيتهم العراقية. وهو ما لايمكن أن يقبل به الكرد. أو هو يقر ولو بالضمن أن العراق كان سجنًا كبيرًا بحيث لو تسنى لأحد من مسجونيه أن يقرر مصيره بنفسه لاختار الهرب. وفي الحقيقة كان العراق سجنًا كبيرًا ليس للكرد فقط بل لسائر أطياف الشعب العراقي. وليس من الوطنية في شيء أن ننكر الحقائق بحجة أنه لايمكن وصف الوطن بالسجن. فحتى الدكتاتور كان يشيد سجونه ومعتقلاته على أرض الوطن. ولكننا مطالبون بتحويل هذا السجن الكبير إلى حديقة لزهور الحرية وواحة للديمقراطية الحقيقية مما لايستغني عنه كل متطلع نحو تقرير مصيره. ومن حق الكرد دون وصاية من الفاشية البعثية أو من دكتاتورية شارع في طور التشكل أن يقرر بنفسه البقاء في هذه الحديقة وتلكم الواحة الديمقراطية. وطبعًا فالحديقة الغناء هي تلك التي تضم جميع أنواع الورود.

هاجس تاريخي

السجال الذي دار في الأسبوعين الماضيين حول المشكلة الكردية يلخص أبعاد المشكلة نفسها. هاجس كردي تاريخي من فرصة تاريخية يجب أن لا تضيع وواقع يفرض التريث والتعاطي مع هذه المشكلة التاريخية كونها تاريخية بالذات.

الهاجس الكردي ينطلق من ذاكرة جمعية تستذكر ما تعرض له الكرد من مآس في تاريخ الدولة العراقية الحديثة أولها التهميش وآخرها الأنفال والأسلحة الكيمياوية. وبالمناسبة فالكرد. سياسيون ومواطنون عاديون. يتحدثون عن ظلم الأنظمة المتعاقبة وليس عن ظلم نظام صدام فقط. أكثر من ثمانين عامًا من القمع والإرهاب والتجاهل ليس بالشيء الهين في العصر السياسي الحديث. فكم من السنين في عمر البشر حتى يقضي معظمه في حالة مزرية؟

إن المنطلق الكردي في تناول القضية لا يمكنه أن يخرج الهاجس التاريخي من الحدث الآني بجرة قلم. وبعض من قلق الكرد ليس مرده الموقف السياسي العراقي في اللحظة الحالية فقط ولا تصريحات من قوى سياسية أطلقت هنا وهناك. بل هو قلق الكرد من القادم من الأيام عطفًا على لحظات تاريخية سابقة. فالكرد سئموا. كما يقول

أحدهم. من المساهمة الفعالة في تشكيل دولة يأملون منها الخير فتنقلب عليهم وبالًا من القمع والتنكيل. ساهمنا في تشكيل الدولة العراقية في العشرينات. ثم ساهمنا في تحويلها جمهورية قاسمية وها نحن نعيد صياغتها من جديد فيما هناك بعض من الممانعة للمشروع الكردي. وهل أتاكم حديث مساهمة إخوتنا من كرد الدول الأخرى في صناعة الدول المجاورة والتي لم يقبضوا منها شيئًا أيضًا؟ هكذا كانت قصة الكرد باختصار: لا دولة كردية خالصة ولا دولة يساهمون في بنائها مع الشركاء في الوطن. وهذه القصة المأساوية هي نفسها القصة التي يحاول كرد العراق اليوم وضع نهاية سعيدة لها. لذا تبدو محاولات الكرد ومحاوراتهم بشأن مستقبل الفدرالية أشبه بالمسلسلات التلفزيونية في شهر رمضان. حبكة درامية تتصاعد حتى الحلقة التاسعة والعشرين. ثم يتذكر المخرج أن عيد الفطر قادم ولا مناص من وضع نهاية سعيدة. ولو على عجالة. لما لم يتم استدراكه في منتصف المسلسل على قاعدة: ما لا يدرك جله. لا يترك كله.

طبعًا أننا مع الرؤية الانتقادية التي تقول أن على الكرد أن يحولوا هاجسهم التاريخي إلى فعل سياسي مؤثر يعتمد المقامرة والمبادرة في آن واحد. المثابرة من أجل تنشيط الأداء السياسي والمثابرة في طرح حلول مبتكرة على الشركاء في الوطن. ولا يجوز أن يتحول هذا الهاجس التاريخي إلى قوة ارتداد نحو التقوقع وإلى قلق سلبي يمنع التحرك في المساحة السياسية المتاحة الان. أيضًا فإن شركاء الكرد

في هذا الوطن مطالبون برد التحية الكردية بأحسن منها. هم أيضًا مطالبون بالمبادرة الخلاقة حتى نستطيع القول أن العهد الذي يأتي ليس عهد ما بعد صدام فقط. بل عهد ما بعد جميع الأنظمة المتعاقبة.

ولنا عودة.

واجب الدفاع عن حق الاخرين

أعرف أن لعبة السياسة وخصوصًا في تجلياتها الديمقراطية تتطلب أن تنهض كل فئة وجماعة بطاقاتها وجهودها من أجل الحصول على حقها أو على ما تعتقد أنه حقها. هكذا هي أصول النشاط السياسي في البلدان المتحضرة التي قطعت شوطًا محترمًا في التجربة وأرست لنفسها أسسًا متينة من تقاليد العمل والنضال تستطيع أن تتفاخر بها أمام الآخرين. فكلُ يغني لليلاه وكلُ يعرض الرؤى والقناعات السياسية للجماعة التي يمثلها. طبقة كانت او ملة او اتجاه فكري وعقائدي. والكل في مباراة الديمقراطية وصراع المصالح المتضاربة محكومون بشروط واضحة لافكاك منها طالما أنهم ارتضوا الاحتكام إلى قوانين اللعب. وفي إطار التمسك بتلك الشروط وتلكم القوانين تروج الجماعات المختلفة لمصالحها وتدافع عن حقوق المنضوين تحت لوائها. تكافح من أجلهم وتضطلع بحماية وتطوير مصالحهم متى ما توفرت أسباب ذلك.

وسيكون من الغريب أن تجد فئة تتجاوز على الحق التمثيلي لفئة أخرى حتى ولو كان بدافع الحرص أو رغبة الخدمة. ولكن يبدو أننا عراقيًا مطالبون أن نكسر قواعد هذه اللعبة نوعًا ما طالما أننا

مازلنا في مرحلة الدرس الأول للديمقراطية ولم نشيد بعد صرح تجربتنا الخاصة بنا. إن حكم البعث حرف مسار التطور السياسي في العراق من أجل إرساء تقاليد أصيلة في العمل السياسي بتجلياته المختلفة. وليس هناك من ضابط لإيقاع التعاطي مع الشأن السياسي وحقوق وحدود الفعاليات السياسية والاجتماعية المختلفة ما ينذر بتقارب شديد التشنج واستقطاب حاد بين الأهواء والمصالح والرؤى المضادة.

إننا في هذه المرحلة الانتقالية وفي غياب تثبيت شروط اللعبة ومرور عقود من الحكم الشمولي الدكتاتوري الذي منعنا من حق التمثيل والدفاع عن حقوق ومصالح شريحتنا مطالبون قبل كل شيء بتطوير تقاليد تتراوح بين تقاليد التسامح وقبول الآخر من جهة وضوابط مؤقتة لتصريف العملية السياسية باتجاه التقارب والتلاقي على المشتركات الرئيسية من جهة أخرى. كم سيكون جميلًا ورائعًا بل مفيداً لنشر الطمأنينة الشعبية وتدعيم الثقة الوطنية لو أن كل منا دافع عن الآخر وتبنى قضيته في تحرك سياسي هو أقرب إلى كرنفال وطني منه إلى توزيع أدوار بحسب اتفاقيات مبرمة! ماذا لو دافع الكرد عن حقوق التركمان والشيعة عن حقوق السنة والعرب عن حقوق الكرد والكرد عن حقوق الجميع والجميع عن حقوق الكلدوآشوريين وبالعكس طبعًا. إن سياسيات الحقد والضغينة والتفرقة العنصرية والمذهبية التي زرعها صدام سوف تهتز ويقضى عليها إذا أصبحنا غيورين على حقوق شركائنا في الوطن بمثل غيرتنا

على حقوقنا. فذلك أدعى إلى التسامي وأدهى في التعاطي البناء مع اختلاف المصالح والمشارب. لقد بدأ السيد طالباني أثناء رئاسته لمجلس الحكم بتدشين هذا التقليد الجميل حين دافع عن واجب إعمار مدينتي النجف وكربلاء المقدستين، وأنصف السنة حين دعى إلى تمثيل أوسع لهم في السلطة وفي المذكرات بشأن طبيعة ومستقبل البلاد. فهل سنشهد مبادرات جميلة أخرى تتبنى بالنيابة عن الشعب العراقي حقوق الكرد ورغبتهم في أوسع فدرالية داخل إطار الوطن الواحد وهل سنشهد تسابقًا من قبل الكرد والعرب في تأمين حقوق التركمان والكلدو آشوريين؟

ما العيب في الحقوق القومية؟

تضييق الخناق على الحقوق القومية للشعب الكردي ليس شيئًا جديدًا. فهو سياسة وتوجه ثابتان لدى كل من يحاول الالتفاف على هذه الحقوق ولكن (المتغير) في كل مرة هو الطريقة والاسلوب وأحيانًا العبارات المنمقة والمختارة بعناية فائقة من موسوعة السياسة الثرية. وهي موسوعة حمالة للأوجه وتحتمل التأويل الذي يوسع من المدارك السياسية ويثري الخيال ولكنه لايحقق شيئًا على أرض الواقع بكل تضاريسه وتعقيداته، أي كما نقول بالعامية (قبض ماكو)!

والمتغير الجديد في سياسة الالتفاف على الحقوق القومية للشعب الكردي الثابتة يختبىء في ثنايا عبارة (لا لفدرالية عرقية أو إثنيه تقسم العراق. نعم لفدرالية المحافظات) يا سلام! لم نأخذ من الأدب السياسي العالمي سوى ما يخدم رؤانا الشوفينية. لا أحد يسأل، وهل أن الديمقراطية العراقية الوليدة هي من المتانة بحيث تستطيع حل مشكلة الكرد العويصة بجرعة من دواء فدرالية المحافظات؟! أنا متأكد أن من في نيته التنكر لحقوق الكرد سوف يضحك في سره ويقول: هذه المرة لم تسعفني الموسوعة السياسية

الشرقية في الالتفاف على حق أخوتي في الدين والوطن. فلم لا أتشبث بقشة الموسوعة السياسة الغربية وتعويذتها الجميلة: لا للعرقية. نعم لفدرالية المحافظات).

ولكن يا سادتي مر على الكرد وقضيتهم القومية رؤى وأيدولوجيات متغيرة كثيرة: شرقية وغربية. ولكن حقهم التاريخي ظل ثابتًا وراسخًا كرسوخ جبال كردستان. وبقاء القضية القومية للشعب الكردي وبثباته لم يكن بسبب أن الكرد يحبونها ساخنة وملتهبة. أو كما يقول المصريون (عاوزين جنازة يشبعوا فيها لطم). فثبات القضية إن كان في بعدها الأخلاقي تفسر بثبات ورسوخ إرادة مناضليه فإنها في بعدها السياسي يمكن أن تشكل إدانة لكل من يمنع أو يمتنع عن معالجتها. إن رسوخ القضية الكردية دون حل يكشف عن قصور بنيوي في الدولة العراقية وأداء نخبتها السياسية أكثر مما يكشف عن تعنت عرقي لكرد (غاوين مشاكل). وهذا القصور البنيوي للكرد حصة فيه أيضًا. لنقل بنسبة الوجود الكردي في التركيبة السكانية للعراق وفي حضورهم المحدود في السياسة العراقية منذ تشكيل الدولة العراقية. ولكن قطعًا. ولكون الكرد الضحية الأولى لهذا القصور البنيوي. فهم لم يكونوا ممن يرغبون في إطالة أمدها. هل هناك شعب في العالم يرغب في استمرار عذاباته ليؤكد رسوخه في التاريخ؟! ليس هناك من عيب في الحقوق القومية للشعب الكردي. ليس هناك من شيء نخجل منه حين نطالب بإقليم كردستان موحدًا مدعومًا بحقائق التاريخ والجغرافيا ضمن عراق

ديمقراطي موحد. والحركة السياسية في كردستان لم تخدع أحدًا في مطلب الفدرالية وحدودها الجغرافية. واسألوا القوى السياسية العراقية الأصيلة التي تعاطت مع الحركة الكردية ودخلت معها في تحالفات وهي تدري بنية الكرد ومطاليبهم.

إن هناك طريقًا واحدًا يمكن أن يسلكه الجميع لحل هذه المشكلة وهي (حلها) بالفعل. أي الاستجابة للحقوق المشروعة للكرد وليس (حلها). أي تذويبها وصهرها في فدرالية المحافظات على طريقة الأستاذ (كلوفيس مقصود) الذي طالب في ستينيات القرن الماضي بصهر الكرد داخل (البوتقة العربية)! وذلك أجدى من طرق الالتفاف المتعددة التي تتغير بتغير الأزمان ولكنها طرق لاتصمد أمام حقائق التاريخ والجغرافيا وطبيعة تشكل الشعوب والأمم.

ماذا بعد الحرب؟

تستطيع تركيا مهاجمة إقليم كردستان العراق مرة أخرى، إن أرادت، ولكن ماذا بعد ذلك؟ ما الذي سيحدث بعد القضاء على عدة الآف من مقاتلي حزب العمال الكردستاني ياترى؟ هل ستستريح تركيا من مشكلتها الكردية لمرة واحدة وإلى الأبد؟ قطعًا لا، فقصة الأمم تقول شيئًا آخر، قصة الأمم تقول بأن ذاكرة كل أمة تتقد ولا تهدأ إلا بعد احقاق حقها. هذه حقيقة بالنسبة للكرد مثلما هي للأتراك والعرب والفرس أيضًا.

تستطيع تركيا سحق (حزب العمال) نهائيًا بما تيسر لديها من قوة عسكرية وعدة للقتل والتدمير، لكن إن ترنحت المسألة الكردية في الفضاء السياسي نفسه واستمر التعاطي مع الكرد في دياربكر بأساليب عصر ماقبل حقوق القوميات، فإن من شأن ذلك أن يخلق (حزبًا عمالًا) آخر. وربما يخلق أوجلانًا طليقًا و (pkk) أكثر عنفًا.

هذه الإشارة ليس لتخويف الأتراك، بل للدعوة لسياسة واقعية من قمة الهرم في الدولة التركية، بحيث لا تبق هناك حروب ونزاعات، فتطمئن إقيم كردستان ويحصل الكرد في تركيا أيضًا على

حقوقهم. ويعود الجنود إلى حيث مراتع اللهو في اسطنبول.الحل العسكري، لوكان محدودًا، ربما أمكن تبريره بالقول أن هذا تمهيد للحل السياسي، لكن إن كان الضرب هلاكًا كما فعل الجنرال يشار بويك، فمع من سيكون الحل السياسي؟

ثم بعد الضربة القاصمة لحزب العمال من يضمن أن تبقى لدى تركيا الرغبة في الحل وهي التي حصلت على ما تريد دون أن يلزمها أحد بشيء؟ كان على من ساعد تركيا في ضرب (pkk) أن يضع شروطًا عليها من قبيل حسنًا اضرب، لكن لا تتهرب من المشكلة. تعال وأمسك الملف بالشكل الصحيح. إما بدفع (pkk) نحو اتخاذ سياسات جديدة وإما بتعزيز خطة حرب محدودة وكريهة في نفس الوقت بسياسات يخلق أجواء للحوار الكردي التركي بمشاركة من قيادات كردية محلية وناشطي المجتمع الكردي في تركيا. وبدون هكذا خطوات فإن ضرب (pkk) والهجوم على إقليم كردستان لا يحمل سوى تفسير واحد: هذا ضرب للكرد ومسألته التاريخية في كردستان تركيا وليس ضربًا لـ(الإرهاب) كما يدعون وهؤلاء الذين ساعدوا تركيا في حملتها الأخيرة سيضطرون لمساعدتها مرات أخرى، لأن المسألة الكردية باقية بقاء الكرد وستكون تركيا مضطرة لمواجهتها مجددًا.

فورة تركيا العدوانية وتجاهلها للحقيقة الكردية ينبأ بأنها ليست من النوع الذي يتم مساعدتها دون تعهدات مسبقة، فهي قاصرة في إدارة الملف الكردي. وإذا ماتم غض النظر عن سلوكها في الحرب

فإنها ليست مستعدة لأن تقدم شيئًا، بل تأخذ فقط. والأخذ دون عطاء ليس فضاءً صحيحًا لمقاربة ايجابية نحو حل تدريجي.

تستطيع تركيا القضاء على (pkk) نهائيًا حين معاودة الهجوم، والدول مثل أمريكا تستطيع مساعدتها مرة أخرى، لكن ثم ماذا؟

ALMASRA